



تقرير بشأن

تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013

تقرير خاص تحت رقم 05/13/CH 4

فبراير 2014

الجهات الموجه إليها هذا التقرير

طبقاً للمادة 85 من القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، يوجه هذا التقرير الخاص إلى السادة:

- السيد رئيس الحكومة؛

- السيد وزير الاقتصاد و المالية؛

- السيد وزير الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي.

المدادولة

بناء على القانون رقم 62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

بناء على برنامج المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، كما قررته لجنة البرامج و التقارير و وافق عليه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات؛

و بعد الانتهاء من مهمة تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 التي تم إنجازها وفقاً للمواد 79 إلى 85 من القانون رقم 62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية من لدن السيدة يمينة الطاوس، مستشارة مشرفة، و السيد محمد وديع، مستشار أول؛

بناء على تقرير الملاحظات الذي جرى تبليغه إلى السيد وزير الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي بتاريخ 31 يوليوز 2013 قصد تمكينه من الإدلاء بأجوبته؛

بناء على الأجوبة التي تم التوصل بها بتاريخ 30 أكتوبر 2013 من وزارة الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي، و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة، و وزارة التربية الوطنية، و كذا وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،

تمت المدادولة في شأن هذا التقرير الخاص بالغرفة الرابعة للمجلس الأعلى للحسابات من لدن الهيئة المؤلفة من السيد محمد كمال الداودي، رئيس غرفة بالمجلس، رئيسا و السادة تقي الدين أحنودور، و فؤاد البضموسي، وهشام ناس لحسن مستشارين مشرفين، و المقررة السيدة يمينة الطاوس، مستشارة مشرفة.

و حرر بمقر المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 20 فبراير 2014.

الفهرس

7	ملخص التقرير
24	I. تقديم مهمة لجنة المجلس الأعلى للحسابات
25	II. تقديم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
25	1.II الأهداف والأولويات الإستراتيجية المسطرة
27	II. 2 الهيئات المناط بها مهام حكامه إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 وقيادتها وتنفيذها
31	3.II الموارد المالية المخصصة لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
33	III. سياق الإستراتيجية
33	1.III الإستراتيجيات الرقمية قبل 2009
34	2.III السلطات الحكومية المكلفة بتنفيذ إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
35	3.III النظم المعلوماتية في المرافق العمومية
37	IV. التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الإستراتيجية
37	1.IV إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الأول المتعلق بـ"التحول الاجتماعي"
40	2.IV إنجاز المشاريع والبرامج المدرجة ضمن المحور الثاني المتعلق بـ"الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية"
45	3.IV إنجاز المحور الثالث المتعلق بالمشاريع الهادفة إلى الرفع من "إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة"
51	4.IV إنجاز المحور الرابع المتعلق بتنفيذ المشاريع الهادفة إلى تطوير "صناعة تكنولوجيا المعلومات"
53	5.IV إعداد تدابير المواكبة
58	V. حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
61	VI. تحليل الإستراتيجية
61	1.VI أوجه القصور في عملية الإعداد
63	2.VI الطابع الاختزالي في وضع الإستراتيجية
64	3.VI القصور الملاحظ في تحديد أولويات الإجراءات والمشاريع
66	4.VI إدراج مشاريع قيد التشغيل ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
67	5.VI غياب الدقة في تحديد الغرض من بعض المشاريع
68	6.VI قصور الرؤية في تنفيذ المشاريع المهيكلية
69	7.VI أوجه القصور في وضع المؤشرات المتعلقة بالإستراتيجية
70	8.VI أوجه القصور المتعلقة بوضع الميزانية
71	VII. الحكامة والتوجيه المتعلقين بالإستراتيجية
71	1.VII الابعاد المحدودة في عملية اعتماد الإستراتيجية
72	2.VII التمثيلية الجهوية غير الكافية
73	3.VII أوجه القصور في طريقة عمل كل من المجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي ولجنة الحكومة الالكترونية المشتركة بين الوزارات
75	4.VII التوجيه المحدود للإستراتيجية

75	1.4.VII الاشرار المتأخر لمديرية الاقاصاء الرقي
76	2.4.VII اءم إشارك بعض الفاعلن الرئسفن فف عملفة فوففه الإستراطففة
76	3.4.VII الاعفاء بشكل كبر على الموارء البشرفة من أار القاطعات الإءارفة.
77	4.4.VII الرؤفة المءوءة فف فوففه الإستراطففة
78	5.4.VII أوجه القصور المسجلة على مسفوى فنففء الإءراء المقرة
79	6.4.VII أوجه القصور فف إءراء الصففاء المءعلقة بفوففه الإستراطففة
80	VIII . عملفة الففب و الففبم
80	1.VIII أوجه القصور فف مهام ففب و ففبم الإستراطففة
82	2.VIII القصور فف ففب المؤشرات المءوءة ضمن الإستراطففة
83	3.VIII فطور المؤشرات المءعلقة بالإسراطففة
89	4.VIII فطور المؤشرات العالمفة المءعلقة باسءءام فكفولوجفا المءلوما و الاصال
95	IX. ملاءا فمءعلقة ببعض المشارف
95	1.IX المءور المرففب بالافول الاجفما
95	1.1.IX برنامء فعمفم فكفولوجفا المءلوما و الاصال على مؤسساء الففبم العمومف (المءور الأول- الإءراء الأول)
109	2.1.IX برنامء "نافءة" (المءور الأول- الإءراء الفالف)
111	3.1.IX برنامء "إنءاز" (المءور الأول- الإءراء الراف)
114	4.1.IX البرنامء المءعلق بإءاء "مراكز النفاذ المءفمفة لكفولوجفا المءلوما": (المءور الأول- الإءراء الساف)
115	2.IX برنامء "الحكومة الإلكفرونفة" (المءور الفانف)
116	1.2.IX مشروع "بوابة الحكومة الإلكفرونفة"
116	2.2.IX مشروع الشباك الإلكفرونف الخاص بالءالة المءنفة
118	3.2.IX مشروع إءاءة فصفم موقع بوابة الأءماء العمومفة بالمغرب
119	4.2.IX مشروع نزع الصبغة الماءفة عن مساطر الصففاء العمومفة

قائمة الجداول

31	الجدول رقم 1: الموارد المالية المخصصة لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
38	الجدول رقم 2: التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المقررة ضمن المحور الأول
40	الجدول رقم 3: التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المقررة ضمن المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية)
46	الجدول رقم 4: التقدم المحرز في إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثالث المتعلق بالرفع من "إنتاجية المقاولات الصغرى و المتوسطة "
47	الجدول رقم 5: تطور ميزانية برنامج "مساندة" - تكنولوجيا المعلومات و الاتصال خلال الفترة الممتدة من 2010-2012
52	الجدول رقم 6: التقدم المحرز في تنفيذ المحور الرابع المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات
54	الجدول رقم 7: التدبير الأول المتعلق بتنمية رأس المال البشري
56	الجدول رقم 8: التدبير الثاني المتعلق بإرساء الثقة الرقمية
58	الجدول رقم 9: التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013
59	الجدول رقم 10: تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال
66	الجدول رقم 11: تقاطع الإجراءات المقررة في إطار إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 مع باقي الإستراتيجيات
84	الجدول رقم 12: المؤشرات المتعلقة بالمحور الأول
85	الجدول رقم 13: المؤشرات المتعلقة بالمحور الثاني
86	الجدول رقم 14: المؤشرات المتعلقة بالمحور الثالث
87	الجدول رقم 15: المؤشرات المتعلقة بالمحور الرابع
88	الجدول رقم 16: المؤشرات المتعلقة بإجراء بناء "الثقة الرقمية"
90	الجدول رقم 17: تطور مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال واستخدامها خلال السنوات 2008 و 2010 و 2011 وفقاً لتقارير الإتحاد الدولي للاتصالات
90	الجدول رقم 18: تطور مؤشر سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال السنوات 2008 و 2010 و 2011 وفقاً لإحصائيات الإتحاد الدولي للاتصالات
91	الجدول رقم 19: تطور مؤشر الجاهزية الشبكية خلال الفترة 2008 - 2010 وفقاً لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي
91	الجدول رقم 20: مؤشر الجاهزية الشبكية المسجل في بعض الدول خلال سنتي 2011 و 2012
92	الجدول رقم 21: المؤشرات المتعلقة بقياس تأثير الجاهزية الشبكية
93	الجدول رقم 22: مؤشرات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالجاهزية العالمية للحكومة الإلكترونية
100	الجدول رقم 23: نسب تجهيز المؤسسات التعليمية العمومية بالقاعات متعددة الوسائط و الحقائب المتعددة الوسائط

ملخص التقرير

وفقاً لمقتضيات المادة 75 من القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، أنجز المجلس الأعلى للحسابات تقييماً لإستراتيجية "المغرب الرقمي 2013". وقد تم بهذه المناسبة التدقيق في التقدم المحرز في تنفيذ هذه الإستراتيجية، وكذا تقييم سبل الحكامة و التوجيه المعتمدين لهذا الغرض، علاوة على تقييم مستوى تحقيق الأهداف المرسومة عند وضع الإستراتيجية، و ذلك من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بها مقارنة مع المؤشرات العالمية المسجلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

1. تمهيد

تعد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أداة رئيسية في التنمية البشرية و الاقتصادية. و على غرار بلدان أخرى، انخرط المغرب منذ سنة 1996 في مسلسل يروم إعادة هيكلة مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال اعتماد القانون رقم 24-96 الذي ساعد على إطلاق المرحلة الأولى من تحرير قطاع الاتصالات. و في هذا السياق، اعتمد المغرب استراتيجيات رقمية متعددة، هي على التوالي الخطة الخماسية 1999-2003، و إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2010 التي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010، و إستراتيجية المغرب الرقمي التي همّت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

تجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 تضمنت أربع أولويات إستراتيجية، و هي:

- المحور الأول: المتعلق بالتحول الاجتماعي؛
 - المحور الثاني: المتعلق بتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين؛
 - المحور الثالث: المتعلق بإنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 - المحور الرابع: المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- كما حدّدت الإستراتيجية تدبيرين قصد مواكبة تنفيذ مختلف الإجراءات المعتمدة، و هما:
- التدبير الأول: المرتبط بتنمية الرأسمال البشري؛
 - التدبير الثاني: المرتبط بإرساء الثقة الرقمية.

و قد تم توزيع مختلف الأولويات المحددة ضمن الإستراتيجية و تدابير مواكبتها إلى 53 إجراء.

و فيما يتعلق بالموارد المالية المخصصة لهذه الإستراتيجية، فقد بلغت 19.5 مليار درهم. وقد مثلت نسبة الميزانية المخصصة للمحورين الأول والثاني المتعلقين على التوالي بالتحول الاجتماعي و بالخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين حوالي 83 % من الميزانية الإجمالية.

بيد أنه تم الاقتصار في إعداد التركيبة المالية على تحديد المبلغ الإجمالي المخصص لكل محور من المحاور الأربعة من دون تقديم مختلف مصادر التمويل المعبئة بحسب جهات المصدر. كما أنه لم يتم رصد أية ميزانية لتنفيذ التدبير الأول المواكب لتنمية رأس المال البشري.

من ناحية أخرى، نصّت الإستراتيجية أيضاً على إنشاء هياكل تنظيمية تُنشط بها مهام الحكامة والتوجيه المتعلقين بالإستراتيجية، و هما المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، الذي تم إنشائه بمقتضى المرسوم رقم 2-08-444 الصادر بتاريخ 21 ماي 2009، ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات. و بالإضافة إلى الهيئتين المذكورتين، شاركت عدة هيئات أخرى في تنفيذ الإستراتيجية المذكورة.

2. التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

تم الشروع في تطبيق الإجراءات الثلاث والخمسون (53) الواردة في الإستراتيجية في إطار تنفيذ 105 مشروعاً. و قد أبان التقدم المحرز في إنجاز المحاور الأربعة والتدبيرين المواكبين لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 أن هذه الأخيرة شهدت تأخراً على مستوى تجسيد كافة الإجراءات والمشاريع المبرمجة، وهو التأخير الذي تمت معالنته بالفعل من خلال ما يلي.

- بالنسبة للمحور الأول، لم يتم تنفيذ سوى 11% من العدد الإجمالي للإجراءات المبرمجة، وذلك على بعد ستة أشهر من الموعد الرسمي المحدد لانتهاء من تنفيذ للإستراتيجية.

أما المشاريع التي عرفت معدلات إنجاز كبيرة، فهي تلك التي تتعلق بتجهيز المدرسين و طلبة مدارس الهندسة والمؤسسات الجامعية بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار تنفيذ برنامجي "نافذة" و "إنجاز". بيد أن المشروع التجريبي النموذجي المتعلق بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي في أسلاك التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي (برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي /"جيني") لا يزال متأخراً، حيث لم تتعد نسبة الإنجاز فيه 71% من التجهيز بالحقائب متعددة الوسائط و 21% من تجهيز القاعات متعددة

الوسائط، في حين أن الهدف المرسوم كان يروم تعميم هذه التجهيزات على المؤسسات التعليمية. و علاوة على ذلك، فقد تم إلغاء 20% من المشاريع الأولية التي لم يتم قط الشروع فيها، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للمشروع الهادف إلى تشجيع التجهيز بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتكلفة منخفضة، وكذلك مشروع تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العالي العمومي الرامي إلى إقامة منظومة معلوماتية في الجامعات.

- و بالنسبة للمحور الثاني، فإن حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ 69 مشروعاً في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية تشير إلى أن 36% من المشاريع فقط هي التي أصبحت جاهزة و 3% في طور الإنجاز، في حين توجد نسبة 38% من المشاريع المبرمجة إما في حالة تأخر أو تعثر، بينما لم يتم إطلاق 22% من المشاريع المتبقية.

و من بين المشاريع الخمسة والعشرين (25) قيد التشغيل، فإن 15 منها (أي 60% من العدد الإجمالي لهذه المشاريع) يكتسي طابعاً معلوماتياً وتفاعلياً، و 6 مشاريع فقط (24%) لها طابع المعاملات المندمجة، في حين كان الهدف الأولي يتعلق بتنفيذ 40 مشروعاً ذات طابع تبادلي و مندمج.

كما تجدر الإشارة إلى أنه من بين 13 مشروعاً تم تحديدهم ضمن الإستراتيجية كمشاريع رائدة "يعتبر تحقيقها ضرورياً"، لم يتم تنفيذ سوى مشروع واحد منهم، و يتعلق الأمر ب"التصديق الإلكتروني"، في حين يوجد مشروع "بوابة القنصلية الإلكترونية" قيد الإنجاز. و في المقابل، تم تسجيل تأخر في إنجاز 11 مشروعاً، من بينهم المشروع المتعلق بإحداث "منظومة معلوماتية بالجماعات المحلية"، وهو المشروع الذي لم يتم بعد الشروع في تنفيذه.

- وفيما يخص المحور الثالث، فإن حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التسعة (9) المقررة تبرز أن اثنان منها قد أنجزا (أي بنسبة إنجاز بلغت 22%)، و خمس إجراءات أخرى توجد قيد التنفيذ (56%)، و إجراء واحد متعثر (برنامج "رواج"- تكنولوجيا المعلومات)، بينما لم يتم إنجاز إجراء آخر (و هو ذلك الذي يُعنى بتكوين مندوبي المبيعات والخبراء المحاسبين).

- و بالنسبة لتنفيذ المحور الرابع، فقد تم التخطيط لأربعة عشر إجراء (14) موزعة على 15 مشروعاً تشير حصيلة إنجازها أن 4 فقط منها (27%) هي التي عرفت طريقها إلى الإنجاز، و 9 إجراءات أخرى توجد قيد الإنجاز (أي بنسبة 60%)، في حين لم يتم الشروع في تنفيذ إجراءين اثنين. أما الإجراءات الرئيسية التي يتم تنفيذها فتخص المركز المغربي للابتكار، و صندوق المغرب الرقمي، و مجمع تكنوبارك الدار البيضاء، و مجمع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- من ناحية أخرى، كان قد تقرر ضمن الإستراتيجية تنفيذ 5 إجراءات تروم تنمية الرأس مال البشري، ثلاثة منها لم تنطلق، وهي تلك المتعلقة بإحداث آلية لتوجيه مخططات العمل الهادفة إلى تكوين الموارد البشرية، وتطوير مبادرات التكوين عبر إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، علاوة على تحسين فرص العمل بالنسبة للحاصلين على شهادة السلك الثاني من التعليم العالي الجامعي.

- كما تضمنت الإستراتيجية مخططات عمل لتنفيذ 12 إجراء موزعة على 15 مشروعاً يكمن الهدف منها في إرساء الثقة الرقمية، 9 منها (60%) أصبحت جاهزة للاستغلال، بينما يوجد الستة الآخرون (40%) قيد الإنجاز. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن مشروع إحداث المركز الوطني لتسيير ومعالجة حوادث الأمن المعلوماتية قد انطلق منذ يوم 2 نونبر 2011، إلا أن الموقع الإلكتروني المخصص لتقديم خدمات المركز مازال في طور الإنجاز.

3. تحليل الإستراتيجية

أوجه القصور في عملية الإعداد

تم الشروع في إعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 خلال سنة 2008 بإشراف من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وبتنسيق مع وزارة الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي، و ذلك في إطار صفقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المبرمة رقم 08/01، و بميزانية قوامها 9,98 مليون درهم.

من جهة أخرى، اتسم إعداد الإستراتيجية بغياب مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين و الفاعلين، و ذلك على النقيض مما جرى في دول أخرى و التي أنشأت بوابات عبر الإنترنت قصد الإطلاع على احتياجات مستعملي شبكة الإنترنت. و في المقابل، لم يتم إحداث موقع إلكتروني خاص ببرنامج "فكرة" (www.fikra.gov.ma)، الموجه لجمع المعلومات عن احتياجات المستعملين إلا بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.

و قد ترتب عن عدم إشراك الفاعلين الناشطين جهوياً و محلياً ظهور صعوبات اعترضت تنفيذ بعض المشاريع، مثل تلك التي تتعلق بتنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي، و مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية، ذلك لأنه لم يتم لدى إعداد الإستراتيجية مراعاة مدى استعداد الجهات الفاعلة جهوياً و محلياً لإدماج هذه التكنولوجيات، و من ثمة تأمين الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها الإدارات، و دعم التحديث الموفق لإجراءاتها المهنية.

و فضلاً عن ذلك، فإنه لم يتم إجراء أي تقييم إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2010 (التي همت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010) للكشف عن الإكراهات المحتملة التي أعاقت تنفيذها و أخذها بعين الاعتبار عند إعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.

الطابع الاختزالي في وضع الإستراتيجية

أعدت المشاريع والبرامج المقررة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 عبر تقسيمها إلى أولويات و مبادرات و إجراءات، بيد أنه لم يتم استكمال هذا التقسيم بإعداد إستراتيجيات قطاعية تحدد بدقة مضمون المشاريع و الإجراءات المعتمدة لبلوغ الأهداف المرسومة، كما يدل على ذلك برنامج الحكومة الإلكترونية الذي جرى تنفيذه في غياب وثيقة مرجعية، على عكس ما تمت برمجته في إطار الإجراء رقم 11 المشار إليه في الوثيقة الإستراتيجية.

و على غرار ما سبق ذكره، فإن التدابير المواكبة المتعلقة بتنفيذ المشاريع الرامية إلى تنمية "الرأس مال البشري"، و على الرغم من الأهمية التي تكتسبها، لم تحظ بوضع إستراتيجية خاصة تحدد بالتفصيل مضامينها و كذا الترتيبات الواجب التقيد بها عند تنفيذ مختلف الإجراءات المبرمجة، علاوة على تحديد فئات الساكنة المستهدفة.

القصور في تحديد الأولويات و في وضوح الرؤية لدى برمجة المشاريع الهيكلية و تنفيذها

لم يتم مراعاة أية أولويات عند برمجة مختلف الإجراءات و المشاريع. و الحالة هذه، فإن هذه المنهجية تظل ضرورية، من جهة لضمان التماسك و التناسق بين الإجراءات و المشاريع، و من جهة أخرى لضمان التزام الملائم أثناء مراحل التنفيذ. و تنطبق هذه الحالة على برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العالي العمومي¹ الذي سجل تنفيذه تأخراً مقارنة ببرنامجي "نافذة"² و "إنجاز"³ اللذين جرى تنفيذهما داخل مدة زمنية محدودة، و استفادت منهما شريحة محدودة من المدرسين و الطلبة.

¹ - يكمن الهدف من وضع هذا البرنامج في تعميم أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإنشاء شبكة خاصة بذلك في المؤسسات الجامعية.

² - يهدف برنامج "نافذة" إلى التجهيز الفردي للمدرسين بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

³ - يروم برنامج "إنجاز" تجهيز طلبة المؤسسات الجامعية ومدارس المهندسين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المشاريع الإستراتيجية و الهيكلية، سواء المتعلقة منها بالإدارة أو بالمتعاملين معها، لم يتم تجسيدها بسبب انعدام وضوح الرؤية في تنفيذها، و هو الأمر الذي ينطبق في هذه الحالة على المشاريع المتعلقة بالمعريف الموحد للمواطن و المعريف الموحد للمقولة.

4. حكامه الإستراتيجية و توجيهها

حكامه محدوده الأبعاد

لم يتم إخضاع إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 لإجراء التصديق القبلي بغية تأمين تماسك مضمونها، علاوة على ضمان الالتزام و الانخراط الرسميين في تنفيذها، و هو الأمر الذي انعكس سلباً على توجيهها. و بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إشراك ممثلي الجهات من قبل لا المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، و لا لجنة حكامه إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، و لا لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، و لا لجنة حكامه و توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية. و هذا الغياب للبعد الجهوي في تنفيذ الإستراتيجية المذكورة لم يتح إمكانية استثمار خصوصيات كل جهة، و ضمان إقامة التوازن على المدى البعيد بين تنمية الجهات و تنمية المركز.

من زاوية أخرى، لوحظ أن المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، باعتباره الهيئة المسؤولة عن توجيه الإستراتيجية و حكامها، لم يضطلع بالمهام المنوطة به، حيث لم يعقد خلال الفترة المتراوحة ما بين 2009 و 2013 سوى ثلاث اجتماعات، بدل اجتماعين على الأقل خلال سنة واحدة، ناهيك عن أن محاضر اجتماعات هذا المجلس قد انصبت بصفة رئيسية على برنامج الحكومة الإلكترونية. حيث نجد من بين 12 قراراً اتخذته المجلس المذكور، كانت تسعة (9) تتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

محدودية على مستوى الهيئات المكلفة بتوجيه الإستراتيجية

إن لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، بصفتها الهيئة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن توجيه برامج الحكومة الإلكترونية، لا تتمتع بالقدرة الحقيقية على اتخاذ القرار و التحكيم في مجال إطلاق أحد مشاريع برنامج الحكومة الإلكترونية. فقد ظل اتخاذ قرار من عدمه بشأن هذا المشروع أو ذاك رهيناً برغبة القطاع المسؤول عن تنفيذه (حامل المشروع)، حيث يتصرف بشكل مستقل، لا سيما و أنه يتحمل الشق المرتبط بالتمويل. و هكذا، تم إطلاق العديد من المشاريع من دون أن يتم إخبار لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات بذلك (من قبيل المشروع المتعلق بإنشاء

موقع إلكتروني خاص بالتشغيل، ومشروع إنشاء موقع "محاكم"، ومشروع تصميم موقع إلكتروني يروم محاربة التغيُّب غير المشروع عن العمل، وغيرها). و من جهة أخرى، لوحظ عدم الجدية في التزام الأعضاء الدائمين في لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار، بشأن حضور اجتماعات اللجنة التي لم تتجاوز نسب الحضور فيها 35%.

و علاوة على ذلك، فإن معايير اختيار المشاريع و الموافقة على ملائمتها، وكذا المعايير المعتمدة لإدراجها ضمن محفظة المشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية لم يتم تحديد معالمها تحديداً واضحاً بما فيه الكفاية.

يضاف إلى ذلك عدم إشراك وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في مهام توجيه ومراقبة برنامج الحكومة الإلكترونية. و الحالة هذه، فإن هذه الوزارة تضطلع بدور محوري في تحديث الخدمات العمومية وتغيير أنماط العلاقة القائمة بين الإدارة والمتعاملين معها.

قصور الرؤية في مجال قيادة الإستراتيجية

اتسمت قيادة إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بالاعتماد بشكل كبير على الموارد البشرية المستقدمة من خارج القطاعات الإدارية. وقد تجسد ذلك في اللجوء إلى إبرام مجموعة من العقود بلغ قوامها 42 مليون درهم. ويعزى السبب في ذلك إلى أن مديرية الاقتصاد الرقمي، باعتبارها الهيئة الموكول إليها السهر على الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، لم تسع إلى إشراك هيكلها المختلفة في توجيه الإستراتيجية مع أنها تضم 35 موظفاً يفوق معدل تأطيرهم 80%. وبالتالي، فإن غياب هذه المشاركة لم يتح للإدارة فرصة تعزيز القدرات الإدارية في مجال تدبير المشاريع وتوظيف الخبرات المكتسبة من لدن أطرها.

و علاوة على ذلك، أسندت مهام قيادة المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية طيلة العامين الأولين من تنفيذ مشاريع هذه الإستراتيجية إلى شركة واحدة و خمس متعاقدين. أما توجيه المحور المتعلق بالتحول الاجتماعي، الذي تشكل الميزانية المرصودة له تزيد من 41% من الميزانية الإجمالية لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013، فلم يعهد به سوى إلى جهة واحدة تم التعاقد معها. ولم يتم التكليف بمهمة التوجيه العام للإستراتيجية، مع استثناء المحور المتعلق بتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، إلى شركة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الشروع في تنفيذ الإستراتيجية المذكورة. و في هذا السياق يشكل تأخر وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة في إبرام الصفقة الخاصة بهذه الخدمة، التي لم

يرسل في شأنها أمر بالخدمة سوى يوم 2011/9/15، أي بعد أزيد من ثلاثين شهراً على إطلاق إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 في سنة 2009، دليلاً واضحاً على الإهتمام الذي تم إيلاؤه لمهام قيادة الاستراتيجية.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن المدة التي تم تحديدها في العقد المتعلق بقيادة الإستراتيجية، والتي حصرت في عشرين شهراً، أفضت إلى انتهاء مدة هذه الخدمة بتاريخ 2013/04/30، أي على بعد ستة أشهر من الانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية. وقد نص العقد المبرم في هذا الإطار على أن الجهة التي أنيطت بها مهمة القيادة سوف لن تتكلف سوى بإنجاز مخططات العمل لسنتي 2011 و 2012، و من ثمة يصبح استثناء مخططات العمل المتعلقة بسنة 2013 أمراً يستعصي على الفهم.

أوجه القصور في توجيه الإستراتيجية

لا تنص عقود الصفقات المتعلقة بتوجيه برامج الإستراتيجية، ضمن الشروط الواردة فيها و المتعلقة بكيفية تسليم الأشغال، على تعيين لجان تناط بها مهام التوجيه. كما لم يتم لا إرفاق كشوف الحسابات المتعلقة بهذه الصفقات بالمستندات التي تدل على أن مختلف هذه التدخلات قد أنجزت بالفعل في القطاعات المعنية، ولا تحديد الغرض من هذه التدخلات، و عدد الأيام المخصصة لذلك و تعداد الأشخاص المشاركين في التنفيذ.

و في نفس السياق، لا تتضمن هذه العقود أية تفاصيل لا بشأن كيفية تنفيذ هذه الخدمات، و لا عن نتائج الإسهامات التي كان ينبغي على الشركات الحاصلة على الصفقات أن تضعها رهن إشارة صاحب المشروع و كافة القطاعات العامة المتدخلة في تنفيذ مشاريع الإستراتيجية.

من جهة أخرى، لوحظ الافتقار إلى المنهجية المقررة المعمول بها في كافة مشاريع الإستراتيجية. و بالإضافة إلى انعدام منهجية موثقة، لم يتم العمل بقواعد دورة حياة المشاريع، التي تقتضي ذكر مختلف مراحل حياة المشروع، و الجهات المتدخلة في تنفيذه، و كذا المعلومات المتبادلة في هذا الشأن بين مختلف الفاعلين. و قد ترتب عن ذلك، نشوء صعوبات في تتبع إجراءات التنفيذ زادت حدتها مع انعدام استخدام الأدوات المعلوماتية لتدبير هذه المشاريع.

و علاوة على ذلك، فإن خرائط الطريق المعتمدة كآلية لتتبع و تخطيط مشاريع الحكومة الإلكترونية لا تقدم أية معلومات عن الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع، علماً أن هذه المعطيات تظل ضرورية للتأكد من أن المهارات اللازمة لتنفيذ المشاريع متوافرة في الوقت المناسب، و بالتالي يضمن توافرها سيراً حسناً للمشاريع و البرامج.

و أخيراً، فقد لوحظ الافتقار إلى خرائط الطريق المتعلقة بالمشاريع المبرمجة على مستوى المحور الثاني من الإستراتيجية (29 مشروعاً فقط من أصل 69)، وتسري نفس الملاحظة على كافة المبادرات المتعلقة بالمحور الأول الافتقار إلى وثائق من هذا النوع يدل على وجود صعوبات في تبادل المعلومات بين المكلفين بتنفيذ المشروع و متعهدي خدمات القيادة.

5. أهداف الإستراتيجية و المؤشرات المتعلقة بها

التتبع المحدود لمؤشرات إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

لوحظ قصور في تتبع المؤشرات المقررة ضمن الإستراتيجية، فضلاً عن ضعف في تقييم مختلف إجراءات التنفيذ. فالمرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، الذي تم إحدائه ليكون بمثابة مرجع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، انحصر دوره في جمع مؤشرات تولت قياسها هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و وزارة التربية الوطنية، و وزارة تحديث القطاعات العامة، و قطاعات أخرى. لذلك واجهت عملية جمع المؤشرات وتحليلها عراقيل شتى تتجلى في التدفق غير المستمر لهذه المؤشرات من جهة الفاعلين المعنيين، ناهيك عن ضعف مصداقية تلك المؤشرات.

تطور المؤشرات و تحقيق الأهداف

تثير حصيلة تطور بعض المؤشرات خلال الفترة المتراوحة ما بين 2009 و 2013، التي قدمتها وزارة الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة، الملاحظات التالية:

- المحور الأول: المتعلق بالتحول الاجتماعي

لقد مكنت إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 من إحراز تقدم في مجال ولوج الأنترنيت للأسر بشبكة الإنترنت و ديمقراطية الانتفاع بها، حيث انتقل معدل انتشارها من 14% سنة 2008 إلى 39% سنة 2012 متجاوزا بذلك الهدف المحدد في تحقيق نسبة 33%. بيد أنه وجب التدقيق في هذه النتائج المحرزة لإثارة التباينات الكبيرة بين المناطق الحضرية والقروية، حيث بلغ معدل الانتشار في المجال الحضري 51% في مقابل 16% في العالم القروي.

من ناحية أخرى، إذا كانت الجهود المبذولة في سبيل تجهيز المؤسسات التعليمية بالحقائب متعددة الوسائط قد حققت نسبة تغطية بلغت 71%، فإن الهدف الأولي الرامي إلى تجهيز هذه المؤسسات بالقطاعات متعددة الوسائط لم يتحقق سوى

بنسبة 24%. وحري بالإشارة في هذا المقام أن المدارس الابتدائية الفرعية، التي يبلغ عددها 13451 مؤسسة يرتادها حوالي مليون تلميذ، أي 20% من العدد الإجمالي للتلاميذ، ظلت مستبعدة من نطاق عمل برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي.

كما لوحظ تأخر في إحداث مراكز الولوج الجماعية العمومية التي كانت مدرجة في مخططات العمل، إذ لم يتم إنجاز سوى 74 مركزاً من أصل 400 مركز تم التخطيط له، وهو ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 18%؛ وزيادة على هذه النسبة المتدنية، فإن المراكز المنجزة ليست قيد التشغيل.

- المحور الثاني: المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية

من بين الأهداف المرسومة على مستوى هذا المحور هناك الهدف الرامي إلى تحسين مؤشر الأمم المتحدة الخاص بقياس خدمات الحكومة الإلكترونية (الجاهزية العالمية للحكومة الإلكترونية)، والرامي إلى بلوغ 0,8 عند متم سنة 2013. إلا أن هذا الهدف أبعد من أن يكون قد تحقق لأن هذا المؤشر لم يصل في الواقع سوى إلى 0,42 عند نهاية أجل تنفيذ الإستراتيجية.

وقد بلغ العدد الإجمالي للخدمات والمشاريع المنجزة 42 من أصل 89 خدمة ومشروعاً مُبرمجاً، في حين أن مواقع الحكومة الإلكترونية المدرجة ضمن قائمة المواقع المائة الأكثر زيارة بلغ 17 موقعاً، وهو ما يفوق الهدف الرامي إلى إنشاء 5 مواقع.

- المحور الثالث: المرتبط بحوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والرفع من إنتاجيتها

بلغ العدد الإجمالي للمقاولات التي استفادت من برنامج "مساندة-تكنولوجيا المعلومات"، الذي يهدف إلى تجهيز هذه المؤسسات بنظم المعلومات والاتصال المهنية، 295 من أصل 3000 مقاولة مستهدفة، أي بنسبة تغطية بلغت 10%. وبالنسبة لبرنامج "انفتاح"، فقد حصل 3040 من مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على تراخيص رقمية، في حين أن الهدف المرسوم كان يروم الوصول إلى 10.000 مستفيد (30%).

- المحور الرابع: المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

من بين المؤشرات الخمسة المقررة ضمن هذا المحور، هناك مؤشر واحد تم تتبعه، ويتعلق برقم المعاملات المسجل في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي انتقل من 0,76 مليار درهم سنة 2008 إلى ما يقرب من 2 مليار درهم سنة 2012، لكنه ظل مع ذلك بعيداً عن بلوغ الهدف الرامي إلى تحقيق رقم معاملات يعادل 6 مليار درهم.

وفيما يخص المحور المتعلق بتنمية "الرأس المال البشري"، فقد تم تكوين 3.000 شخص يعملون في مجال ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار عملية استعجالية، في حين لا توجد معلومات كافية كفيلا بتقييم التقدم المحرز في تكوين 30.000 شخص آخرو وفقاً لما حددته الإستراتيجية في إطار الحاجيات الضرورية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وبخصوص الإجراء المرتبط بإرساء "الثقة الرقمية"، تم تسجيل إحداث المركز المغربي المركز الوطني لتسيير ومعالجة حوادث الأمن المعلوماتية، وتجدر الإشارة أن موقعا إلكترونيا مخصصا لتقديم خدمات المركز مازال في طور الإنجاز. من جهة أخرى، منح بريد المغرب 4403 شهادة للمصادقة الإلكترونية من أصل 60.000 رخصة مستهدفة وهو ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 7%.

تأثير الإستراتيجية على تطور مؤشرات المغرب العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يفضي تتبع مؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومؤشرات سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال الواردة في تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات بشأن قياس مجتمع المعلومات، وكذلك مؤشر الجاهزية الشبكية المستمد من تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، علاوة على مؤشر الحكومة الإلكترونية الوارد في تقرير الأمم المتحدة، إلى الاستنتاجات التالية:

- فيما يخص قياس مجتمع المعلومات، لوحظ أن المغرب سجل خلال الفترة المتراوحة ما بين 2008 و2012 تحسناً في المؤشر العام لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث انتقل هذا المؤشر من 2,68 إلى 3,79، وهو ما مكنه من تسجيل تحسن طفيف في ترتيبه بفضل تحسن مؤشرات النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها. بيد أن المؤشر الفرعي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتعلق

بالمهارات المرتبطة بالمنظومة التعليمية يبعث على القلق، حيث سجل هذا المؤشر تراجعاً وركوداً في الترتيب خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية، حيث احتل المرتبة 123 بمؤشر لا يتعدى 4,18 سنة 2011. للإشارة، فقد تم تسجيل تحسن طفيف بخصوص هذا المؤشر الفرعي سنة 2012 إذ بلغ 5,03 نقطة.

— وهذا الاستنتاج تؤكد أيضاً المؤشرات الفرعية لقياس الجاهزية الشبكية المهارات المتعلقة بالمنظومة التربوية و باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي سجلت تقلبات طفيفة تجلت تارة في إحراز بعض التقدم، و تارة أخرى تراجعاً في الترتيب، لكن من دون أن يشهد مؤشر الجاهزية الشبكية تحسناً ملموساً على العموم، إذ ظل في حالة ركود مسجلاً 6.3 و متراجعاً جراً ذلك بخمس مراتب، حيث تدنى من المرتبة 86 التي احتلها سنة 2008 إلى المرتبة 91 سنة 2012. و يدل هذا الركود المسجل على مستوى هذا المؤشر، و كذا تراجع ترتيب المغرب، على أن مردودية الجهود التي بذلت في هذا الإطار لم ترق إلى المستوى الذي بلغته دول أخرى.

— إن قياس مؤشرات التأثير على الاقتصاد و المجتمع من خلال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يبين حصول تأثير متواضع على الاقتصاد المغربي، من دون أن يكون لذلك إسهام في تحسين ظروف عيش المواطنين. كما أن مؤشر تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المجتمع تراجع من 3,4 إلى 3,1، مسجلاً بذلك تراجعاً بثلاث عشرة مرتبة، و هذا أمر لا يبعث على الارتياح.

و فيما يتعلق بالخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين، سجل المغرب تطوراً واضحاً في مؤشر الحكومة الإلكترونية الذي يستعمل لقياس درجة استخدام الإدارات العمومية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال بغية الرفع من جودة خدماتها، محققاً بذلك تقدماً من 0,29 سنة 2008 إلى 0,5060 سنة 2014، و هو ما مكن المغرب من تحسين ترتيبه العالمي و كسب 38 نقطة. غير أن الفضل في هذا التطور يُعزى بصفة أساسية إلى المؤشرات الفرعية لقياس الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، التي انتقلت من 0,2 سنة 2008 إلى 0,6929 سنة 2014. لكن موازاة مع ذلك، سُجل تراجع في المؤشر الفرعي المتعلق بتنمية رأس المال البشري، الذي انتقل من 0,54 سنة 2008 إلى 0,4901 سنة 2014، مما انعكس سلباً على ترتيب المغرب.

6. ملاحظات متعلقة ببعض المشاريع الخاصة

برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي -جيني

يندرج هذا البرنامج في إطار الإجراءات الرئيسية التي تمت برمجتها ضمن المحور المتعلق بالتحول الاجتماعي. وقد تم الشروع في تنفيذه سنة 2006 بهدف تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم العمومي. وفي هذا السياق، يستنتج من برنامج إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى المؤسسات التعليمية العمومية أوجه القصور التالية:

– غياب التزامن بين مختلف العناصر المكونة للبرنامج المذكور. فقد استمر تجهيز المؤسسات التعليمية بالمعدات المعلوماتية خلال فترة دامت سنة و نصف، من نوفمبر 2006 إلى مارس 2008، كما أنه لم يتم ربط القاعات المجهزة بشبكة الإنترنت سوى في وقت متأخر، اعتباراً من نوفمبر 2008، على امتداد سنة كاملة.

– وعلاوة على ذلك، لم تنطلق عملية حيازة الموارد الرقمية سوى في منتصف سنة 2009، وإلى غاية شهر يونيو 2013 كانت ما تزال قيد الإنجاز. كما أن عملية تكوين الموارد البشرية والمنهجية المرافقة لها لم يتم إجرائهما رسمياً سوى سنة 2010، أي بعد مرور أربع سنوات على الشروع في تنفيذ البرنامج.

– لم يتم اللجوء ضمن الإستراتيجية المتعلقة بتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات التعليمية العمومية إلى ترتيب الأولويات لدى تجهيز مختلف أنواع المؤسسات التعليمية (الابتدائية، الإعدادية و التأهيلية). وهذه المقاربة، التي يفاقمها التأخير في وضع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، تخلق تفاوتاً في التجهيز بين المؤسسات التعليمية، وبالتالي في اكتساب المعلومات والمعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بين جهات الوطن أو بين فئات التلاميذ و المدرسين.

– غياب شبكة معلوماتية موحدة ومؤمنة تربط الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين بالنيابات التابعة لها وبمختلف المؤسسات التعليمية من جهة، وبالمصالح المركزية للوزارة من جهة أخرى، تتيح إدخال التجهيزات إلى المؤسسات التعليمية في إطار تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي (قاعات متعددة الوسائط، عربات متعددة الوسائط، حقائب متعددة الوسائط،

- حواسيب شخصية موجهة للاستعمال المدرسي، وغيرها من الوسائل التعليمية). وقد ترتب عن ذلك بروز صعوبات على مستوى تدبير مختلف أنواع الربط الإلكتروني الذي تم تجهيز المؤسسات المذكورة به.
- خلافاً لإجراءات التحفيز التي لجأت إليها بلدان أخرى، مثل فرنسا وسويسرا وكندا، للحث على استعمال البرمجيات الحرة والمنظومات ذات "المصدر المفتوح"، لا سيما تلك المستخدمة في مجال التربية والتعليم، ركّز برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي على عمليات اقتناء البرمجيات الاحتكارية ذات التكلفة المرتفعة. وقد بلغ إجمالي نفقات شراء خدمات البرمجيات الاحتكارية خلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج المذكور ما يقرب من 7.43 مليون درهم، وهو ما يعادل 14% من الميزانية الإجمالية المرصودة لهذه المرحلة.
- ظل الهدف الأولي لبرنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي المتعلق باستخدام الوسائل المعلوماتية بعيد المنال لأن معدل مدة الاستخدام بالنسبة لكل تلميذ (من دون احتساب تلاميذ المؤسسات التي توجد قاعات المعلوماتية بها مغلقة بالكامل) يصل إلى حوالي 18 دقيقة فقط في الأسبوع في أسلاك الابتدائي والإعدادي والتأهيلي. وهذا المعدل أدنى بكثير مقارنة مع الأهداف المرسومة، وهي على التوالي ساعة، وساعتين، وثلاث ساعات بالنسبة للأسلاك الثلاثة.
- عدم توافق الشبكة اللاسلكية المثبتة في القاعات متعددة الوسائط مع مبدأ الاحتياط الصادر عن منظمة الصحة العالمية، بالنظر إلى الآثار الصحية المترتبة عن التعرض للحقول الكهرومغناطيسية المنبعثة من هذه الشبكة، لاسيما بالنسبة لتلاميذ السلك الابتدائي.

برنامج "الحكومة الإلكترونية"

يشكل هذا البرنامج جزءاً من المحور الثاني من إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، وهو يهدف إلى تلبية احتياجات المرتفقين الذين يتواصلون مع الإدارة عبر شبكة الإنترنت. بيد أن بعض مشاريع هذا البرنامج تعرف تأخراً كبيراً، كما يعترض تنفيذها مشاكل جمة.

مشروع "البوابة"

يروم هذا المشروع تمكين المرتفق من الاتصال بإدارة واحدة إما باستخدام الطرق العادية أو الوسائل الإلكترونية. بيد أن تنفيذ هذا المشروع عرف تأخراً كبيراً، حيث أنه كان مبرمجاً في إطار الإستراتيجية السابقة، و هي إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010". و على الرغم من الأهمية التي يكتسبها، فإن المصادقة على خارطة الطريق الخاصة به لم تتم إلا بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقه. و كان قد تقرر أن يبدأ تنفيذه خلال شهر أبريل 2011 ليكتمل في دجنبر 2013 بغلاف مالي قدره 14 مليون درهم، غير أنه لغاية يونيو 2013 كانت الصفقة المتعلقة به لا زالت قيد الإنجاز.

مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية

إقتصر مشروع الحالة المدنية، والرامي إلى حوسبة إجراءات مكاتب الحالة المدنية و إنشاء سجل إلكتروني وطني للحالة المدنية بميزانية قدرها 600 مليون درهم، على رقمنة 4,5 مليون رسم ولادة بمدينة الدار البيضاء. وبموازاة مع هذا المشروع، تم إطلاق مشروع آخر يتعلق بطلب الوثائق الإدارية سمي "وثيقة/wathiqa. ma" يقوم مقام الشباك الوحيد لتقديم طلب الحصول على رسم الولادة عبر الإنترنت. لكن لم يتم بعد تعميم العمل بهذه المنظومة، كما أنه تم الشروع في تجربة بشأنها أطلقت عبر مواقع إلكترونية تجريبية نموذجية. و تقتصر الخدمة المقدمة حالياً على نزع الصبغة المادية على مسطرة "طلب" رسم الميلاد من دون نزعها عن رسم الميلاد نفسه، حيث يتم التوصل به لاحقاً عبر البريد. بيد أن هذه الخدمة أخضعت الطلب المقدم عبر الإنترنت لشرط الاستلام بالبريد المسجل مقابل أداء 20 درهماً. لكن هذه التعريفية تبدو مكلفة، إذ يُستخلص من استطلاع أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2012 حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المغرب، أن نصف مرتفقي الإدارة فقط هم الذين لهم استعداد لدفع ثمن خدمات الحكومة الإلكترونية، 56% منهم عبروا عن استعدادهم لدفع مبلغ يتراوح ما بين 2 و 5 دراهم، و 27% ما بين 5 و 10، و 2% فقط أكثر من 20 درهماً.

7. التوصيات الرئيسية

يوصي المجلس الأعلى للحسابات السلطات الحكومية المكلفة بتنفيذ الإستراتيجيات الرقمية، و على رأسها القطاع الوزاري الموكلولة إليه مهام تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، بما يلي:

1. إضفاء الطابع الرسمي على عملية إعداد و اعتماد الاستراتيجيات الرقمية، و السهر على ضمان تعبئة كافة الجهات المشاركة في إجراءات التنفيذ.

2. وضع تعريفات دقيقة و مضبوطة للشروط المرجعية المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات الرقمية، وكذا الإنجازات التي يتعين تحقيقها، و المصادقة عليها من لدن لجنة خاصة.
3. مراعاة السياق الجهوي و المحلي خلال مرحلة إعداد الاستراتيجيات الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة الاستعداد لإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
4. السهر عند إعداد الاستراتيجيات الرقمية على الإشارة إلى الآثار المتوقعة من الأهداف المرسومة وكذا الانعكاسات المترتبة عنها، و إدراج المؤشرات المناسبة الكفيلة بتأمين متابعتها.
5. السهر على ترتيب الأهداف وفق الأهمية و الأولوية التي تكتسبها، و وضع تخطيط ملائم عبر التحديد الدقيق للموارد البشرية و المالية اللازمة لعملية التنفيذ.
6. مراجعة نظام حكمة الاستراتيجيات الرقمية و توجيهها بحيث يتسنى إعطاء تعريف دقيق للمسؤوليات، وإجراء تتبع منظم للإنجازات، و خلق تفاعل أكبر بغية تنفيذ الاستراتيجيات بشكل مناسب.
7. إحداث هيئة تتوفر على السلطة الكافية التي تمكنها من تنسيق مختلف العمليات، لا سيما البرامج الأفقية و تلك التي تشرف على إدارتها قطاعات خاصة.
8. السهر باستمرار على متابعة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الخاصة بالمغرب، و كذا ترتيبه على الصعيد العالمي، و السعي إلى تحسينها، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الإستراتيجية المرتبطة مباشرة بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني و بتطور مجتمع المعلومات.
9. العمل على تأمين الاستمرارية الضرورية للتوجيه العام للإستراتيجيات الرقمية بغية إرساء مزيد من الوضوح في إجراءات التنفيذ، و دعم القدرات على تتبع مراحل تنفيذها.
10. التأكد من أن الوزارات والهيئات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجيات تتوفر على المهارات الكافية، لا سيما في مجال تدبير المشاريع، بغية تحكّم أفضل في آجال التنفيذ.
11. السهر على ضمان إعداد تقارير منتظمة، و إرسال المعلومات المتعلقة بكل مشروع إلى مركز الهيئة الموكل إليها مهام التنسيق. ولهذه الغاية، فإن استغلال الوسائل المعلوماتية لتدبير المشاريع و إعداد التقارير و توجيه الإستراتيجية يظل أمراً ضرورياً.

المقدمة

1. تقديم مهمة لجنة المجلس الأعلى للحسابات

طبقاً لمقتضيات المواد 75 إلى 85 من القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وفي إطار برنامج عمل الغرفة الرابعة من المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، تم تعيين لجنة أسندت إليها مهمة تقييم الإستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي (المغرب الرقمي 2013). ولهذا الغرض، تم بعث رسالة في شأن هذه المهمة تحت رقم 2013/04 بتاريخ 25 فبراير 2013 إلى وزير الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة.

وقد عقدت لجنة الرقابة المكلفة بهذه المهمة عدة اجتماعات مع المسؤولين في مديرية الاقتصاد الرقمي الموكولة إليها مهام توجيه الإستراتيجية و تنفيذ المشاريع المتعلقة بها، إضافة إلى تنظيم لقاءات أخرى مع مسؤولين آخرين، لا سيما في الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و وزارة التربية الوطنية، و المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

و بتاريخ 2013/07/13 أرسل أول تقرير ملاحظات إلى وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة. و قد وردت عناصر الإجابة بتاريخ 2013/10/30 من عدة هيئات، هي وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة، و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة، و وزارة التربية الوطنية، و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر.

و قد إنصبت مهمة اللجنة المكلفة بتقييم الإستراتيجية بصفة أساسية على الفترة المتراوحة ما بين 2009 و 2013، و هي الجدول الزمني المحدد لإنجاز إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. بيد أن الضرورة اقتضت أيضاً افتحاص بعض المشاريع المنجزة قبل هذه الفترة.

عكفت اللجنة على تقييم الإنجازات المحققة في إطار تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، و تحليل الرؤية و الأهداف و التوجه الاستراتيجي التي تضمنتها، فضلاً عن تقييم سبل تنفيذها و العوامل التي أثرت على حكامتها و توجيهها.

و قد تجلت أشغال المهمة في تنظيم مقابلات في عين المكان مع بعض الجهات المتدخلة في الإستراتيجية (الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، ومديرية الاقتصاد الرقمي، ومديرية برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي ، وغيرها)، إضافة إلى افتتاح مختلف الوثائق المرتبطة بتنفيذ هذه الإستراتيجية.

و فيما يتعلق طريقة عرض هذا التقرير، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

- خُصّص الفصل الأول لتقديم السياق العام لإعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 و لحصيلة إنجازات مختلف المبادرات و الإجراءات المقررة في إطار هذه الإستراتيجية؛

- و خصص الفصل الثاني لتقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 من خلال تحليل مضمونها و عملية تنفيذها، ودراسة طريقة حكامتها و قيادتها، و كذا تحليل عملية التتبع و التقييم المرتبطة بها؛

- و أما الفصل الثالث، فقد خصص لتقييم تنفيذ بعض المشاريع ذات الصبغة الخاصة.

II. تقديم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

تم إعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بعد صدور القرار رقم C-09/08-01 الذي إتخذه مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2008، و المتعلق بإطلاق دراسة قصد إعداد الخطة الوطنية الإستراتيجية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، بالتنسيق مع وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة.

1.II الأهداف و الأولويات الإستراتيجية المسطرة

تعدّ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 من بين البرامج الحكومية الكبرى التي أطلقها المغرب لتحديث المجتمع و تعزيز الاقتصاد. وهي تنطلق من الأهمية التي يكتسبها استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التنمية البشرية للأمم و تطوير اقتصاد المعرفة.

و تتمحور "إستراتيجية المغرب الرقمي 2013"، التي امتد تنفيذها من سنة 2009 إلى سنة 2013، حول الأهداف التالية:

- توفير المزيد من فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث يتم الرفع من مناصب الشغل من 32.000 منصب سنة 2008 إلى 58.000 سنة 2013:

- تأمين ناتج محلي إجمالي إضافي مباشر بقيمة 7 مليار درهم، و ناتج محلي إجمالي إضافي غير مباشر بقيمة 20 مليار درهم؛

- تجهيز المؤسسات التعليمية العمومية، و الطلبة المهندسين و الفئات المشابهة بالمعدات المعلوماتية بنسبة 100%؛

- تحسين مستوى نفاذ الأسر إلى شبكة الإنترنت حيث يتم ربط مسكن واحد من بين كل ثلاثة (1/3) عوض مسكن واحد من بين كل عشرة (1/10)؛

- الرفع من عدد الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية من 16 إلى 89 خدمة.

و تحقيقا لهذه الغاية، فقد تم الإعلان عن أربع أولويات إستراتيجية مقرونة بتدبيرين مواكبين:

- الأولويات الإستراتيجية:

- المحور الأول، ويتعلق بالتحول الاجتماعي؛
- المحور الثاني، ويتمحور حول إنجاز الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين؛
- المحور الثالث، ويُعنى بحوسبة المقاولات الصغرى و المتوسطة بغية الرفع من إنتاجيتها؛
- المحور الرابع، و ينصبّ على تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- تدابير المواكبة:

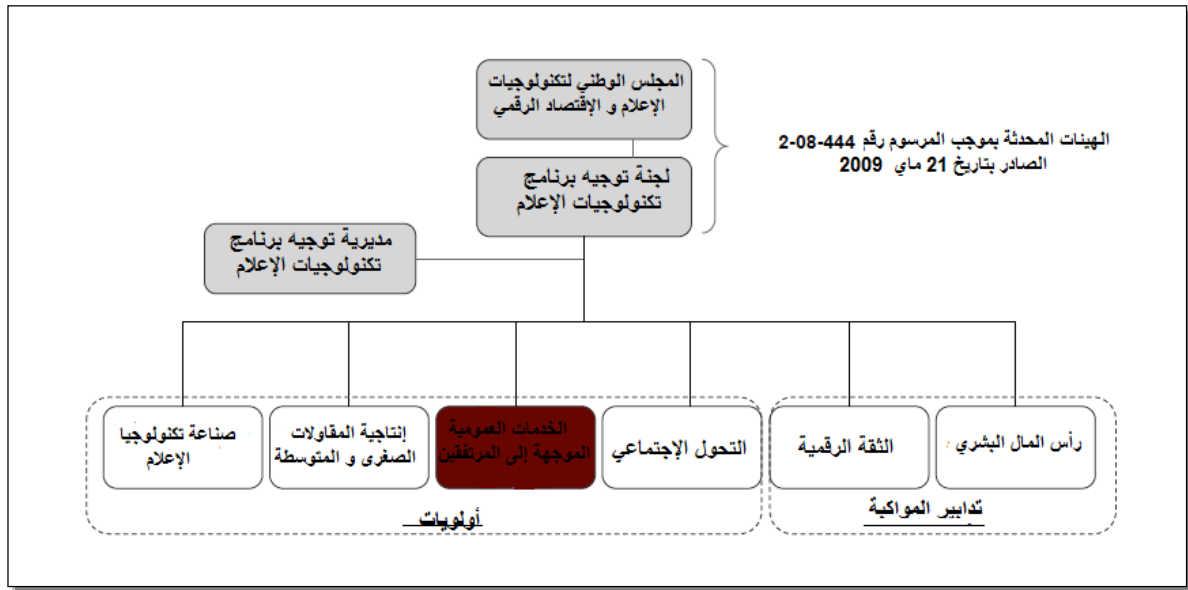
- التدبير الأول، ويتعلق بتنمية الرأسمال البشري.
- التدبير الثاني، و ينصب على إرساء الثقة الرقمية.

وفي هذا السياق، تم اللجوء إلى توزيع مختلف الأولويات الإستراتيجية و التدابير المواكبة لها على 53 إجراء قصد العمل على تطبيقها وتنفيذها. و يقدم الملحق رقم 1 (المبادرات و الإجراءات المعتمدة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013) مختلف الإجراءات المقررة ضمن الإستراتيجية، وكذا الأهداف المسطرة قصد تنفيذ المحاور ذات الأولويات الإستراتيجية.

2.ii الهيئات المناط بها مهام حكمة إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 و قيادتها و تنفيذها

ضمانا لتطبيق قواعد الحكامة و التنفيذ الجيد نصّت الإستراتيجية على هياكل تتولّى هذه المهام، و هي المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، و لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، و الهيئة المكلفة بتوجيه برنامج الحكومة الإلكترونية.

الهيئات المشرفة على حكمة و توجيه إستراتيجية المغرب الرقمي 2013



أ. المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي

تم إحداث المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي لدى الوزير الأول بمقتضى المرسوم رقم 2-08-444 الصادر بتاريخ 21 ماي 2009. و قد تم تحديد اختصاصاته بموجب مقتضيات المادة 2 من المرسوم المذكور التي تنص على أنه تناط به "مهمة تنسيق السياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي و تأمين

تتبعها وتقييم تنفيذها". وتعد اجتماعات هذا المجلس بناء على طلب من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرتين في السنة على الأقل. كما يتولى رئاسته الوزير الأول أو السلطة الحكومية التي ينتدبها لهذا الغرض. ويتألف أعضاء هذا المجلس من:

- كافة السلطات الحكومية المسؤولة عن الإدارة العمومية؛

- المؤسسات العمومية والشركات المملوكة للدولة التي تمثلها المؤسسات التالية: صندوق الإيداع والتدبير، والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و بريد المغرب، والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

- الهيئات المهنية الممثلة من لدن التجمع المهني لبنوك المغرب، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وفيدرالية التقنيات الإعلامية و المواصلات و ترحيل الخدمات.

ويعتمد المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه، على لجنة تتولى توجيه الإستراتيجية، كما يعتمد على أمانة دائمة تعيّن وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة بوصفها السلطة الحكومية الموكول إليها تدبير قطاع التكنولوجيات الحديثة.

ب. اللجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية

أنشئت هذه اللجنة بموجب القرار رقم 09/1/01 الذي اتخذته اللجنة الوطنية لتكنولوجيات المعلومات في أعقاب الاجتماع الأول الذي عقده بتاريخ 2009/07/22. وقد جاء منشور الوزير الأول رقم 17/2009 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2009 لبلورة إحداث هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات، ولتكوين هياكل القطاعات العامة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج "الحكومة الإلكترونية".

ووفقاً لما ينص عليه المنشور المشار إليه آنفاً، تتولى لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات صياغة رؤية المغرب في مجال الحكومة الإلكترونية، و وضع خطة عمل وطنية تتعلق بتنفيذ هذا البرنامج. كما تسهر على التنسيق بين الإدارات و المؤسسات المعنية في جميع القضايا المرتبطة بتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، و توفر الموارد والوسائل اللازمة للسير الجيد للمشاريع، وتقييم الإنجازات، وإعادة توجيه المشاريع المتعثرة.

يرأس لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات وزير الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة، وتتكون من أعضاء دائمين يمثلون عشر (10) قطاعات وزارية هي على التوالي الوزارة الأولى، والعدل، والمالية، والتجهيز، والسكنى، والصحة، و التربية الوطنية، و التجارة و الصناعة و التكنولوجيا الحديثة، والشؤون الخارجية، والوظيفة العمومية، علاوة على الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. كما تعقد لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات اجتماعاتها بمبادرة من رئيسها كلما تطلبت الأمر ذلك، و مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

ت. مديرية الاقتصاد الرقمي

تم إحداث مديرية الاقتصاد الرقمي في وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة بموجب المرسوم رقم 2-10-74 الصادر بتاريخ 2010/07/06. وتكمن واحدة من المهام الموكولة إليها، المنصوص عليها في المادة 9 من المرسوم المذكور، في إعداد الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و السهر على ترجمتها إلى برامج عملية، مع السعي إلى تنفيذها بالتشاور مع الجهات المشاركة في التنفيذ.

كما تتولى هذه المديرية مهمة الأمانة الدائمة للمجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات و لجنتها التوجيهية.

من جهة أخرى، تتفرع مديرية الاقتصاد الرقمي إلى ثلاثة أقسام، وهي قسم الحكومة الإلكترونية، وقسم تكنولوجيا المعلومات والثقة الرقمية، وقسم البريد و المواصلات.

ج- مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية

بموجب منشور الوزير الأول رقم CAB 17/2009 المشار إليه آنفاً، تم إنشاء مديرية تتولى توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية يوجد مقرها بوزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة، وتتألف من خبراء متعددي الاختصاصات في مختلف المجالات ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية. وتمثل مهمة هذه المديرية في دعم لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات قصد تمكينها من تنظيم و تنفيذ و تتبع البرامج و الأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها، علاوة على وضع تجربتها و خبرتها رهن إشارة الهياكل المكلفة بتوجيه برنامج الحكومة الإلكترونية حتى تتمكن من أداء المهام الموكولة إليها.

بالإضافة إلى هذه الهيئات، توجد لجان أخرى تشارك في عملية صنع القرار المرتبط بعدد من محاور إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، لاسيما لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات⁴ التي يندرج تدخلها في إطار المبادرات والإجراءات ذات الصلة بمحور التحول الاجتماعي.

د- تنفيذ الإستراتيجية

يسهر على تنفيذ مختلف محاور الإستراتيجية و التدابير المواكبة لها العديد من المتدخلين:

- يتولى تنفيذ المحور الأول من الإستراتيجية كل من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و وزارة الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة، و وزارة التربية الوطنية، و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر، وغيرها و يذكر في هذا السياق أن الخدمة الأساسية للمواصلات بالمغرب ينظمها القانون رقم 24. 96 المتعلق بالبريد و المواصلات الصادر بتاريخ 7 أغسطس 1997، كما وقع تغييره و تتميمه بالقانون رقم 55. 01 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2004. و قد تم تعديل هذه القوانين باعتماد المرسوم رقم 2. 97. 1026 الصادر في 25 فبراير 1998، كما وقع تغييره و تتميمه بالمرسوم رقم 02-05-771 الصادر بتاريخ 13 يوليوز 2005، و كذا بدفتر التحملات المتعلقة بمستغلي الشبكات العامة للاتصالات.

- يسهر على تنفيذ المحور الثاني من الإستراتيجية لجان قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية تم إحداثها على مستوى القطاعات الحكومية و المؤسسات العمومية، ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الهياكل مكلفة بصياغة مخططات العمل القطاعية، و تحديد أولويات المشاريع، و رصد الميزانيات، و تأطير كافة المشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية. و تسهر هذه اللجان أيضاً على تتبع تنفيذ خطة العمل المقررة و تقييم الوسائل اللازمة لتنفيذها؛

- يتم تنفيذ غالبية الإجراءات التي يتضمنها المحورين الثالث و الرابع من الإستراتيجية من لدن الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة، في حين يدخل تنفيذ البعض منها ضمن مسؤوليات وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة؛

⁴- تم إحداث هذه اللجنة سنة 2005 بموجب المرسوم رقم 02-05-771، وهي مكلفة بتحديد برامج الخدمات الأساسية للمواصلات و المصادقة على تنفيذها.

- يتم تنفيذ التدبيرين المواكبين للإستراتيجية من قبل وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة.

3.ii. الموارد المالية المخصصة لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

يصل المبلغ الإجمالي للموارد المالية المخصصة لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013 إلى 19.5 مليار درهم. وتشكل الميزانيات المرصودة للمحورين الأول المتعلق بـ "التحول الاجتماعي" و الثاني المرتبط بـ "الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين" 83% من الميزانية الإجمالية المخصصة للإستراتيجية، وهو ما يعادل على التوالي 41% و 42%. و تتوزع الميزانية الإجمالية المخصصة لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 على النحو التالي:

الجدول رقم 1: الموارد المالية المخصصة لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

البند	الفترة 2009 - 2013 (بملايين الدراهم)
المحور الأول : التحول الاجتماعي	2128
المحور الثاني : الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين	2186
المحور الثالث : إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة	320
المحور الرابع : صناعة تكنولوجيات الإعلام	481
تدبير المواكبة الأول : تنمية رأس المال البشري	-
تدبير المواكبة الثاني : إرساء الثقة الرقمية	35
الحكامة	37
المجموع	5187 ⁵

المصدر: إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يتم، ضمن الميزانية المخصصة لتنفيذ الإستراتيجية، تحديد مختلف مصادر التمويل المعبئة بحسب جهات المصدر.

⁵- دون احتساب الاستثمارات الخاصة.

الفصل الأول

السياق العام للإستراتيجية

و حصيلة الإنجازات

III. سياق الإستراتيجية

انخرط المغرب منذ سنة 1996 في مسلسل إعادة هيكلة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وذلك باعتماد القانون رقم 24-96 الذي أتاح إمكانية إطلاق المرحلة الأولى من تحرير قطاع الاتصالات. وقد نتج عن ذلك على وجه الخصوص رفع الاحتكار الذي كان يمارسه المكتب الوطني للبريد والمواصلات سابقاً على هذا القطاع، وإنشاء شركة اتصالات المغرب، و بريد المغرب، والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

ولدعم تطوير مجتمع المعلومات، بُذلت جهود عديدة في هذا الاتجاه تجلت في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات.

1.III الإستراتيجيات الرقمية قبل 2009

أ. المخطط الخماسي 1999-2003

أدرج المخطط الخماسي الذي تم تصميمه وإعداده خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003⁶ تطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة كأولوية وطنية وخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للمملكة. وقد تركزت الأهداف الرئيسية لهذا المخطط على ما يلي:

- وضع التشريع الكفيل بحل إشكاليات حماية الأسماء في القطاعات التجارية، وتدقيق البيانات ذات الطابع الشخصي، و سلامة المعاملات التجارية الإلكترونية؛

- الشروع في إحداث نقطة تحول في قطاع التعليم من خلال إدماج الأدوات المعلوماتية والإنترنت في المؤسسات التعليمية؛

- تجنب الفجوة الرقمية من خلال اعتماد سياسات تساهم في نشر تكنولوجيات جديدة وسط المناطق والفئات الأكثر فقراً؛

- تمويل عمليات تأسيس المقاولات المختصة في اقتصاد المعرفة الجديد (رأس المال الاستثماري/المجازف، ومنح قروض للمقاولات ذات التوجه التكنولوجي، وغيرها).

⁶ - من لدن كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد و تكنولوجيا الاتصالات و الإعلام.

ب. إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2010 (2005-2010)

تجلى الهدف من إطلاق الإستراتيجية الوطنية الثانية، التي سميت "إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2010"، في تطوير مجتمع المعلومات و اقتصاد المعرفة خلال الفترة 2005-2010، و قد تم وضعها سنة 2005 من طرف الوزارة السابقة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية العامة، وتتمحور حول هدفين رئيسيين اثنين:

1. سد الفجوة الرقمية من خلال الإجراءات التالية:

- بلورة محتوى مفيد يراعي احتياجات المغرب و خصوصياته؛
- توفير بنيات تحتية ذات جودة عالية و بأفضل الأسعار الممكنة؛
- تمكين كافة المواطنين المغاربة من النفاذ لمجتمع المعلومات؛
- توفير تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يتلاءم مع جميع المستويات.

2. تعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي من خلال تشجيع ما يلي:

- صناعة إنتاجية ذات قدرة تنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- صناعة خدمات الاتصال عن بعد، لا سيما تلك الموجهة للتصدير؛
- تمكين الشركات المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من النفاذ إلى هذا المجال؛
- التكوين بشأن امتلاك المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2.III السلطات الحكومية المكلفة بتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يلاحظ من خلال دراسة الاستراتيجيات الرقمية التي شهدتها المغرب منذ سنة 1999 نوع من إضاعة الجهود في مجال الإعداد و التنفيذ، و يتسم ذلك على وجه الخصوص بعدم استقرار السلطة الحكومية المكلفة بتدبير قطاع التكنولوجيا الحديثة .

فقد تم تعويض كتابة الدولة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد و الاتصال و تكنولوجيا المعلومات، التي أُحدثت سنة 1998 بمثابة كتابة دولة، بقطاع البريد و الاتصال و تكنولوجيا المعلومات الذي تم ضمه إلى وزارة الصناعة و التجارة والاتصالات سنة 2002. و خلال سنة 2004، ضم هذا القطاع إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية و العامة. و بعد ذلك، أعيد ضم القطاع المذكور إلى وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا

الحديثة في أكتوبر 2007. و اعتباراً من أغسطس 2010، تم إحداث تنظيم جديد داخل الوزارة المذكورة، حيث لم يعد يعتبر كقطاع للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستبدل حينها بمديرية تم إحداثها داخل وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وهي مديرية الاقتصاد الرقمي، التي أسندت إليها مهام القطاع السابق المشرف على البريد والاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

إن عدم الاستقرار الذي شهده هذا القطاع بضمه تارة إلى وزارة وتارة إلى وزارة أخرى أُرسلت على تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجيات السابقة، و على الاستفادة من تبادل الخبرات في مجال تنفيذ وتبع مختلف الوثائق المتعلقة بهذه المشاريع.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجيات الرقمية السابقة لم تخضع لعملية تقييم لحصر حصيلة إنجازاتها، و تحديد نقاط الضعف و العوامل التي أعاققت تنفيذها. و الأتقى من ذلك أن إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010" لم تكن قد وصلت بعد إلى موعد نهايتها المحدد في سنة 2010 حين تم إطلاق إستراتيجية جديدة خلال سنة 2009.

و هكذا، لوحظ غياب الاستمرارية بين إستراتيجيات تدور حول نفس الأهداف، وهذا أمر يبدو إلى حد ما غير مفهوم. فمشروع "البوابة"، على سبيل المثال، الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية 11.289.974,40 درهم، والذي يكمن الهدف منه في إحداث منصة متكاملة للتوافق الإداري ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية، لا يشير إلى أي من الدراسات التي أجريت بخصوص هذا الموضوع لأن هذا المشروع يشكل جزءا من محفظة مشاريع إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010" المسماة "الحكومة الوحيدة/One Gov".

وعلاوة على ذلك، فقد ترتب عن عدم الاستقرار المؤسسي للسلطة الحكومية المكلفة بتدبير قطاع المواصلات تركيز كافة عمليات إدارة القطاع داخل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات التي أصبحت تتكفل بتدبير كافة الأنشطة المتعلقة بتقنين و ضبط و تحديد الإستراتيجيات والأولويات لهذا القطاع.

3.iii النظم المعلوماتية في المرافق العمومية

تعاني نظم المعلومات التي تم إنشاءها في مختلف المرافق العمومية من مواطن ضعف عديدة. و بالفعل، فإن القراءة المتأنية لمختلف تقارير مهمات الرقابة التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات ما بين سنوات 2005 و 2012، والتي تناولت

الجانب المتعلق بنظم المعلومات، قد مكنت من رصد مجموعة من الإختلالات. أما الملاحظات الرئيسية المسجلة فتكمن في ما يلي:

- خلل في مراحل التخطيط و التنظيم (إما غياب مخططات التوجيه، أو إنعدام تطبيق المخطط التوجيهي الذي تم إعداده أو تنفيذه أو تنفيذ محدود للمشاريع المقررة في المخطط المعلوماتي التوجيهي، أو تدبير ضعيف لمشاريع الحوسبة، أو نظام معلوماتي غير متكامل، أو غياب بنية موحدة لنظم المعلومات، أو الافتقار إلى معجم عام للمفاهيم المعلوماتية، الخ)؛

- مكان قصور في عمليات الاقتناء والتنفيذ (بنية تحتية للمواصلات إما منعدمة أو غير ملائمة، عمليات معلوماتية لا تلبى الاحتياجات المهنية الفعلية، عدم استغلال الوظائف المتاحة من قبل النظم المعلوماتية، عدم استخدام التطبيقات المقنتاة، وغيرها)؛

- نقاط ضعف في إجراءات تسلّم التجهيزات وتقديم الدعم (غياب حلول ضد هجمات الفيروسات، الافتقار إلى سياسة تتيح إمكانية تدبير التكاليف و الاحتياجات ، معدات أو تطبيقات أوهما معاً مقنتاة بأثمان مبالغ فيها، عدم توفر حصر شامل للحظيرة المعلوماتية، انعدام إجراءات تتبع التجهيزات التي تم إدخالها إلى المؤسسات التعليمية، عدم وجود تقييم للاحتياجات الحقيقية من المعدات و اللوازم المعلوماتية، تدبير سيئ للمخزون، إدارة محدودة للأرشيف، وغيرها)؛

- مكان ضعف في نظام المراقبة و التقييم (نقص في آليات التقييم، و الرصد و التحليل و تتبع الأداء، وقصور على مستوى تقييم المشاريع، وعدم إنشاء نقاط مراقبة من شأنها المساعدة على إقامة تماسك بين مراقبة التطبيق و الرقابة الداخلية، وحكامه لنظم المعلومات إما منعدمة أو يشوبها الخلل، وغيرها).

إن الإختلالات في استخدام نظم المعلومات المذكورة أعلاه، وكذا في طرق تدبيرها، تحول دون تطوير الخدمات الإدارية، سواء المتبادلة داخل الإدارة أو الموجهة إلى المرتفقين، لأن أهمية هذه النظم تكمن في توفير مكتب خلفي للخدمات المقدمة عبر الإنترنت.

IV. التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الإستراتيجية

من أجل الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، أرسلت لجنة المجلس الأعلى للحسابات مخطط عمل إلى وزارة الاقتصاد الرقمي يسوق معلومات عن مختلف المبادرات، أو الإجراءات، أو المشاريع المبرمجة. بيد أن التقدم المحرز الذي تم عرضه على المجلس الأعلى للحسابات لا يبيّن تطور كافة المشاريع التي تم إطلاقها في إطار الإستراتيجية منذ مراحلها الأولى.

تم حصر التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 عبر الرجوع إلى مختلف محاضر اجتماعات المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، ولجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، وكذلك عبر تفحص جذاذات التتبع التي أعدتها شركتي "فاليانس" و "أطيكسو" في إطار توجيههما لمختلف محاور الإستراتيجية. وعلاوة على محاضر الاجتماعات و جذاذات التتبع، تم الاعتماد أيضاً على المعطيات المقدمة من لدن مديرية الاقتصاد الرقمي، أو من لدن بعض الهيئات التي كانت قد أحدثت بمناسبة وضع الإجراءات المختلفة لتنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن الإستراتيجية المذكورة.

وفضلاً عن ذلك، فقد تم الوقوف على حصيلة التقدم المحرز بالنسبة للمشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني من الإستراتيجية من خلال الاعتماد على خارطة الطريق المتعلقة بها (جذاذة تقديم المشروع، والجدول الزمني لإنجازه والميزانية المخصصة له، وغيرها)، إضافة إلى الجدول الزمني للتنفيذ، وعند الاقتضاء، عبر اللجوء إلى تصفح الموقع الإلكتروني المتعلق بالخدمة المقدمة عبر الإنترنت.

1. IV إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الأول المتعلق: "بالتحول الاجتماعي"

يهدف هذا المحور إلى تعميم ولوج المواطنين إلى الإنترنت عالي الصبيب، و تمكينهم من فرص التبادل و اكتساب المعرفة. وهو يتوزع على ثلاث مبادرات مقسمة على عشر إجراءات. و الجدول التالي يقدم موجزا للتقدم المحرز بشأن الإجراءات التي يتضمنها هذا المحور، تم إعداده بتاريخ 30 يونيو 2013. (و لمزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز في شأن هذا المحور، يمكن مراجعة الملحق رقم 2 الموسوم بـ "التقدم المحرز في مجال المحور الأول المتعلق بـ"التحول الاجتماعي").

الجدول رقم 2: التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المقررة ضمن المحور الأول

الإجراء المنفذ/العدد الإجمالي للإجراءات	حالة المشروع	المشروع	الإجراءات
%11	قيد التشغيل	نافذة	الإجراء 3 : دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات النفاذ إلى الإنترنت.
%22	قيد الإنجاز	إنجاز	الإجراء 4 : دعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بأجهزة الكمبيوتر المحمولة و معدات النفاذ إلى الإنترنت.
		الإنترنت عالي الصبيب	الإجراء 5: اعتماد سياسات هادفة إلى تطوير النفاذ إلى شبكة الإنترنت عالي الصبيب حسب فئات المناطق ومستويات الدخل.
%56	تأخر في الإنجاز	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي	الإجراء 1: تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات النفاذ إلى الإنترنت والوسائل متعددة الوسائط ، إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات.
		المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.	الإجراء 7: تسهيل النفاذ إلى الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.
		المحتويات الرقمية	الإجراء 8: دعم تطوير المحتوى المعلوماتي الرقمي .
			الإجراء 9: دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي.
الإجراء 10: دعم تطوير المحتوى التعليمي			
	ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكة الإنترنت	الإجراء 2: تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بمعدات النفاذ إلى الإنترنت والوسائل متعددة الوسائط.	
	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العالي		
%11	تم إلغاؤه	عروض تجهيز بأسعار منخفضة.	الإجراء 6: تشجيع التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة.

الرسم البياني رقم 1



و في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي سجلت بشأنها معدلات إنجاز كبيرة هي تلك المتعلقة بتجهيز الأساتذة و الطلبة المهندسين و طلبة الجامعات، و هما على التوالي برنامجي "نافذة" و "إنجاز".

من جهة أولى، توجد نسبة 40% من المشاريع إما في حالة تأخر أو تعثر. فالمشروع النموذجي التجريبي المتعلق بتجهيز مؤسسات التعليم العمومي في أسلاك الابتدائي و الإعدادي و الثانوي (برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليمي العمومي-جيني) لا يزال متأخراً، حيث أن نسبة الانجاز لا تتجاوز 30%. أما تعميم الحقائق متعددة الوسائط بالمؤسسات التعليمية، فقد وصل إلى معدل إنجاز قدره 71%، في حين أن الإجراء المتعلق بتجهيز قاعات التدريس بالوسائط المتعددة لم يتعد نسبة 24%.

ومن جهة ثانية، هناك 20% من المشاريع الأولية التي إما جرى إلغاؤها أو لم تطلق قط، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للمشروع المتعلق بالتشجيع على التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة، ومشروع تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد البرنامج الهادف إلى إنشاء منظومة معلوماتية بالمؤسسات الجامعية.

و هكذا، يتضح من حصيلة الإنجازات المتعلقة بهذا المحور تسجيل تأخر كبير في تنفيذ المشاريع و البرامج المقررة، حيث أنه إلى غاية 30 يونيو 2013، بعد مرور أزيد من أربع سنوات على بدء المشروع و على بعد 6 أشهر من الموعد المتوقع للانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية، لم يتم إنجاز سوى 11% فقط من العدد الإجمالي للإجراءات التي تم التخطيط لها.

2.IV إنجاز المشاريع و البرامج المدرجة ضمن المحور الثاني: " الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية"

على مستوى المحور الثاني حددت إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 كهدف لها تنفيذ ثلاث مبادرات تم توزيعهما على ثلاث إجراءات يقدم الجدول التالي ملخصاً عن التقدم المحرز في إنجازهم :

الجدول رقم 3: التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المقررة ضمن المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية

المبادرات	الإجراءات	المشروع المنجز/العدد الإجمالي للمشاريع
المبادرة الأولى: إحداث هيئات تسند إليها مهمة تسيير برنامج الحكومة الإلكترونية.	الإجراء رقم 11: وضع قواعد الحكامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	قيد التشغيل
المبادرة الثانية: إعداد 15 من الخدمات والمشاريع النموذجي التجريبية على أبعاد تقدير عند متم سنة 2011 (وقد تطور هذا العدد بعد ذلك وأصبح 18 مشروعاً).	الإجراء رقم 12: إعداد 15 مشروعاً نموذجياً تجريبياً (وقد ارتفع هذا العدد بعد ذلك وأصبح 18 مشروعاً).	5 - مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية؛ - مشروع واحد عملي (8%)؛ - 10 مشاريع تم تأجيلها (76%)؛ - مشروع واحد قيد الإنجاز (8%)؛ - مشروع واحد لم يتم إطلاقه (8%).
المبادرة الثالثة: إنجاز كافة الخدمات و المشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية مع نهاية سنة 2013.	الإجراء رقم 13: إنجاز كافة المشاريع و الخدمات المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	8 - مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية؛ - 4 مشاريع قيد التشغيل (43%)؛ - مشروع واحد قيد الإنجاز (2%)؛ - مشروع واحد تم إلغاؤه (2%)؛ - 16 مشروعاً تأخر تنفيذها (28%)؛ - 14 مشروعاً لم يتم إطلاقها (25%).

قبل تقديم حصيلة التقدم المحرز في إنجاز المشاريع المقررة، وجب إثارة الملاحظات التالية:

- خلال أول اجتماع لها في شهر فبراير 2010، عمدت لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات على برمجة 81 مشروعاً، 18 منها باعتبارها مشاريع ذات أولوية بدلاً من 15 مشروعاً كان قد تقرر إدراجها ضمن المشاريع الرائدة، و قد جرى ذلك بعد إلغاء مشروع إحداث "مركز مشتريات الإدارات" وإعادة توزيع ثلاثة مشاريع إلى سبعة. أما المشاريع المقررة ضمن هذا المحور، فقد حددت في 82 مشروعاً بعد إدخال عدة تغييرات عليهم (حيث تم دمج 8 مشاريع في أربعة فقط، وإلغاء مشروع واحد، وإضافة 6 مشاريع). و الملحق رقم 3 ("حصيلة الإنجازات المدرجة ضمن المحور الثاني المتعلق بالخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين") يقدم محفظة المشاريع الإثنى و الثمانين.

- إن بعض المشاريع التي جرى إدراجها ضمن محافظة المشاريع المقررة كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. ومن بين المشاريع الثمانية عشرة ذات الأولوية، خمسة منها كانت قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية (28%)، في حين تم إقرار تنفيذ ثلاثة عشر مشروعاً. وفيما يتعلق بالمشاريع الأربعة والستون المتبقية، ثمانية منها كانت قيد التشغيل قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية، في حين تم إقرار تنفيذ 41 من المشاريع الستة والخمسين، وتخصيص الخمسة عشرة مشروعاً المتبقية لبرامج أخرى.

إذا كان الإجراء رقم 11 المدرج ضمن المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية قد أتاح إنشاء لجان التسيير المقررة، فإن حصيلة الإجراءات 12 و 13 لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المتوقعة، وهي إرساء 89 خدمة تندرج في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، 42 خدمة منها ذات طابع تبادلي و مندمج، و 30 أخرى ذات طابع معلوماتي و تفاعلي، في حين يتعلق مشروع بوضع البنية التحتية.

-الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

إن حصيلة إنجازات هذا المحور هي كالتالي:
- بالنسبة للمبادرة الثانية - المشاريع النموذجية التجريبية: 9 مشاريع (بدلاً من مشروع واحد) أصبحت قيد التشغيل منذ انطلاق البرنامج وبعد إطلاق الإستراتيجية:
• التصديق الإلكتروني؛
• الإطار العام للتشغيل البيئي،
• أخذ المواعيد بالمستشفيات عبر الإنترنت: (6 مستشفيات أصبحت قيد التشغيل + خارطة طريق تعميم الإجراء التي صادقت عليها وزارة الصحة)؛
• برنامج "وثيقة": 102 جماعة شرعت في إصدار الوثائق الإدارية عبر الشباك الإلكتروني (ويجري تعميم البرنامج)؛
• إحداث بوابة الحكومة الإلكترونية؛
• تبسيط طلب الحصول على السجل العدلي عبر الإنترنت؛
• توفير الخدمات العمومية عبر موقع بوابة القنصلية الإلكترونية؛
• تبسيط دفع مستحقات الضريبة على الدخل عبر الإنترنت؛
• إحداث نظام مسار الخاص بمنظومة التدبير المدرسي: مشروعان (بدل مشروع واحد) لم ينطلقا.
• إحداث منظومة معلوماتية مندمجة على مستوى الجماعات المحلية (وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية)؛
• إنشاء المعرف الموحد للمقاولات.

وينبغي في هذا السياق توضيح الفرق بين مشروع "في حالة تأخر" و مشروع "قيد الإنجاز"

- بالنسبة للمبادرة الثالثة المتعلقة بإنجاز خدمات أخرى، ثمانية و ثلاثون مشروعاً (بدلاً من أربعة) أصبحوا قيد التشغيل.

تعقيب المجلس الأعلى للحسابات

يوضح المجلس أن المبادرة الثانية لا تتعلق سوى بمحفظه المشاريع الرائدة ، في حين أن تلك المشار إليها أعلاه من لدن المسؤولين في وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيا الحديثة تشمل مشاريع لا تدخل أصلا في إطار المبادرة الثانية (أخذ المواعيد بالمستشفيات عبر الإنترنت، و مشروع "وثيقة"، و تقديم طلب الحصول على السجل العدلي عبر الإنترنت، و برنامج التدبير المدرسي "مسار").

من جهة أخرى، يؤكد المجلس أن المشاريع التي تعتبر "قيد الإنجاز" هي تلك التي لم يتم إنجازها بعد، مثلما هو محدد في خرائط الطريق الخاصة بها، و التي لم يسجل بشأنها تأخير مقارنة مع الجدول الزمني لإنجازها المحدد سلفا. أما المشاريع التي تعرف تأخرا في الإنجاز، مقارنة مع الجدول الزمني المحدد سلفا في خرائط الطريق الخاصة بالمشاريع، فتعد "في حالة تأخر/ تعثر". و فيما يخص المشاريع التي ليست قيد التشغيل باستثناء عدد قليل من المواقع النموذجية التجريبية، و التي لم يتم بعد تعميمها، فهي تلك التي توجد "قيد الإنجاز" أو في "حالة تأخر/ تعثر" مقارنة مع الجدول الزمني لتنفيذها.

أ. التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية

تركزت حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج "الحكومة الإلكترونية" بصفة أساسية على المشاريع المبرمجة، دون الأخذ بعين الاعتبار تلك التي كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية (و عددها ثلاثة عشر مشروعاً)، و بذلك يبلغ العدد الإجمالي الفعلي للمشاريع تسعة وستين (69) بدلاً من الاثني وثمانين (82) المقرر تنفيذها. و الرسم البياني أدناه يشير إلى أن 38% من المشاريع المبرمجة توجد إما في حالة تأخر أو تعثر، 22% منها لم تنطلق بعد، و 3% قيد الإنجاز، و 1% تم إلغاؤها، في حين أن 36% منها فقط هي التي أصبحت قيد التشغيل كما يشير الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني رقم 2



تشير حصيلة التقدم المحرز في إنجاز ثلاثة عشر مشروعاً يُعتبر رائداً إلى أن:

- مشروعاً واحداً فقط تم تنفيذه، وهو المشروع الذي يخص "التصديق الإلكتروني"، أي ما نسبته 8% من العدد الإجمالي للمشاريع المبرمجة؛

- تمثل المشاريع في طور الإنجاز 3% من إجمالي المشاريع. ويتعلق الأمر بمشروع إحداث "بوابة القنصلية الإلكترونية" الذي يقتصر حالياً على تقديم طلب في شأن الحصول على بعض الوثائق الإدارية عبر الإنترنت، في حين أن المشروع يهدف إلى نزع الصبغة المادية عن المسطرة برمتها؛

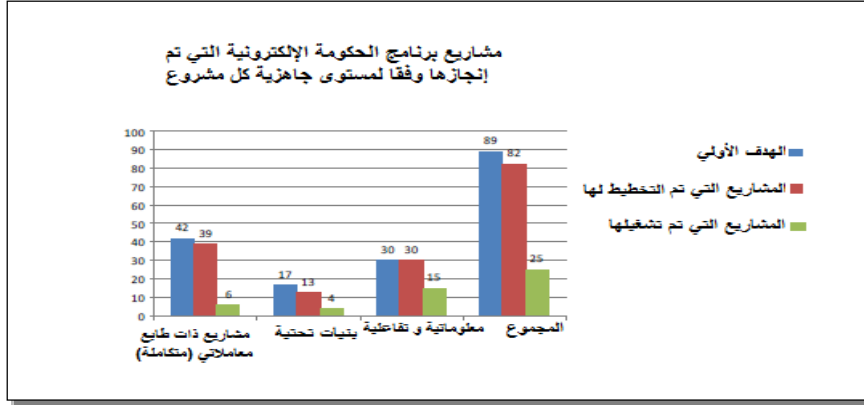
- عشرة مشاريع أخرى تأخر تنفيذها، وهو ما يعادل 76% من العدد الإجمالي للمشاريع، و مشروع واحد لم يتم لحد الآن إطلاقه، أي ما نسبته 8% من المحفظة الإجمالية للمشاريع، ويتعلق الأمر هنا بالمشروع الهادف إلى إحداث "منظومة معلوماتية خاصة بالجماعات المحلية".

ب. التقدم المحرز في تنفيذ المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية وفقاً لدرجة الصعوبة التي يطرحها تنفيذ المشاريع

إن حصية إنجاز هذا المحور، أخذا بعين الاعتبار حالة كافة المشاريع المدرجة ضمن المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية و درجة الصعوبة التي يطرحها التنفيذ (مشاريع وضع البنية التحتية، أو المشاريع ذات الطابع المتكامل ، أو

المشاريع المعلوماتية و التفاعلية)، تبين أن الأهداف المسطرة لا تزال بعيدة الأمد ، و هو ما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 3



تكتسي معظم المشاريع و الخدمات الخمس و العشرون طابعاً معلوماتياً و تفاعلياً، و هو ما يعادل 60 % (15 مشروعاً) من النسبة الإجمالية للمشاريع و الخدمات المذكورة. و بالنسبة لمشاريع الإجراءات المشتركة و المتكاملة التي تتيح نزع الصبغة المادية عن التعامل من البداية و حتى النهاية، فلا تتكون في مجملها سوى من ستة مشاريع، و هو ما يمثل 24% من العدد الإجمالي لهذه المشاريع.

ت. التقدم المحرز في إنجاز المشاريع وفقاً للميزانية المرصودة لها

لا تشكل المشاريع التي أصبحت قيد التشغيل من حيث الميزانية المرصودة لها سوى 23% من الميزانية الإجمالية المخصصة للمحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية، أي ما قيمته 457.88 مليون درهم. و بالنسبة للمشاريع التي تأخر تنفيذها أو تلك التي توجد في حالة تعثر، فهي تشكل 50% من الميزانية، و هو ما يعادل 987.5 مليون درهم.

وفيما يخص المشاريع التي يُعتبر إنجازها "ضرورياً"، فإن مشروع "التصديق الإلكتروني"، الذي أصبح قيد التشغيل، لا يشكل سوى 1% من الميزانية الإجمالية لهذه المشاريع، أي 12 مليون درهم. أما مشروع "بوابة القنصلية الإلكترونية"، الذي يوجد قيد التنفيذ، فقد رُصد له غلاف مالي نسبته 4% من الميزانية. بيد أن المشاريع المتأخرة، أو المتعثرة، أو تلك التي ألغي تنفيذها، فتشكل 94% من الميزانية الإجمالية المخصصة للمشاريع المصنفة كمشاريع رائدة .

3.IV تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المحور الثالث المتعلق بالرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة

يتألف المحور الثالث المتعلق بإنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة من ثلاث أولويات إستراتيجية تكمن في ما يلي:

- دعم حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الرهانات القوية بشأن الإسهام في الناتج الداخلي الخام.

- تعبئة صناع القرار المنتمين للقطاعين العام والخاص بغية التشجيع على حوسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتسريع عملية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- تحسيس المقاولات بأهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات، من خلال تشجيعها على تحسين إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر اللجوء إلى حوسبة العمليات التجارية ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المهن المزاولة.

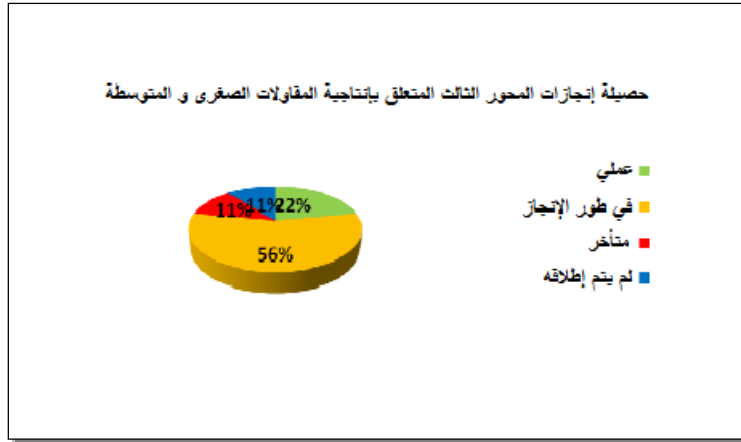
وقد جرى تقسيم هذه الأهداف على تسع إجراءات (من الإجراء 14 إلى الإجراء 22) تبيّن حصيلتها التقدم في إنجازها أن اثنين منها (22%) قد تم تنفيذهما، وخمسة يوجدون في طور التنفيذ (56%)، وإجراء واحد متعثّر (برنامج "رواج-تكنولوجيا المعلومات")، وإجراء آخر لم يعرف طريقه إلى التنفيذ (وهو ذلك الذي يتعلق بتكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات، الخبراء المحاسبين). و الجدول التالي يقدم هذه الأرقام بالتفصيل:

الجدول رقم 4: التقدم المحرز في إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثالث المتعلق بالرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة

المشروع المنجز/العدد الإجمالي للمشاريع	حالة المشروع	المشروع	الإجراءات
22%	قيد التشغيل	برنامج "مساندة تكنولوجيا المعلومات"-إعداد العروض.	الإجراء رقم 14: تحديد الحلول المهنية الممكن تطبيقها في القطاعات ذات الإسهام القوي في الناتج المحلي الإجمالي
56%	في طور الإنجاز	برنامج انفتاح	الإجراء رقم 21: الشروع في تكوين مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (تسليم الرخص الرقمية)
		مساندة تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 15: دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
		مساندة تكنولوجيا المعلومات - تنظيم لقاءات تواصل.	الإجراء رقم 16: تنظيم لقاءات التواصل بشأن العروض القطاعية التي تم إحداثها.
		راجع "إرساء الثقة الرقمية"	الإجراء رقم 22: تعزيز الإطار القانوني بغية تشجيع الخدمات المقدمة عبر الإنترنت
		نزع الصبغة المادية عن الوثائق التجارية - المكتب الشريف للفوسفات/المقاولات الصغرى والمتوسطة.	الإجراء رقم 17: مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة مزودي المؤسسات الكبرى لدعمها في الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية.
		راجع "الإجراء رقم 16" (مرتبط بالإجراء رقم 16).	الإجراء رقم 19: تعبئة الجمعيات المهنية لحثها على وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
11%	متأخر	رواج- تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 18: تعبئة كبريات المؤسسات على الانخراط في تجهيز المقاولات الصغرى جداً بتكنولوجيا المعلومات.
11%	لم يتم إطلاقه	إجراء لم يعرف طريقه إلى التنفيذ.	الإجراء رقم 20: تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات، الخبراء المحاسبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

الرسم البياني رقم 4



أ. مشروع "مساندة" - تكنولوجيا المعلومات

يعتبر مشروع "مساندة"، الذي يهدف إلى تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أحد مكونات برنامج "مساندة" الذي يشكل جزءاً من إستراتيجية "انبعاث" الهادفة إلى إنعاش الإنتاج الصناعي. وقد وصلت المبالغ التي تم برمجتها في إطار تنفيذ هذا البرنامج إلى غاية متم شهر فبراير 2013 ما قدره 22,9 مليون درهم فقط من الميزانية الإجمالية المرصودة البالغ قدرها 59 مليون درهم، وهو ما يعادل اعتمادات تبلغ نسبتها 39%. كما وصل المبلغ الإجمالي للأداءات المنجزة 14,2 مليون درهم، أي بنسبة استهلاك للميزانية بلغت 62%. ويستنتج من ذلك أن المعدل العام لتنفيذ البرنامج، بعد أن لم يكن قد تبقى على نهاية إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 سوى 6 أشهر، بلغ نسبة 23%.

ويقدم الجدول التالي ملخصاً عن الوضعية السنوية لبرنامج "مساندة" - تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الجدول رقم 5: تطور ميزانية برنامج "مساندة" - تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012

السنة	الميزانية المرصودة بالدرهم	الأداءات بالدرهم
2010	4.181.699,84	3.929.851,84
2011	11.543.406,76	9.316.015,76
2012	7.175.964,40	964.365,52
المجموع	22.901.071,00	14.210.233,12

المصدر: تقرير عن إنتاجية المقاولات الصغرى و المتوسطة (أعدته لجنة المتابعة بتاريخ 2013/03/04).

تجدد الإشارة إلى أنه من بين 1048 طلب أودعته المقاولات في شأن الاستفادة من الدعم المقدم في إطار مشروع مساندة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حظيت 234 مقالة صغرى ومتوسطة بقبول طلبها، وهو ما يعادل نسبة تغيير لأوضاع هذه المقاولات بلغت نسبتها 3,22%. كما استفادت القطاعات التي تقدم خدمات لفائدة المقاولات، وكذا القطاعات النشطة في مجال النسيج والجلد والتجارة وإصلاح السيارات والصناعات الكيماوية من نسبة تفوق 60% من إجمالي الدعم المقدم، علماً أن جهة الدار البيضاء تضم ثلثي (66%) المقاولات الصغرى والمتوسطة المستفيدة من هذا المشروع.

-الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة

ينبغي التأكيد على أن دفع المبالغ المالية الموجهة للدعم يظل رهيناً بتقديم المقولة لملف الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الزيادة في مدة الدعم إذا كانت الأسباب المثارة من لدن المقاولات مبررة (من قبيل وفاة صاحب المقولة أو تعيين مسير جديد لها، أو حدوث تغيير في محلات الإنتاج، أو بسبب تأخر في دفع الملف مرده شن إضرابات، أو بسبب تحديد أولويات استثمار تملها وضعية السوق، وغير ذلك من الأسباب التي يمكن أن تبرر التأخر في تقديم ملف الأداء).

وبالفعل، وإلى غاية متم شهريناير 2013، من بين 1031 مقولة أودعت طلباً بشأن الاستفادة من الدعم المقدم في مجال التجهيز بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، 617 منها مقولة مؤهلة للدعم، استفادت 792 مقولة صغرى ومتوسطة من المساندة المقدمة في إطار برنامج تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، 234 منها استفادت من إجراء يهدف إلى تزويدها بنظام معلوماتي. وقد بلغ المعدل العام لتغيير أوضاع هذه المقاولات، بما في ذلك اللجوء إلى تنفيذ كافة أنواع الإجراءات المقررة، 38% (مقارنة بعدد المقاولات المؤهلة). وفي هذا السياق، يذكر أنه اعتباراً من شهر فبراير 2013، تم الشروع في تطبيق إطار تعاقدى جديد بين الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والدولة، وهو ما ترتب عنه ضرورة لجوء المقاولات إلى تقديم طلباتها من جديد بغية الاستفادة من برامج "مساندة" و "امتياز" [...].

و إلى غاية متم شهر أكتوبر 2013، بلغ عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من برنامج "مساندة"- تكنولوجيا المعلومات 310 مقولة، أي بنسبة إنجاز بلغت 77,5% من الهدف المرسوم في إطار اتفاقية الشراكة المنظمة لصندوق دعم حوسبة المقاولات الصغيرة جداً / والمقاولات الصغرى والمتوسطة برسم "مخطط المغرب الرقمي 2013" الذي بلغ عدد المقاولات المستفيدة منه خلال الفترة 2009 - 2013 ما لا يقل عن 400 مقولة.

من جهة أخرى، لا يزال تواجد القطاع الصناعي عالي التركيز على محور القنيطرة - الجديدة (55%)، وهو ما يعكس محفظة المقاولات المستفيدة من دعم المواكبة (65%). غير أن الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة تبذل جهوداً جبارة لتنظيم لقاءات التواصل مع هذه المؤسسات عبر شبكة مندوبيات وزارة الصناعة، لكن هذه الجهود في واقع الأمر لا ترقى للتطلعات نظراً لغياب شبكة خاصة بالوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ب. نزع الصبغة المادية عن الوثائق التجارية

يهدف هذا المشروع إلى تعبئة المقاولات الكبرى (أهم زبناء المقاولات الصغرى و المتوسطة) على الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية لتشجيع مورديها من المقاولات الصغرى و المتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات. و قد أجريت التجربة الأولى مع المكتب الشريف للفوسفات بهدف حوسبة الوثائق التجارية، كما يوجد برنامج آخر قيد الإنجاز يروم إنشاء منصة معلوماتية لنزع الصبغة المادية عن المعاملات بالتعاون مع مؤسسة بريد المغرب. وبصفة عامة، فإن هذا المشروع شهد تأخراً كبيراً ولم يسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة.

- الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة:

يعزى التأخر الحاصل بصفة أساسية إلى العوامل التالية:

- حاجة وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة إلى وضع بعض "الشروط المفروض توفرها مسبقاً" لتفعيل مسلسل نزع الصبغة المادية عن الوثائق التجارية، و تكمن في وضع المعايير المنظمة للوثائق التجارية في المعاملات التي تجري عبر الإنترنت (و قد تطلب إعداد هذا الإجراء مدة سنة من العمل)، إضافة إلى ضرورة وجود متعهد في المغرب يتولى التصديق على التوقيع الإلكتروني (و هو حالياً بريد المغرب).

- ضرورة احترام الأجال المتعلقة بمسطرة انتقاء مورد للمكتب الشريف للفوسفات بموجب نشر إعلان عن طلب مفتوح (مدته ثمانية أشهر)؛

- و بالتالي فإن الأجال التي تترتب عن اتباع المسطرة المذكورة، تتطلب بدورها مزيداً من الوقت قصد تحقيق التكامل بين الإجراءات المقررة، و إنشاء منصة بالمكتب الشريف للفوسفات لنزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية، و هو البرنامج الذي يوجد حالياً قيد الإنجاز.

ت. مشروع "رواج - تكنولوجيا المعلومات"

يعد مشروع "رواج" لتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال أحد مكونات برنامج "رواج" الذي يهدف إلى تنمية التجارة المحلية الصغرى. و قد كان هذا المشروع إلى غاية شهر يونيو 2013 في حالة تعثر.

- الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة:

بالفعل، يعزى هذا التعثر إلى وقف تنفيذ المشروع في انتظار التحكيم الهادف إلى الحسم في إسناد إدارته. و لدى اجتماع لجنة تتبع مشروع "رواج" التي ترأسها السيد الوزير بتاريخ 2013/05/30 تقرر أن تسند إدارة مشروع "رواج - تكنولوجيا المعلومات" إلى الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة. و قد حظي هذا القرار بالتأييد كجزء من اتفاق

انتقالي جرى توقيعه يوم 19 سبتمبر 2013 لضمان المضي قدماً في تنفيذ إستراتيجية "رواج" وتقديم عرض جديد لمواكبة القطاع في أفق سنة 2020 [. .] .

ج. برنامج "انفتاح"

يقدم هذا المشروع مجاناً، ولكافة المقاولات الصغيرة جداً، إمكانية الاستفادة من دورات تمهيدية تمكنها من الإنتفاح على تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وتسهر على توجيه آليات هذا المشروع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة بالمشاركة العملية لفيدرالية الغرف المغربية للتجارة و الصناعة و جمعية محترفي تكنولوجيا المعلومات.

و إلى غاية نهاية شهر فبراير 2013، تمت الموافقة على 2913 طلب قدمته المقاولات الصغيرة جداً قصد الاستفادة من البرنامج المذكور، في حين تم تنظيم لقاءات لتوعية 2632 مقاولاً من هذا الصنف بأهمية تكنولوجيا المعلومات في الرفع من الإنتاجية. وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا السياق من تسليم 2533 رخصة رقمية، وهو ما يعادل 25,3% من الهدف المرسوم مسبقاً، و الذي يروم تحسيس 10 000 مقاولات صغيرة جداً بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المهن المزاولة. كما استفادت 433 مقاولاً صغيرة جداً من حزمة الخدمات التي يقدمها البرنامج، أي بنسبة بلغت 22% من الهدف الأولي الرامي إلى بلوغ 2000 مقاولاً صغيرة جداً.

-الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة:

تطلب إحداث مشروع "انفتاح" إنجاز العديد من الأنشطة قبل دخول المشروع حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من ماي 2011. و مع ذلك، فقد واجه هذا المشروع عدة صعوبات منها ما يلي:

- وجود عائق أمام المقاولات الصغيرة جداً حال دون تأهيلها للاستفادة من دورات برنامج "انفتاح"، حيث كان يتعين عليها الحصول على وثيقة تثبت تحقيقها رقم معاملات يقل عن ثلاثة ملايين درهم؛

- انخفاض مبلغ الدعم المقدم (30%)، أي دعم بمبلغ لا يفوق 1500 درهم) الذي لم يعمل على تحفيز المقاولات على الاستفادة من الدورات التمهيدية للحصول على حزمة خدمات "انفتاح" الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (خلاصة استطلاع تم إنجازه لمعرفة مستوى رضا الحاصلين على التراخيص الرقمية)؛

و للتغلب على هذه الصعوبات، تم اعتماد مجموعة من التدابير جرى تطبيقها لاحقاً بموجب ملحق تعديلي تم توقيعه بتاريخ 23 ماي 2013؛ وتتمثل هذه التدابير في ما يلي:

- فيما يتعلق بشرط الأهلية: تم الاقتصار على تصريح بالشرف يشهد صاحب المقاولاة بمقتضاه أن مؤسسته تحقق رقم معاملات لا يتجاوز 3 ملايين درهم؛

- وفيما يخص الدعم المالي، تم الرفع من قيمة المبلغ السابق المقدم من لدن الدولة بنسبة 30%، و مبلغ لا يتجاوز 1500 درهم، بحيث أصبح 50%، أي بمبلغ سقفه 2500 درهم مخصص لاقتناء حزمة آليات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المقدمة في إطار برنامج "انفتاح":

- أما من ناحية التكوين، فقد أصبح عدد المتدخلين مشكّلاً من 6 فاعلين من القطاع الخاص بغية التمكن من سد الخصاص الحاصل في هذا المجال.

- وفيما يتعلق بالتجهيز، فقد تم إحداث حزمات جديدة من آليات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مقرونة بعروض مهمة و مغرية.

و نتيجة للإجراءات المتخذة، لجأت الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة في شهر أكتوبر إلى تحديد عدد المستفيدين من الدورات التمهيدية المنظمة في إطار برنامج "انفتاح"، و الحاصلين على رخصة رقمية، في 3558 مقالة صغيرة جداً، و هو ما يعادل 36% من الهدف الرامي إلى تسليم 10000 رخصة رقمية. كما تم تحديد عدد المقاولات الصغيرة جداً المستفيدة من حزمة "انفتاح"، و المتعلقة بالنفذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، في 441 مقالة، أي بنسبة 22% من العدد الإجمالي المحدد في 2000 مقالة.

تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

فيما يتعلق بمشروع "انفتاح"، يثير المجلس الأعلى للحسابات الانتباه إلى أن العناصر المشار إليها والثاوية وراء تعثر المشروع تدلّ على مكامن ضعف أثناء مرحلة إعداد المشروع و إنجاز الدراسات الأولية لتحديد الاحتياجات و الأهداف. كما يؤكد المجلس أيضاً على التدخل المتأخر لمراجعة شروط أهلية المقاولات التي لم يتم تعديلها بموجب الملحق التعديلي سوى بتاريخ 23 مايو 2013، أي بعد مرور أزيد من ثلاث سنوات على إطلاق المشروع.

4.IV إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الرابع المتعلق بتطوير "صناعة تكنولوجيا المعلومات"

يتجلى الهدف من هذا المحور الاستراتيجي في تطوير الصناعة المحلية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال عبر دعم إنشاء الفاعلين المحليين وتطويرهم، فضلاً عن المساعدة على بروز مراكز متميزة تتمتع بإمكانية تصدير قوية. و من أجل تنفيذ هذا المحور، تم التخطيط لأربعة عشر (14) إجراء موزعاً على 15 مشروعاً. ويقدم الجدول التالي ملخصاً عن التقدم المحرز في تنفيذها:

الجدول رقم 6: التقدم المحرز في تنفيذ المحور الرابع المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات

المشروع المنجز/العهد الإجمالي للمشاريع	حالة المشروع	المشروع	الإجراءات
7,69%	لم يتم إطلاقه	تعبئة كبار الفاعلين المحليين	الإجراء رقم 24: وضع حلول تمويلية مخصصة للمتدخلين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
	جاهز للعمل	صندوق المغرب الرقمي	
% 30,77	جاهز للعمل	صندوق المغرب الرقمي	الإجراء رقم 29: إنشاء مجتمعات لتكنولوجيا المعلومات.
	جاهز للعمل	توفير تمويل موجه لدعم الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 30: تمويل الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات
	جاهز للعمل	راجع "إرساء الثقة الرقمية"	الإجراء رقم 31: تنفيذ القانون (08-09) المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي
%61,54	في طور الإنجاز	إرساء حكمة محلية تُعنى بالابتكار - حكمة صندوق الابتكار والبحوث والتنمية	الإجراء رقم 23: إرساء حكمة محلية تُعنى بالابتكار
	في طور الإنجاز	إنشاء مجتمعات لتكنولوجيا المعلومات على المستوى الجهوي	الإجراء رقم 25: إحداث بنى استقبالية تكنولوجية جهوية
	في طور الإنجاز	وضع الإطار القانوني لمركز البحوث والتنمية والابتكار	الإجراء رقم 26: تحسين وتكييف الإطار التنظيمي مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات
	في طور الإنجاز	إرساء وتعزيز ثقافة روح المبادرة	الإجراء رقم 27: تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار
	في طور الإنجاز	راجع "برنامج انبعاث"	الإجراء رقم 32: الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات
	في طور الإنجاز	راجع "برنامج انبعاث"	الإجراء رقم 33: توفير بنى تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة
	في طور الإنجاز	تكوين الموارد البشرية لمواكبة تطور قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 34: الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة
	في طور الإنجاز	مواصلة جذب شركات تكنولوجيا المعلومات الفرنسية	الإجراء رقم 35: تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات
	في طور الإنجاز	إجراء رصد تكنولوجي لاتخاذ قرار بشأن التخصصات التي ينبغي على المغرب أن يركز عليها قصد الرفع من قيمته المضافة.	الإجراء رقم 36: إجراء رصد تكنولوجي
	في طور الإنجاز	خدمات موجهة لدعم شركات تكنولوجيا المعلومات.	الإجراء رقم 28: تطوير خدمات الدعم المقدم للمقاولات العاملة في مجال في تكنولوجيا المعلومات

الرسم البياني رقم 5



تدل حصيلة إنجازات هذا المحور على أنه لم يتم تنفيذ سوى 4 % من العدد الإجمالي للإجراءات المقررة، أي بنسبة بلغت 27 %، حيث توجد 9 إجراءات قيد الإنجاز، وهو ما يوازي 60 % من العدد الإجمالي للإجراءات المبرمجة، في حين لم يتم الشروع في تنفيذ إجراءات. أما الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها، فتشمل المركز المغربي للابتكار، وصندوق المغرب الرقمي، والمجمع التكنولوجي للدار البيضاء ("كازا تكنو بارك") ومجمع تكنولوجيا المعلومات.

5.IV إعداد تدابير المواكبة

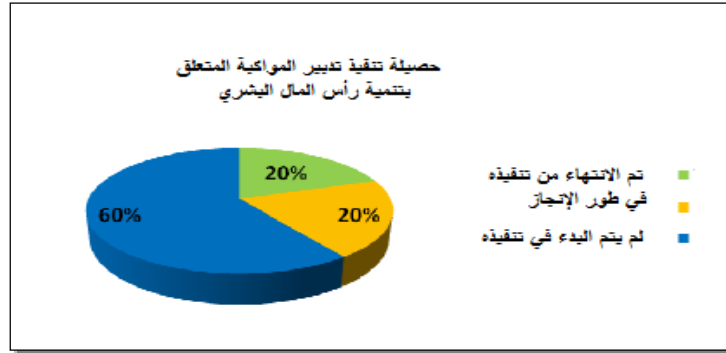
أ- تنمية الرأس المال البشري

يهدف هذا التدبير إلى ضمان التوفر، من حيث النوع والعدد الكافي، على المهارات البشرية القادرة على تلبية احتياجات قطاع تكنولوجيا المعلومات. وتحقيقا لهذا الهدف، تضمنت الإستراتيجية 5 إجراءات (من الإجراء 37 إلى 41). والجدول أدناه يقدم توضيحات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الإجراءات الخمسة:

الجدول رقم 7: التدبير الأول المتعلق بتنمية رأس المال البشري

المشروع المنجز/مجموع المشاريع	حالة المشروع	المشروع	الإجراءات
20%	تم الانتهاء من تنفيذه	إحداث 3000 منصب شغل في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 39: إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات
20%	في طور الإنجاز	وضع مخططات عمل للتكوين الأولي	الإجراء رقم 38: وضع مخطط عمل للتكوين الأولي
60%	لم يتم الشروع في تنفيذ هذه الإجراءات	إحداث آلية لتوجيه وتبعية وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات	الإجراء رقم 37: وضع آلية لتوجيه وتبعية وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات
		-	الإجراء رقم 40: تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص
		-	الإجراء رقم 41: تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم

الرسم البياني رقم 6



يستنتج من الجدول أعلاه أن الإجراء المتعلق بتكوين 3000 فرد قصد تشغيلهم في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هو الإجراء الوحيد الذي تم تنفيذه، في حين أن الإجراء المرتبط بوضع مخططات عمل للتكوين

يوجد في طور التنفيذ. بيد أن نسبة 60% من الإجراءات المقررة لم يتم البدء في تنفيذها، وهي تلك التي تخص:

- وضع آلية لتوجيه مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات؛

- تطوير مبادرات التكوين بمشاركة بين القطاعين العام والخاص،

- تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية

تكوينهم.

ب- إرساء الثقة الرقمية

يتعلق الأمر هنا بوضع شروط إرساء الثقة الرقمية من خلال إنشاء إطار تشريعي وقانوني مناسب يضمن حماية البيانات

الخاصة بالمواطنين و كسب ثقتهم، علاوة على كسب ثقة الإدارات و الشركات، بالنظر إلى أن تطوير التجارة والخدمات

الإلكترونية تظل مرهونة بإرساء هذه الثقة. و في هذا السياق، تم التخطيط ضمن الإستراتيجية لاثني عشر إجراء (من

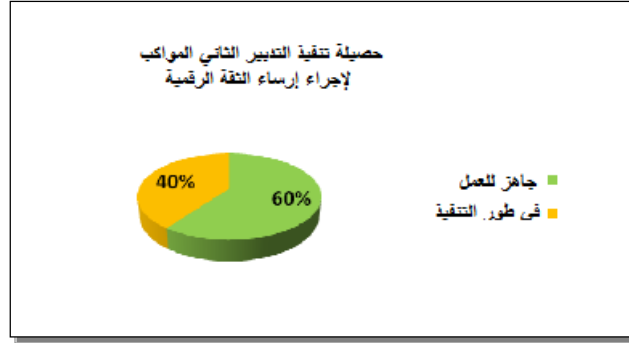
الإجراء 42 إلى 53) موزعة على 15 مشروعاً. و الجدول التالي يسوق ملخصاً لتدبير المواكبة المعتمد.

الجدول رقم 8: التدبير الثاني المتعلق بإرساء الثقة الرقمية

المشروع المنجز/العدد الإجمالي للمشاريع	حالة المشروع	المشروع المراد تنفيذه	الإجراءات المقررة
%60	جاهز للعمل	اعتماد القانون رقم 08/09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين إزاء المعطيات ذات الطابع الشخصي	الإجراء رقم 42: حماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي
		اللوائح التنفيذية للقانون رقم 05-53 المتعلق بتبادل البيانات القانونية إلكترونياً	الإجراء رقم 44: تشجيع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية
		إعداد دراسة حول سبل تعزيز الإطار القانوني للثقة الرقمية والأمن السيبراني في المغرب	الإجراء رقم 45: إحداث لجنة تُعنى بسلامة النظم المعلوماتية
		إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات	الإجراء رقم 46: إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب
		إحداث المديرية العامة لسلامة نظم المعلومات	الإجراء رقم 47: انتقاء جهة تُعنى بالسيبر على إرساء الثقة الرقمية
		إحداث المركز المغربي لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية	الإجراء رقم 48: إحداث هيئة وطنية تُعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
		الموافقة على اختيار مؤسسة بريد المغرب كمتعهد للخدمات الإلكترونية	الإجراء رقم 53: وضع ميثاق لأخلاقيات عمل المواقع التجارية الإلكترونية
		إحداث تصنيف خاص بأخلاقيات المواقع التجارية الإلكترونية (e-thiq@7)	
%40	في طور التنفيذ	إنشاء مركز وطني للبيانات مقرونا بإحداث موقع إلكتروني احتياطي خاص به	الإجراء رقم 49: إنشاء مواقع إلكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة في حالة التعرض لهجمات إلكترونية
		تنظيم حملة تواصلية حول سلامة النظم المعلوماتية	الإجراء رقم 50: تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس إلى سلامة النظم المعلوماتية و التواصل بشأن ذلك
		إحداث بوابة خاصة بسلامة نظم المعلومات	الإجراء رقم 51: تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين
		إدماج سلامة النظم المعلوماتية في التعليم العالي	الإجراء رقم 52: تنظيم دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات و سلامة النظم المعلوماتية لفائدة القضاة
		تنظيم دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات و سلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية	
		اعتماد القانون 08-31 المتعلق بتحديد التدابير لحماية المستهلك الذي يضم بعض الأحكام المتعلقة بالتسويق الإلكتروني، والإعلان على شبكة الإنترنت.	الإجراء رقم 43: دعم تطور التجارة الإلكترونية

⁷- تصنيف المواقع التجارية الإلكترونية قصد كسب ثقة المتسوقين عبر الأنترنت، ودعم تطوير التجارة الإلكترونية في المغرب.

الرسم البياني رقم 7



و فيما يتعلق بحصيلة هذا التدبير المواكب لإجراءات التنفيذ، فقد تم الانتهاء من تنفيذ تسع إجراءات (60% أصبحت قيد التشغيل) بينما توجد ستة (40%) في طور التنفيذ. و تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن المركز الوطني لتسيير ومعالجة حوادث الأمن المعلوماتية قد إنطلاق يوم 2 نونبر 2011، إلا إنه لا يوجد له أي موقع إلكتروني يمكن تصفحه على شبكة الإنترنت.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- فيما يخص الإجراء رقم 51، هناك عدد من المؤسسات الجامعية (مثل المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتية و تحليل النظم، و جامعة الأخوين، و المدرسة المحمدية للمهندسين، و المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمراكش، و كلية العلوم بالرباط، و كلية العلوم بتطوان، وغيرها) أدمجت بالفعل مصوغات تكوين ضمن البرامج المقررة أو فتحت مسالك خاصة بسلامة النظم المعلوماتية. و قد إنضم الخريجون الأوائل من هذه المسالك إلى سوق العمل. و من ثمة، فنحن نعتبر أن الأهداف المسطرة لتنفيذ هذا الإجراء قد تم تحقيقها.

- و بالنسبة للإجراء رقم 52، فقد تم تكوين مجموعة أولى خلال شهري يناير و فبراير 2013 تتكون من 20 قاضياً، و هو ما يوازي 120 يوم/شخص، و سوف يتم الشروع في عملية تكوين ثانية تضم 80 قاضياً (480 يوم/شخص) عند متم هذه السنة (و يوجد طلب العروض الخاص بهذا الإجراء قيد الإعداد بغية الشروع في تنفيذه).

- و فيما يتعلق بالإجراء رقم 43، فقد تم اعتماد القانون 08-31 القاضي بتحديد التدابير لحماية المستهلك، و جرى نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 أبريل 2011. فالمرسوم الأول رقم 2 القاضي بتحديد نظام أساسي نموذجي لجمعيات حماية المستهلك التي يمكن الاعتراف لها بالمنفعة العامة، اعتمد و نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 ديسمبر 2012. كما تم أيضاً اعتماد المرسوم الثاني رقم 2-12-503 القاضي بتطبيق القانون 08-31، و نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 3 أكتوبر 2013. و بالتالي، فنحن نعتبر أن الأهداف المرسومة لتنفيذ هذا الإجراء قد تم تحقيقها.

تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يسجل المجلس الأعلى للحسابات أن الإنجازات المذكورة من قبل وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة بخصوص تنفيذ الإجراءات 51 و 52 تظل محدودة الأبعاد، إذ اقتصرت على نسبة محصورة من المدارس و عدد محدود من رجال القضاء مقارنة بالعدد الحالي للقضاة. و علاوة على ذلك، فإن هذه الإنجازات لا تدخل ضمن مخطط عمل شامل يتضمن معلومات مفصلة عن الأنشطة المزمع القيام بها.

7. حصيلة التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

تسوق الفقرات أدناه موجزاً عن التقدم المحرز في تنفيذ مختلف محاور إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، و كذا التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتوخاة منها من خلال تنمية المؤشرات العامة المبرمجة ضمن هذه الإستراتيجية. و ينبغي التأكيد هنا على أن تنفيذ الإجراءات الثلاث و الخمسين (53) المقررة ضمن الإستراتيجية قد تم من خلال توزيعها على 105 مشروعاً. و الجدول التالي يقدم ملخصاً عن التقدم المحرز في تنفيذها وفقاً لكل محور.

الجدول رقم 9: التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

إستراتيجية المغرب الرقمي 2013	عدد الإجراءات	عدد المشاريع	جاهز للعمل/تم تنفيذه	متأخر/متعثر	قيد التنفيذ	لم يتم إطلاقه	تم إلغائه	
المحور الأول	10	11	01	07	02	-	1	
المحور الثاني	03	50	06	26	02	15	1	
المحور الثالث	09	09	02	01	05	01	-	
المحور الرابع	14	15	04	-	10	-	1	
الإجراء الأول	05	05	01	-	01	03	-	
الإجراء الثاني	12	15	09	-	06	-	-	
المجموع	53	105	23	34	26	19	3	
نسبة تنفيذ المشاريع								%3
								%18
								%32
								%25
								%22

يُستنتج من الجدول أعلاه أن أغلب المشاريع التي سجلت تأخراً أو تعثراً في تنفيذها، أو التي لم يتم أصلاً إطلاقها، تندرج في إطار المحورين الأول و الثاني، و تشكل أزيد من 47% من النسبة الإجمالية للمشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. و ينبغي في هذا السياق ربط هذا الاستنتاج بأهمية هذين المحورين اللذين يشكلان أزيد من 83% من الميزانية الإجمالية لهذه الإستراتيجية، لاسيما و أن الهدف من وضع الإستراتيجية المذكورة تجلى أيضاً في الوصول إلى تحقيق عدد من المؤشرات العالمية التي أدرجت كأهداف يتعين إنجازها في أفق سنة 2013. و يقدم الجدول التالي ملخصاً عن التطور الذي شهدته هذه المؤشرات.

الجدول رقم 10: تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الهدف في أفق 2013	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة	
							مناصب الشغل	مناصب الشغل
58000	-	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	32000	مناصب الشغل	مناصب الشغل
7 مليون درهم	-	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	-	الناتج الداخلي الخام المباشر	الناتج الداخلي الخام
20 مليون درهم	-	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	-	الناتج الداخلي الخام الإضافي غير المباشر	
%100	-	التجهيز بالحقائب متعددة الوسائط: %71				%20	المؤسسات التعليمية العمومية المجهزة	استخدام تكنولوجيا المعلومات
%100	-	التجهيز بالقاعات متعددة الوسائط: %24					الطلبة المهندسين والفئات المشابهة في المسالك العلمية المجهزين بتكنولوجيا المعلومات	
%33,3	-	%39	%35	%25	%20	%14		
89	42	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	لم يتم التوصل بأية بيانات	16	الخدمات العمومية الموجّهة إلى المرتفقين	الحكومة الإلكترونية

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

و سوف يتم التطرق إلى تحليل تطور المؤشرات المذكورة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

الفصل الثاني

تقييم إستراتيجية

"المغرب الرقمي 2013"

VI. تحليل الإستراتيجية

1.IV أوجه القصور في عملية الإعداد

جرى إعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بموجب صفقة أبرمت تحت إسم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ورقم /01/08، رصدت لها ميزانية قوامها 9,98 مليون درهم، وأطلقتها الوكالة المذكورة سنة 2008. و قد كشف افتتاح الوثائق المتعلقة بهذه الصفقة عن أوجه القصور التالية:

- لم تكن المعلومات المتعلقة بعملية إعداد الدراسة متوفرة. ويهم هذا الأمر على وجه الخصوص الوثائق ولإستبيانات التي وجهتها الشركة إلى مختلف الجهات المتدخلة في المشروع بغية جمع المعطيات بشأن الاحتياجات وتلقي الردود ذات الصلة (من لدن المواطنين، والإدارة، والمقاولات وغيرها)، وكذا المراسلات المتبادلة بين الشركة وشركائها الآخرين، فضلاً عن قرارات تعيين لجان المتابعة والمصادقة على الإنجازات المحددة في المادة 5 من الصفقة المذكورة أعلاه. و في هذا السياق، لم تتمكن كل من وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من تقديم كافة المعلومات المطلوبة.

- لدى إعداد إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 لم يتم مراعاة حصيلة إنجازات إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2010، مع أن كلتا الإستراتيجيتين متقاربتين وترومان تحقيق نفس الأهداف. فالمرحلة الأولى من الصفقة تكمن في "الإحاطة بوضعية قطاع تكنولوجيا الاتصال بالمغرب والكشف عن أوجه مكوناته". والحالة هذه، فإن الوثيقة المتعلقة بهذه المرحلة لم تعتمد إلى تقييم حصيلة إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010" في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وهي الإستراتيجية التي تم إطلاقها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010، لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف أثناء مراحل التنفيذ، وبالتالي تحديد العوامل التي أعاققت تنفيذها.

- لم يتم احترام آجال التنفيذ المحددة بالنسبة للمرحلة الثالثة من الصفقة المذكورة أعلاه. فدفت الشروط الخاصة المتعلقة بالصفقة ينص على أنه يتعين على نائليها أن يحدد في عرضه جدولاً زمنياً خاصاً بثمانين (80) يوم / شخص على مدى فترة سنتين بغية تتبع تنفيذ الإستراتيجية. بيد أنه تم تقليص هذه الفترة المخصصة للتتبع لمدة شهرين.

- لدى إعداد الإستراتيجية المذكورة لم يراع بالقدر الكافي لا السياق الجهوي و المحلي لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، ولا وضعية الجماعات المحلية، أو درجة جاهزيتها لتأمين الإدماج الناجح لهذه التكنولوجيات و التحديث الموفق لإجراءاتها المهنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحور الثاني من الإستراتيجية قد اشتمل ضمن محفظة المشاريع الخمسة عشر(15)، التي تم وصف تنفيذها باعتباره ضرورياً، على مشاريع نموذجية تجريبية موجهة لفائدة الجماعات المحلية، لا سيما تلك المتعلقة بحوسبة خدمات الحالة المدنية، وإنشاء منظومة معلوماتية لتطوير هذه الخدمات، وكذا منظومة خاصة بالتدبير المدمج للنفقات العمومية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه أثناء مرحلة إعداد الإستراتيجية، لا سيما عند صياغة المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية، لم يتم اللجوء إلى التعرف على احتياجات المواطنين، و المقاولات، وكذا القطاعات الإدارية في مجال الخدمات العمومية المقدمة عبر الإنترنت. فالموقع الإلكتروني "خدمة" ("www. fikra. gov. ma")، الموجه لجمع المعلومات بشأن حاجيات المواطنين في مجال الخدمات العمومية المقدمة عبر الإنترنت، لم ينطلق سوى سنة 2011، أي بعد مرور عامين على الشروع في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

أكدت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن المرحلة الأولى من الصفقة، التي تتطلب "الإحاطة بوضعية قطاع تكنولوجيا الاتصال بالمغرب و الكشف عن أوجه مكوناته"، أنجزت مع مراعاة التوجهات المذكورة في دفتر التحملات التي تنص على أن الهدف المرسوم أثناء هذه المرحلة يكمن في تشخيص الوضعية الحالية للعناصر المكونة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و في تسليط الضوء على إمكانات هذا القطاع في المغرب، و اقتراح التوجهات الإستراتيجية للبرنامج الوطني المتعلق بإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

و الحالة هذه، فإن عدد العناصر التي يتشكل منها قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، كما هي موصوفة في دفتر التحملات، يبلغ تسع (9) مكونات. و قد كانت موضوع تشخيص أنجزته شركة "أندرو توماس كيرني" (راجع الصفحة 6 من الوثيقة المسلمة في شأن إنجاز التشخيص و صياغة الرؤية).

وقام المكتب المذكور بتحليل الإجراءات المعتمدة في تنفيذ إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010" في إطار عملية تشخيص مكوناته التسع. و يمكن أن نذكر من بين هذه العملية، على سبيل المثال، عنصر "الحكومة الإلكترونية" التي شكّل جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية المغرب 2010 عملت شركة "أندرو توماس كيرني" على تحليله، مع الأخذ بعين الاعتبار للنتائج المحرزة و لمكان القوة و الضعف فيه (راجع الحاشية أدنى الصفحة 30 من الوثيقة المسلمة في شأن إنجاز التشخيص و صياغة الرؤية).

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يتعيّن أولاً الإشارة إلى أن حصيلة الإستراتيجية السابقة "المغرب الإلكتروني 2010" لم تدرج بوصفها خدمة تعيّن إنجازها بموجب دفتر الشروط الخاصة المتعلقة بالصفحة. فالإشارة الوحيدة إليها موجودة في الجزء التمهيدي لنص الصفحة. أما الصفحة 30 من وثيقة الإنجازات المسلمة التي تحيل عليها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في جواها لا تهتمّ سوى المشاريع الثمانية غير المعنونة التي يتضمنها المحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية، كما أنها لا تقدم أي تحليل لإستراتيجية المغرب 2010.

2.VI الطابع الاختزالي في وضع الإستراتيجية

على الرغم من أن الوثيقة الأساسية للمشروع عمدت إلى تقسيم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 إلى أولويات ومبادرات وإجراءات، فإنه لا يمكن أن تشكل لوحدها المرجع الوحيد في التخطيط والتنفيذ والتتبع الفعلي والفعال لكافة المشاريع المدرجة فيه. فهذه الوثيقة تمثّل بالأحرى رؤية عامة و خطة إستراتيجية كان ينبغي أن تكملها إستراتيجيات قطاعية تحدد بالتفصيل مضمون المشاريع و الإجراءات الواجب اعتمادها، و كذا العمليات التي كان يتعين تنفيذها لبلوغ الأهداف المرسومة.

فعلى سبيل المثال، كان قد تقرر ضمن الإجراء الحادي عشر من إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 المتعلق بالمحور الثاني ("الحكومة الإلكترونية") إعداد إستراتيجية لتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية. بيد أنه تم توجيه كافة مشاريع الحكومة الإلكترونية بشكل مستقل عن بعضها البعض، ودون إقامة أي تنسيق. ويعزى السبب في ذلك تحديداً إلى عدم وجود وثيقة مرجعية تقدم تعريفاً مفصلاً للمشاريع التي ينبغي إنجازها، والخدمات العمومية الموجّهة إلى المرتفقين الواجب إحداثها، فضلاً عن الإجراءات المشتركة بين الإدارات التي كان يتعيّن السعي إلى تطويرها.

من جهة أخرى، لم يستفد محور المواكبة المتعلقة بتنمية "الرأس مال البشري" بدوره من وضع إستراتيجية محددة تقدم تفصيلاً عن محتواه و عن عملية تنفيذ مختلف الإجراءات، إضافة إلى تحديد عيّنات الساكنة المستهدفة إن على مستوى المؤسسات أو الأفراد.

-الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

وجبت الإشارة إلى أن الجانب التقني المتعلق بالبوابة الإلكترونية الحكومية قد تم إسناد مهمة إنشائه إلى متعهد خدمات، و من المقرر إطلاقها خلال الثلاثة أشهر الأخير من سنة 2013.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

ينبغي التأكيد على أن إعداد إستراتيجية حقيقية من قبيل التي يتطلبها برنامج الحكومة الإلكترونية لا يكمن في الاقتصاد على وضع قائمة بأسماء المشاريع، بل يجب أن تتضمن الإستراتيجية عددا من الإجراءات، منها تلك المتعلقة بتطوير وتحديث الإدارة لنجاح الانتقال نحو إدارة إلكترونية. ولبلوغ هذا الهدف، يتعين أن يراعى في اتخاذ هذه الإجراءات مدى استعداد الإدارات لهذا التحول، وكذلك درجات التفاوت القائمة بين هذه الإدارة أو تلك. كما يتعين أيضاً أثناء مرحلة الإعداد تحديد المشاريع ذات الأولوية بغية ضمان نجاح هذا الانتقال، وما الإطلاق المتأخر لمشروع "البوابة" إلا دليل على عدم وضوح الرؤية في هذا المجال.

3.VI القصور الملاحظ في تحديد أولويات الإجراءات والمشاريع

حددت إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 الإجراءات و المشاريع المزمع تنفيذها بالنسبة لكل محور على حدة. غير أنه لم يسجل تحديد أية أولويات للإجراءات العاجلة التي كان يتعين الواجب سلكها. والحالة هذه، فإن هذه المنهجية تظل ضرورية لضمان الاتساق أثناء مراحل التنفيذ.

ومن الأمثلة على ذلك أن إحداث خدمة "التصديق الإلكتروني"، التي اعتبر إنجازها "ضرورياً" ضمن البرامج و المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني المتعلق ب"الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين"، لم يتم الانتهاء من تنفيذها سوى في شهر أكتوبر 2011، في حين كان ينبغي أن تعطى لها الأولوية لتنفذ على استعجال بالنظر إلى اعتماد مختلف المشاريع الأخرى، وكذا الخدمات المقدمة عبر الإنترنت (الإجراءات الإدارية عبر الإنترنت، الأداء عبر الإنترنت، وغيرها) على تسليم الشهادة الإلكترونية الأمانة و التوقيع الإلكتروني المصادق عليه.

و ضمن هذا السياق يمكن أيضاً ذكر مشروع "الإطار العام للتشغيل البيئي"، إذ أن نقل المعطيات ما بين الأنظمة المعلوماتية الحكومية و إرسالها عبر نزع الصبغة المادية عنهما من البداية و حتى النهاية نحو المصالح الإدارية يعتمد بشكل كبير على تسليم الشهادة الإلكترونية الأمانة و التوقيع الإلكتروني. بيد أنه إلى غاية شهر يونيو 2013، ورغم وضع صبغة مؤقتة للإطار العام للتوافقية الإدارية، لم يكن المشروع قد أنجز بعد.

وعلاوة على ذلك، تم تأخير تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العالي العمومي⁸ ، الذي يندرج في إطار محور التحول الاجتماعي، مقارنة ببرنامجي "نافذة"⁹ و "إنجاز"¹⁰ اللذين جرى تنفيذهما داخل

⁸ - يهدف هذا البرنامج إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإنشاء شبكة خاصة بذلك في المؤسسات الجامعية.

⁹ - يهدف برنامج "نافذة" إلى تجهيز المدرسين بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فترة زمنية محدودة ولم تستفد منهما سوى شريحة محدودة من المدرسين والطلبة. وبالفعل، فعلى عكس برنامجي "نافذة" و "إنجاز"، اللذين بلغت الميزانية المرصودة لهما على التوالي 276.4 و 226.5 مليون درهم، و اللذين عرضا على لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات سنة 2009 وتمت الموافقة عليهما خلال نفس السنة، لم تتم الموافقة على برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العالي العمومي، بالرغم من الموافقة المبدئية التي حظي بها سنة 2005 من لدن الوزير الأول و عرضه سنة 2007 على لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، إلا خلال سنة 2009¹¹، مع تخصيص دعم له حدّد في مبلغ 120 مليون درهم. و تجدر الإشارة أخيراً إلى التأخر الحاصل في تنفيذ هذا البرنامج، إذ أنه لغاية 30 يونيو 2013 لم يتم تحقيق أي إنجاز بشأنه.

-الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

تجدر الإشارة إلى أن المبادرة الثانية المتعلقة بالبرنامج ذو الأولوية الهادف إلى تطوير "الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين" تكمن في تنفيذ مشاريع ذات صبغة أولوية "يعتبر تنفيذها ضرورياً". و قد تولّت تتبع هذا البرنامج منذ الشروع في تنفيذه لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات. و فيما يتعلق بالجدول الزمنية للتنفيذ، فقد تولى إعدادها حاملوا المشروع وفقاً للوسائل المتوفرة لديهم كونهم يتحملون مسؤولية إنجاز هذه المشاريع. أما اللجنة الحكومية الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، فتكتفي في معظم الحالات بالإطلاع على الجدول الزمني الذي يعدّه حامل المشروع و تعمل على تتبع التقدم المحرز في إنجازه.

من جهة أخرى، تم اعتماد لجنة التدبير المشتركة بين الوزارات رسمياً بموجب منشور رئيس الحكومة رقم 2013/09 الصادر بتاريخ 07/01/2013، كما تمت برمجة ندوة خلال شهر نوفمبر 2013 لتوعية القطاعات الأخرى بالأهمية التي تكتسبها هذه المشاريع.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يود المجلس التأكيد على أن الاقتصار على وضع قائمة بأسماء المشاريع الرائدة" التي يعدّ إنجازها ضرورياً"، من دون تحديد سلم أولويات المشاريع، و من دون مراعاة علاقات الترابط فيما بينها، أسلوب لا يضمن حسن سير الإجراءات المقررة ضمن هذا المحور. كما أن اللجوء إلى التسيير أحادي الجانب للمشاريع من لدن الإدارات المسؤولة عن التنفيذ، من دون التفكير في إشراك الهيئات المكلفة بالتوجيه، إجراء لا يتيح بأي حال من الأحوال تبادل الخبرات في هذا المجال.

¹⁰ - يهدف برنامج "إنجاز" إلى تجهيز طلبة المؤسسات الجامعية و مدارس الهندسة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

¹¹ - قرار لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات تحت رقم 14/2009/1.

4.VI إدراج مشاريع قيد التشغيل ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

تم تطعيم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ببرامج جرى تنفيذها من قبل، و تتابع سيرها هيئات تمّ تعيينها لهذا الغرض. كما أن الجداول الزمنية لتنفيذ هذه المشاريع لم تكن في بعض الحالات متطابقة مع تلك المقررة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. و الجدول أدناه يوضح هذه الحالات:

الجدول رقم 11: تقاطع الإجراءات المقررة في إطار إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 مع باقي الإستراتيجيات

إجراءات إستراتيجية المغرب الرقمي 2013	البرنامج أو الإستراتيجية القائمة
المحور الأول: المبادرة الأولى، الإجراء رقم 1	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات التعليمية العمومية برسم سنة 2006
المحور الثاني: المبادرة الثانية، الإجراء رقم 7	برنامج المراكز المجتمعية لتنفيذ تكنولوجيا المعلومات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال برسم سنة 2007
المحور الثالث: مشروع إحداث منظومة معلوماتية بقطاع التعليم	البرنامج الإستعجالي : 2008 - 2012
المحور الرابع: المبادرة الأولى، الإجراء رقم 15	التدبير رقم 58: برنامج "انبعاث" 2009 - 2015
المحور الخامس: المبادرة الثانية، الإجراء رقم 18	إستراتيجية "رواج": 2008 - 2012
المحور السادس: صناعات تكنولوجيا المعلومات	برنامج "انبعاث" 2009 - 2015

ويسري نفس الاستنتاج المستخلص مما سبق على مشاريع جرى تنفيذها من قبل و أدرجت مع ذلك ضمن المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية. فمن بين 18 مشروعاً تم تصنيفهم من ضمن المشاريع الواجب تنفيذها، كانت 5 مشاريع (أي 28% من العدد الإجمالي) قد أصبحت قيد التشغيل، و هي تلك التي تهم تبسيط إجراءات دفع الضريبة المستحقة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة عبر الإنترنت، و نظام بدر الجمركي (لتعشير البضائع على الإنترنت سواء عند الاستيراد أو التصدير)، و البوابة الإلكترونية التي تتيح متابعة التعويضات (الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي)، فضلاً عن بوابة التصاريح الاجتماعية للمستخدمين.

وفيما يتعلق بالمشاريع الأربعة و الستين المتبقية، والتي حددتها لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات بوصفها خدمات مقدمة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، كانت ثمانية منها قد أصبحت قيد التشغيل (و هو ما يعادل نسبة 12% من العدد الإجمالي لهذه المشاريع).

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

ينبغي التأكيد على أن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 قد تضمنت بالفعل برامج جرى تنفيذها في السابق، لكن إدراجها من جديد تم بهدف:

- السهر على استمرارية هذه البرامج؛
- الاستفادة من الإنجازات وإثراء هذه البرامج؛
- إحداث التآزر و التكامل مع البرامج الجديدة.

-تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يود المجلس إثارة الانتباه إلى أن إدراج مشاريع أو برامج مرتبطة بإستراتيجيات أخرى ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بهدف ضمان استمرارية البرامج التي تم تنفيذها مسبقاً، من دون أن تكون جداولها الزمنية متطابقة مع الإستراتيجية الأخيرة، إجراء من شأنه أن يخلق مشاكل إن على مستوى احترام آجال التنفيذ أو على مستوى إعداد حصيلة المنجزات.

5.VI غياب الدقة في تحديد الغرض من بعض المشاريع

لوحظ أن موضوع بعض المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني من برنامج الحكومة الإلكترونية، و المصنفة كمشاريع رائدة ، يفتقر إلى الدقة. وهذه الحالة تسري على مشروع "التدبير المدمج للنفقات العمومية". فلم يصبح بالإمكان التعرف على هذا المشروع إلا بعد فرز محاضر اجتماعات لجنة التدبير المشتركة بين الوزارات، و حينها تم تحديده بوصفه مشروع التدبير المدمج للنفقات العمومية الخاص بالجماعات المحلية، وليس مشروع التدبير المدمج للنفقات الذي كان قيد التشغيل قبل الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.

و علاوة على ذلك، فقد لوحظ معاودة ذكر بعض المشاريع الواردة في محفظة المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية. فقد كانت الغاية المنشودة من المشروع المسمى "إعادة تصميم مواقع البوابات الإلكترونية الوطنية" تتجلى في تعزيز وجود البوابات الرئيسية للإدارة على شبكة الإنترنت، و في الرفع من مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية.¹² بيد أنه تم التخطيط لأربعة مشاريع أخرى تتعلق بإعادة تصميم مواقع هذه البوابات نفسها.

¹²- يتعلق الأمر بالبوابات الإلكترونية التالية:

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع أحادية الجانب الهادفة إلى إعادة تصميم مواقع البوابات الإلكترونية نُفذت وفقاً لأهداف رسمتها القطاعات المالكة للمواقع، بغض النظر عن الحاجة إلى تحسين مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية، و أحياناً وفقاً لاحتياجات خاصة. فعلى سبيل المثال، خضع موقع بوابة الخدمات العمومية بالمغرب لإعادة التصميم قصد تمكين مختلف الإدارات من إدخال التعديلات و تحيين الإجراءات الإدارية عبر تدخلها المباشر. أما مشروع "تطوير مواقع البوابات الإلكترونية الوطنية" فهو ذلك الذي تشرف على تسييره مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية، و يهدف إلى تطوير مواقع البوابات الوطنية بحيث تصبح أقرب بأكبر قدر ممكن إلى المعايير المحددة من لدن هيئة الأمم المتحدة.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يود المجلس التأكيد على أن إعداد إستراتيجية للإدارة الإلكترونية كان سوف يتيح مزيداً من الوضوح في الرؤية قصد المساعدة على تنفيذ المشاريع، و من ثمة تفاعلي التنفيذ الجزأ الذي لم يكن ليترتب عنه سوى إهدار للجهود. وبالتالي، فإن إحدى المراحل التي كان من المفروض أن تسبق إعادة تصميم مواقع البوابات الإلكترونية، هي تلك التي تتعلق بالإنكباب على إعداد ميثاق مشترك بين المواقع الإلكترونية لكي تعتمد القطاعات العامة المعنية.

6.VI قصور الرؤية في تنفيذ المشاريع المهيكلية

إن الإستنتاج الرئيسي الذي يمكن إستخلاصه من قراءة إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 هو أن بعض المشروعات تكتسي طابعاً إستراتيجياً و هيكلياً ليس فحسب بالنسبة للإدارة المعنية، بل و أيضاً بالنسبة للحياة العامة للمواطنين و للمقاولات. و تنطبق هذه الحالة على المشاريع المرتبطة بالمعريف الموحد للمواطن و المعرف الموحد للمقاول. لكن الإستراتيجية المذكورة، و على الرغم من تعدد وجهات النظر حول جدوى و مشروعية المشاريع المرتبطة بالمعريف الموحد للمواطن، فضلاً عن وجود نماذج و تجارب وطنية مختلفة عبر العالم في هذا الشأن، لا تتوفر بعد على رؤية و سياسة واضحتين بشأن هذه المسألة و بشأن السيناريوهات المختلفة لتنفيذ المشروع المذكور.

و يبدو من المجدي كذلك إثارة ملاحظة تتعلق ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية التي تم الشروع في استخراجها سنة 2009 لكنها لا تستعمل حالياً في طلب الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، و في المعاملات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، يعد رقم التعريف الوحيد للمقاولات مشروعاً هيكلياً هاماً بالنظر إلى إمكانية نقل و تبادل المعطيات بين الإدارات المعنية بأنشطة هذه المؤسسات، و كذا بضبط الإجراءات المتعلقة بها (إحداث المقاولات، و التسجيل في السجل التجاري، و أداء الضرائب، و الأهلية للحصول على مساعدات الدولة، و ما إلى ذلك من المساطر الإدارية)، و الرؤية التي

يتيحها رقم التعريف الوحيد بغية تتبع تطور مؤشرات التنمية في مختلف قطاعات الإنتاج، علاوة على تيسير جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية. بيد أن هذا المشروع لا يحظى بأية عملية تتبع من لدن مديرية الاقتصاد الرقمي، ناهيك عن التأخر الكبير الحاصل في تنفيذه.

إتضح من اللقاءات التي عقدت مع المسؤولين في المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال صعوبة إجراء تحقيق حول "خرائطية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاعات العامة" من دون اللجوء الحتمي إلى تحيين المعطيات المتوفرة عن المقاولات العاملة في هذا المجال. وفي هذا السياق، يمثل رقم التعريف الوحيد للمقاولات فرصة مناسبة لتوفير بيانات موثوقة المصدر ومفصلة عن المقاولات بشكل عام، وعن تلك المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على وجه الخصوص.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

ينبغي التأكيد على أن هذا المشروع يكتسي بالفعل أهمية كبيرة، كما أنه يندرج ضمن المشاريع التي يجري تتبعها. غير أن العديد من القطاعات الإدارية كانت تطالب بأن تسند إليها مهام توجيه المشروع، لذا فإنها كانت تسيره بشكل مختلف ومن دون إقامة أي تنسيق مع مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية. ولذلك فنحن لا نتوفر على الصفة الرسمية التي تخول لنا الإشراف على هذا المشروع الذي يبدو أنه موجود إما لدى المديرية العامة للضرائب (حيث يكون قد أُدمج مع مصلحة تأسيس المقاولات عبر الإنترنت) أو لدى مصالح وزارة الشؤون العامة والحكومة.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يسجل المجلس أن مثل هذه الإختلالات في توجيه الإستراتيجية تدل على وجود خلط في المسؤوليات، وهو الأمر الذي يحول دون السير الحسن لعملية تنفيذها.

7.VI أوجه القصور في وضع المؤشرات المتعلقة بالإستراتيجية

يلاحظ أن بعض المؤشرات الواردة في الخطة الإستراتيجية ذات طابع ماكرو- اقتصادي (من قبيل المؤشرات المتعلقة بالنتائج الداخلي الإضافي الخام المباشر وغير المباشر، و النسبة المئوية للشركات التي تحقق رقم معاملات سنوي يفوق 20 مليون درهم). وبالتالي يبدو قياس وقع تنفيذ الإستراتيجية على هذه المؤشرات صعب المنال. وتتفاقم هذه الصعوبة بالنظر إلى غياب إحصاءات دقيقة عن الشركات التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. لذا فإن هذه النواقص لم تسمح بالتتبع المنتظم للأهداف المحققة.

وعلاوة على ذلك، فإن المؤشرات، وفقاً للطريقة المعتمدة في إعدادها، لا تأخذ بعين الاعتبار مزايا وفوائد الإجراءات التي تقرر تنفيذها. ففيما يتعلق بالمحور الثاني من مشروع "الحكومة الإلكترونية"، الذي يهدف إلى تقريب الإدارة من احتياجات المرتفقين و تقديم خدمات لهم تتوفر فيها مواصفات الكفاءة و الجودة و الشفافية، فقد حدّد له كمؤشر وحيد التصنيف على مستوى الهيئات الدولية (مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، و عدد المواقع الحكومية الإلكترونية المصنفة ضمن مواقع الخدمات الحكومية المغربية المائة 100¹³). و هذه الحالة تنطبق أيضاً على برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي ("جيني") الذي تم التركيز فيه بصفة أساسية على التجهيز بالمعدات المعلوماتية عوض استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين مستوى التعلّم.

53. و الحالة هذه، فلو كان الإهتمام قد انصبّ على الجوانب النوعية لهذه المؤشرات، لكان ذلك قد ساعد أصحاب القرار على توجيه الإجراءات توجهاً حسناً و لكان ذلك قد ساهم في تحسين جودة الخدمات المراد تقديمها إلى المرتفقين.

8.VI أوجه القصور المتعلقة بوضع الميزانية

تثير التركيبة المالية لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013 الملاحظات التالية:

- اقتضت التركيبة المالية على تحديد المبلغ الإجمالي المخصص لكل محور من المحاور الأربعة من دون تقديم مختلف مصادر التمويل المعبئة بحسب جهات المصدر؛
- لم تخصص أية ميزانية لتنفيذ التدبير الأول المواكب لتنمية "رأس المال البشري"؛
- بالاعتماد على خرائطية المشاريع المسلمة من لدن وزارة الاقتصاد الرقمي بناء على طلب المجلس الأعلى للحسابات، لوحظ أن العديد من الصناديق ساهمت في تمويل مشاريع الإستراتيجية، و يخص الأمر صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، و صندوق مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و صندوق دعم المعلوماتية، و صندوق تعزيز تنافسية المقاولات، فضلاً عن ميزانيات إضافية مرصودة من لدن قطاعات وزارية أخرى. و الحالة هذه، فإن تعدد هذه الصناديق التمويلية يبطئ من عملية تتبع مساهمة كل صندوق على حدة بالنظر إلى اختلاف أساليب التدبير من صندوق لآخر.

- بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطار الإستراتيجية، لم يتم إجراء أي تتبع للنفقات المنجزة حسب الميزانية المخصصة لكل مشروع على حدة. لذا، وبناء على طلب من لجنة المجلس الأعلى المكلفة بتقييم أداء إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، تم التوصل من لدن وزارة الاقتصاد الرقمي ببيان عن النفقات الإجمالية المنجزة بالنسبة لكل مشروع كشفت دراسته أنه لا يتعلق سوى بالمشاريع المدرجة ضمن ميزانيتي وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة و الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة.

من جهة أخرى، ينبغي التأكيد على أن الطريقة التي يتم بها حالياً إعداد ميزانية الدولة تجعل تتبع النفقات المنجزة و فقا لكل مشروع أمراً صعباً. و من ثمة، تتضح الصعوبة الكامنة في تقييم تنفيذ الميزانية بالنسبة لكافة المشاريع المدرجة ضمن الإستراتيجية، وكذا بالنسبة للنفقات المنجزة خلال الفترة 2009-2013 .

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة:

تجدر الإشارة إلى أن مديرية الاقتصاد الرقمي لا تتوفر على الصلاحيات التي تخول لها الحق في الحصول و في تقديم المعلومات المطلوبة عن النفقات المنجزة من قبل الصناديق التي لا تشرف على إدارتها.

VII. الحكامة و التوجيه المتعلقان بالإستراتيجية

لضمان الحكامة الرشيدة و التوجيه الجيد نصّت الإستراتيجية على وجود هياكل تتولّى ذلك، و هي المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي، و لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات.

1.VII الأبعاد المحدودة في عملية اعتماد الإستراتيجية

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إخضاع إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 لإجراء التصديق القبلي بغية ضمان تماسك في مضمونها، علاوة على التزام و انخراط رسميين في تنفيذها.

لا تملك لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، كونها الهيئة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن توجيه برامج الحكومة الإلكترونية، القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار و التحكيم في مجال إطلاق مشروع ما من مشاريع البرنامج المذكور. فقد ظلّ إتخاذ قرار ما من عدمه بشأن هذا المشروع أو ذاك رهيناً برغبة القطاع المسؤول عن تنفيذه (حامل المشروع)، الذي ظلّ يتصرف بشكل منفرد، لا سيما و أنه يتحمل الجانب المتعلق بالتمويل. و هكذا، تم إطلاق العديد من

المشاريع من دون أن يتم إخبار لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات بذلك (من قبيل المشروع المتعلق بإنشاء موقع إلكتروني خاص بالشغل، ومشروع إحداث موقع "محاكم"، ومشروع إنشاء الموقع المتعلق بمحاربة التغيب غير المشروع عن العمل، وغير ذلك من المشاريع المقررة ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية).

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

التوضيح الذي يتعين تقديمه في هذا السياق هو أن القطاعات الإدارية التي شرعت في تنفيذ مشاريع جديدة بعد إنشاء محافظة المشاريع لم تشعر بضرورة عرض هذه المشاريع على الجهات المعنية، أو بضرورة تنفيذها عبر إشراك لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات.

وقد انتهت المديرية المسؤولة عن توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية إلى هذه المشكلة (و إلى قضايا أخرى تتعلق بالحكمة بالمفهوم المتعارف عليه) و أبلغت بذلك رئيس المديرية أثناء اجتماع المجلس الوطني للتكنولوجيا المعلومات المنعقد بتاريخ 2011/11/27.

و خلال الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للتكنولوجيا المعلومات سنة 2013 اعتمد قرار نص على أن " تتولى لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات المشروع في إنجاز دراسة حول إمكانية إنشاء وكالة وطنية تتولى السهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية".

وقد أنجزت هذه الدراسة و تلاها تقديم اقتراح بشأن الهيئة التي سوف تتولى الإشراف على برنامج الحكومة الإلكترونية مقرونا بتحديد للمهام الموكولة إليها. و يوجد الاقتراح معروضا على أنظار السيد رئيس الحكومة في انتظار أن يتم تدارسه خلال اجتماع مقبل للجنة الوزارية المحدودة قصد المصادقة عليه.

2.VII التمثيلية الجهوية غير الكافية

لا يضم لا المجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام و الاقتصاد الرقمي، و لا لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات ممثلين عن الجهات. و قد كان حرياً باللجنتين إضفاء هذا البعد على تشكيلتهما، من زاوية أولى بهدف الاستفادة من خصوصيات كل جهة على حدة، و من زاوية ثانية لضمان إقامة توازن على المدى البعيد بين تنمية الجهات و تنمية المركز.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

ينبغي التأكيد على أن الوزارة الوصية على الجماعات المحلية (وزارة الداخلية) ممثلة ضمن هيئتي الحكامة (المجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام و الاقتصاد الرقمي و لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات).

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يرى المجلس أن حضور مديرية الجماعات المحلية على المستوى المركزي لا يمكن أن يكون بديلاً عن التمثيل الجهوي. ومن جهة أخرى، لم يتم دمج هذه المديرية بوصفها عضواً دائماً إلا في وقت متأخر، خلال اجتماع المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي الذي انعقد في شهر نوفمبر 2012. وعلاوة على ذلك، فالمديرية المذكورة لم تحضر سوى ثلاث من أصل عشر اجتماعات عقدتها لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات.

3.VII أوجه القصور في طريقة عمل كل من المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات

أ. المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي

مكّنت دراسة طريقة عمل المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي من رصد أوجه القصور التالية:

- خلال الفترة المتراوحة ما بين 2009 و 2013 عقدت ثلاث اجتماعات من طرف المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي بدلاً من اجتماعين على الأقل في السنة¹⁴. وقد انعكست هذه الحالة سلباً على مهمة التنسيق وتبعية البرامج التي تم الشروع في تنفيذها، حيث لم تتم على النحو المنصوص عليه في النصوص التنظيمية أية عملية مصادقة على مخططات إجراءات تنفيذ البرنامج.

- لم يتم أيضاً إعداد قانون داخلي يحدد قواعد تنظيم الأشغال و طريقة عمل اللجنة على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة من المرسوم المذكور أعلاه.

- خلال الفترة المتراوحة ما بين 2009 و 2013 لم تتولّى اللجنة التوجيهية المنصوص عليها في المادة 3 من المرسوم 444-02-08، و المكلفة بمهمة تتبع كافة البرامج المتعلقة بالإستراتيجية، عقد أي اجتماع لها. و لذلك، فإن مهام تنسيق إجراءات التنفيذ، وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا إعداد تقارير أنشطة المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي المتعلقة بالتقدم المحرز في إجراءات التنفيذ وبتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تعرف طريقها إلى التنفيذ.

- يُستنتج من معاينة محاضر الاجتماعات الثلاثة التي عقدها المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات أن المناقشات انصبت بالأساس على برنامج الحكومة الإلكترونية التي لا تشكل سوى محوراً واحداً فقط من هذه الإستراتيجية،

¹⁴ تنص المادة الرابعة من المرسوم رقم 444-02-08 المتعلق بإحداث المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي على ما يلي: "ينعقد المجلس الوطني بناء على طلب من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك و مرتين في السنة على الأقل".

علماً بأن هذه الأخيرة تتولى تديبها هيئة لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات. و بالفعل، فمن بين 12 قراراً إتخذته المجلس المذكور، كانت تسع قرارات تتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

ب. لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات

من خلال افتتاح محاضرات اجتماعات لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات أمكن رصد أوجه القصور التالية:

- الافتقار إلى تمثيلية تجسد حضور كافة القطاعات الإدارية في لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات طيلة الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، مع أن البرنامج يهدف في المقام الأول إلى تقريب الإدارة من احتياجات المرتفقين. ولم يتم تدارك هذا الإغفال إلا بعد مرور أربع سنوات على الشروع في تنفيذ الإستراتيجية. و ذلك في أعقاب الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام و الاقتصاد الرقمي سنة 2012. و مع ذلك، فإن تمثيلية الجهات الأخرى المعنية بالبرنامج، أي الفاعلون المحليون و ممثلو المجتمع المدني، لا تزال معلقة.

- تعتبر لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات الهيئة المكلفة باتخاذ القرار و توجيه مشاريع الحكومة الإلكترونية. لذا فإن حضور الأعضاء الدائمين، على النحو المنصوص عليه في منشور الوزير الأول رقم 17/2009 الصادر بتاريخ 21/10/2009، الذين تم تخويلهم سلطة اتخاذ القرار، يظل أمراً ضرورياً لإزاحة العقبات وحل المشاكل التي تعترض التنفيذ. و بالرغم من ذلك، فقد لوحظ الالتهام غير الجدي لهؤلاء الممثلين في حضور اجتماعات لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات التي لم تتجاوز نسبة حضورهم في اجتماعات اللجنة الإحدى عشر 35%.

- و في هذا السياق، لوحظت على وجه الخصوص نسب الحضور المتدنية لبعض الجهات الفاعلة المعنية بصفة أساسية بهذا البرنامج (بين 1 و 3 مرات). و من بين هذه الجهات، هناك على سبيل المثال، الأعضاء الدائمون الممثلون لكل من وزارات تحديث القطاعات العامة، و العدل، و الداخلية.

- لا يوجد أي تعريف واضح لمعايير انتقاء المشاريع و مستوى الاختيار الذي يتناسب مع أهميتها لدى تقرير إدراجها ضمن محفظة برنامج الحكومة الإلكترونية. فوفقاً لمحاضرات اجتماعات لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، يعرض القطاع المختص المشروع الذي يقع عليه اختياره، ثم تقرر لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين

الوزارات، بعد المناقشة، إدراجه ضمن محفظة المشاريع، من دون اللجوء إلى معايير الانتقاء التي تعتمد على درجة أهمية المشروع، والجدوى منه، وكذا مستوى مساهمته في خدمة المواطن والإدارة والمقاولة على حد سواء.

- بهذا المنظور حددت لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات 64 مشروعاً تم إدراجها ضمن محفظة برنامج الحكومة الإلكترونية، 15 مشروعاً منها، أي 23% من إجمالي هذه المشاريع، عرضتها اللجنة ذاتها بتاريخ 22 فبراير 2010، لكن من دون أن يتكلف أي قطاع بتحمل مسؤولية تتبع إجراءات التنفيذ الخاصة بهذه المشاريع.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

التوضيح الذي ينبغي تقديمه في هذا السياق هو أن مستوى التمثيل استند في البدء على أولويات المشاريع. فقد كان لكل مشروع تم اعتباره إنجازاً ضرورياً أعضاء يمثلونه ضمن لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات والهيكل التوجيهية لبرنامج الإدارة التي ينتمي إليها القطاع حامل المشروع. أما بالنسبة لبقية المشاريع التي تكتسي طابع معاملات متكاملة، فقد كانت ممثلة بالهيكل التوجيهية لبرنامج الحكومة الإلكترونية المنتمية إلى القطاعات المعنية بالمشروع. وفيما يتعلق بمديرية الجماعات المحلية، فإنها لم تصبح عضواً دائماً إلا بعد الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام خلال شهر نونبر 2012.

4.VII التوجيه المحدود للإستراتيجية

1.4.VII .الإشراك المتأخر لمديرية الاقتصاد الرقمي

أحدثت مديرية الاقتصاد الرقمي بموجب المرسوم رقم 02-10-74 الصادر بتاريخ 2010/07/06. وتضم هذه المديرية 35 موظفاً يفوق معدل تأطيرهم 80%، وتتولى مهام من بينها إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وترجمتها إلى برامج عملية وتنفيذها بالتشاور مع الجهات المعنية.

على الرغم من إحداث هذه المديرية في شهر يوليوز 2010 وتعيين مدير لها بتاريخ 2010/11/29، فإنه لم يتم إشراكها في تنفيذ الإستراتيجية إلا عند متم سنة 2011. فقد ظل توجيه الإستراتيجية يمارس انطلاقاً من ديوان الوزير بمساعدة متعهد خدمات خارجي، و لم يتم نقل مهام التوجيه إلى مديرية الاقتصاد الرقمي إلا في أواخر سنة 2011، و تم ذلك بصفة غير رسمية. وقد إنعكس هذا التأخير سلباً على تتبع مراحل تنفيذ وتوجيه إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.

2.4.VII عدم إشراك بعض الفاعلين الرئيسيين في عملية توجيه الإستراتيجية

لوحظ عدم إشراك بعض الفاعلين الأساسيين في توجيه المحور الثاني من الإستراتيجية. فبرنامج الحكومة الإلكترونية، والرامي إلى تقريب الإدارة من المرتفقين و تقديم خدمات لهم تتوفر فيها مواصفات الكفاءة و الجودة والشفافية، لا يمكن أن يلاقي النجاح من دون تحديث طرق تدبير الخدمات العمومية و إحداث تغيير في أنماط العلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفقين. و مع ذلك، لم يتم إشراك وزارة تحديث الإدارة مباشرة في تنفيذ إجراءات هذا المحور مع أنه سبق لها أن أشرفت على تسيير برنامج "إدارتي" في إطار تنفيذ إستراتيجية "المغرب الإلكتروني 2010".

3.4.VII الاعتماد بشكل كبير على الموارد البشرية من خارج القطاعات الإدارية

عُهد بتوجيه الإستراتيجية إلى شركتي "أطيكسو" و "فاليانس"، حيث كانت الأولى تتولى لوكالة إجراءات التوجيه وتقديم الدعم في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني من الإستراتيجية، أما شركة "فاليانس" فتولت السهر على تتبع وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمحور الأول و الثالث و الرابع من إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. و إلى جانب هاتين الشركتين، ساهم موظفون متعاقدون في مهام التوجيه. و قد كانت هذه التدخلات موضوع جملة من العقود جرى إبرامها بمبلغ إجمالي قدره 42 مليون درهم (انظر الملحق رقم 4).

وقد لوحظ في هذا السياق اللجوء إلى موارد بشرية تم استقدامها من خارج القطاعات الإدارية لتوجيه الإستراتيجية، بدلاً من إتاحة الفرصة أمام هيكل تابعة لوزارة الاقتصاد الرقمي وإشراكها في عملية قيادة الإستراتيجية. ولم يتح اعتماد هذا الإجراء للإدارة فرصة من أجل تنمية قدراتها وتطوير الخبرات في مجال تدبير المشاريع. ذلك أنه بالرغم من وجود وحدة تنظيمية في مديرية الاقتصاد الرقمي تتوافق مهامها مع مختلف محاور الإستراتيجية (حيث تتوفر هذه المديرية على مصلحة مكلفة بالتنسيق في مجال تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية)، فإن هذه الأخيرة لم تعمل على دمج هذه الوحدة في توجيه مختلف المشاريع.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

تجدر الإشارة إلى أن منشور الوزير الأول رقم 2009/17 الصادر بتاريخ 2009/10/21 بشأن إنشاء مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية يسند إلى هذه الأخيرة مهام إدارة و دعم تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمحور الثاني من إستراتيجية

المغرب الرقمي 2013، كما يأذن لها المنشور باللجوء إلى الموارد البشرية من داخل الإدارة أو من جهات خارجية أو كليهما. لذلك تم تطبيق مضامين المنشور المذكور آنفاً.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يود المجلس التأكيد على أنه لا ينازع في أن تتم الاستعانة بالموارد البشرية من خارج الإدارة، بيد أن ملاحظته تخص عدم إشراك هيكل مديرية الاقتصاد في ممارسة مهام توجيه الإستراتيجية.

4.4.VII الرؤية المحدودة في توجيه الإستراتيجية

خلال العامين الأولين من تنفيذ مشاريع هذه الإستراتيجية أنيطت مهام التوجيه بشركة "أطيكسو" وخمس متعاقدين فقط بالنسبة للمحور المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية. أما توجيه المحور المتعلق بالتحول الاجتماعي، الذي تشكل الميزانية المرصودة له أزيد من 41% من الميزانية الإجمالية لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013، فلم يعهد به سوى إلى جهة واحدة جرى التعاقد معها.

و خلال شهر يوليوز 2011، أي بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاق إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، أسندت مهام التوجيه العام للإستراتيجية، مع استثناء المحور الثاني من ذلك، إلى شركة "فالينانس" التي كُلفت أيضاً بإعداد مجمل التقارير حول تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 من خلال دمج المعطيات التي كانت تتوصل بها من لدن شركة "أطيكسو".

وفي هذا السياق يعدّ تأخر الوزارة المعنية في إبرام الصفقة الخاصة بهذه الخدمة، التي لم يرسل في شأنها أمر بالخدمة سوى بتاريخ 2011/9/15، أي بعد ثلاثين شهراً عقب الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 في سنة 2009، دليل واضح على الإهتمام الذي تم إيلاؤه لهذا التوجيه.

وعلاوة على ذلك، فإن المدة المحددة لتقديم هذا التوجيه، و التي تم حصرها في عشرين شهراً، جعلت من تاريخ 2013/04/30، أي على بعد ستة أشهر من الانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية، آخر أجل لإنجاز هذه الخدمة. و قد نص العقد المبرم في هذا الإطار على أن المتعهد بإسداء خدمة الدعم سوف لن يتكلف سوى بإنجاز مخططات العمل لسنتي 2011 و 2012، و من ثمة يصبح استثناء مخططات العمل المتعلقة بسنة 2013 أمراً يستعصي فهمه.

وقد كانت الخدمة المقدمة من لدن شركة "فالينانس" تتجلى على وجه الخصوص في إعداد مخططات العمل المتعلقة بسنتي 2011 و 2012 مقابل مبلغ جزافي حدّد في مليون درهم. و الحالة هذه، فقد ترتب عن التأخر في إطلاق الصفقة

(الأمر بالخدمة المرسل بتاريخ 2011/9/15) أن إعداد المخطط المتعلق بسنة 2011 لم يشمل سوى الفترة المتبقية من السنة، والتي توازي ثلاثة أشهر تقريباً¹⁵.

VII.4.5 أوجه القصور المسجلة على مستوى تنفيذ الإجراءات المقررة

لا يقدم العقد المبرم مع شركة "فاليانس" في شأن إسداء الخدمة المتعلقة بتوجيه إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 أية تفاصيل عن قواعد تنفيذ تلك الخدمة، كما لا يسوق أية توضيحات عن نتائج الإسهامات الذي تعين على الشركة أن تضعه رهن إشارة صاحب المشروع وكافة القطاعات المتدخلة في التنفيذ. فالوثائق الوحيدة التي يؤكد عليها العقد هي المخططات السنوية وتقارير التتبع الشهرية.

بالرغم من وجود تصاميم موحدة لتتبع المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني من برنامج الحكومة الإلكترونية، لاحظت لجنة المجلس الأعلى للحسابات، من خلال تفحصها خرائط الطريق، افتقار كافة مشاريع هذا المحور إلى منهجية مكتوبة. وبالتالي، فقد غاب الطابع الرسمي المفروض إضفاؤه على دورة حياة كل مشروع على حدة، التي تقتضي ذكر مختلف مراحل المشروع، والجهات المتدخلة فيه، وكذا المعلومات المتبادلة في هذا الشأن بين كافة المتدخلين في إجراءات التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، فحتى خرائط الطرق التي تم إعدادها، والتي تعد بمثابة آليات للتتبع والتخطيط، هي في غاية الاقتضاب، حيث أنها لا تقدم سوى بعض المعلومات عن المراحل الكبرى وعن الخطوات التي يعتزم القيام بها لتنفيذ المشروع، مقرونة بجدول زمني للتنفيذ يمتد على عدة سنوات، ويشير أحيانا إلى الميزانية السنوية الإجمالية المخصصة للمشروع.

من جهة أخرى، لا تسوق هذه الخرائط أية معلومات عن الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ المشروع، في حين تظل هذه المعطيات ضرورية لتأمين حسن تسيير المشروع، وللتأكد من أن المهارات اللازمة لإنجازه متوفرة في الوقت المناسب، وتحول بالتالي دون حدوث أي تأخير في إجراءات التنفيذ.

اقتنت وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة خلال سنة 2009 برنامجا لتدبير محفظة المشاريع يسمى "PSNEXT" يمكن رؤساء المشاريع من القيام بتدبير أفضل للجدول الزمنية، والكشف بسرعة عن مخاطر حدوث

¹⁵ - تم دفع كافة المبالغ المالية المترتبة عن الخدمة المتعلقة بإعداد مخطط سنة 2011.

تأخير، و التدخل في أقرب الأجل في حالة وقوع مشاكل. لكن على الرغم من وجود هذا البرنامج الذي ألحت شركتي "فاليانس" و"أطيكسو" على ضرورة توفيره قصد استخدامه كألية تدبير، تم التخلي عنه سنة 2012 و لم يعد يستخدم لتتبع وتخطيط المشاريع. وقد ترتب عن عدم استغلال هذه الآلية ظهور صعوبات في تتبع مختلف مراحل المشاريع وفي إمكانية النشر الآلي للمؤشرات و التقارير المتعلقة بها.

كما لوحظ الغياب التام لخرائط الطريق المتعلقة بالمشاريع المبرمجة على مستوى المحور الثاني من الإستراتيجية (29 مشروعاً فقط من أصل 69)، و تنطبق هذه الحالة أيضاً على مجمل المبادرات المتعلقة بالمحور الأول. و هذا الأمر يدل على وجود صعوبات في تبادل المعلومات بين المكلفين بتنفيذ المشروع و متعهدي خدمات التوجيه.

إضافة إلى ذلك، كان منشور الوزير الأول رقم 2009/17 الصادر بتاريخ 2009/10/1 قد دعا مختلف القطاعات المعنية بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني إلى تعيين هياكل توجيهية لبرنامج الحكومة الإلكترونية. بيد أن الرسالة الموجهة من لدن وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة إلى القطاعات المعنية لم تحثهم سوى على تعيين شخص من دون تحديد مؤهلاته. و قد ترتب عن ذلك أن تم أحيانا تعيين هياكل لا تتماشى مؤهلاتها مع الخلية المكلفة بالمنظومة المعلوماتية التي تعد فاعلا يستحيل الاستغناء عنه لدى تنفيذ مشاريع برنامج الحكومة الإلكترونية.

- الرد الذي أدلت به مديرية الاقتصاد الرقمي:

ذكرت مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن الرد الذي أدلت به أن إسناد الخدمة المتعلقة بتوجيه المشاريع كان يتم وفقاً للوتيرة التي يشهدها تنفيذ كل مشروع على حدة. فإذا كان المشروع ينجز بطريقة متماهية مع خارطة الطريق، كانت المديرية تكتفي بإعداد التقارير الشهرية. وفي حالة تعثر المشروع، كانت مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية تتولى حينها تتبع المشروع عن كثب من خلال تنظيم اجتماعات أسبوعية جد متقاربة زمنياً.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يؤكد المجلس غياب جداول موقعة من لدن الأطراف المعنية تبرر طبيعة ومدة تدخل مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية في المشاريع.

6.4.VII أوجه القصور في إجراء الصفقات المتعلقة بتوجيه الإستراتيجية

لا تنص دفاتر الشروط الخاصة المتعلقة بصفقات التوجيه، ضمن البنود الواردة فيها و المرتبطة بطرق تسليم الأشغال، على تعيين لجان لهذا الغرض. فمحاضر الاستلام موقعة إما من لدن مدير مديرية الاقتصاد الرقمي و/ أو المديرية العامة

للوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، و/ أو الكاتب العام للوزارة، وعند الاقتضاء من قبل بعض المتعاقدين.

من ناحية أخرى، لم ترفق كشوف الحسابات بالوثائق التي تدل على أن التدخلات المختلفة قد تم إنجازها بالفعل في القطاعات العامة، مقرونة بموضوع هذه التدخلات وبعدهم الأيام/الأفراد المخصصين لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن صفقات الخدمة المسندة إلى شركة "فاليانس"، والمتعلقة بإعداد مخططات عمل مفصلة للإجراءات الثلاث والخمسين المبرمجة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، لم تنجز سوى على نطاق محدود، حيث تم إعداد مخططات مفصلة سوى بشأن 14 و 18 على التوالي برسم سنتي 2011 و 2012. كما أن بعض المحاور المبرمجة لم تكن موضوع تتبع، وهي تحديداً المحور المتعلق بالتحول الاجتماعي، لا سيما برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي. وفضلاً عن ذلك، لم يتم الشروع في تنفيذ العديد من المبادرات والإجراءات الأخرى، كما هو مشار إليه في الجدول التلخيصي للإنجازات.

قدرت عقود صفقات التوجيه المبرمة مع شركة "أطيكسو" عدد الأيام/الأفراد المخصصين لإسداء هذه الخدمة بمائتين (200) على التوالي بالنسبة للصفقتين رقم 2010/01 و 2011/4، وذلك قصد تتبع المحفظة الإجمالية المتعلقة بتسعة وثمانين (89) مشروعاً تم إدراجها ضمن المحور الثاني من الإستراتيجية. ومن بين هذه المشاريع، لم يتم إجراء التتبع المفصل لإلواحد وأربعين (41) مشروعاً مدرجة ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية، في حين تم استهلاك عدد الأيام/الأفراد تقريباً بالكامل بالنسبة لسنة 2010، وتم تجاوز هذا العدد بالنسبة لسنة 2011.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

أشارت مديرية الاقتصاد الرقمي ضمن الرد الذي أدلت به إلى أن محاضر استلام الأشغال موقعة من لدن ثلاثة (3) أشخاص على الأقل كانوا يسهرون على تتبع إنجاز الخدمات المتعلقة بصفقات التوجيه.

VIII. عملية التتبع والتقييم

1.VIII أوجه القصور في مهام تتبع وتقييم الإستراتيجية

تم إحداث المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ليكون بمثابة مرجع للإدارات والمقاولات والمواطنين الراغبين في الحصول على المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال إنتاج معطيات إحصائية عن وضعية التطور والتوجهات التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المغرب. وكان إطلاق هذا المرصد قد تأخر،

حيث كان من المقرر أن يشرع في العمل ابتداء من سنة 2007 في إطار تنفيذ إستراتيجية " المغرب الإلكتروني 2010"، بيد أن صفقات إنجاز الدراسات وأشغال التنفيذ المتعلقة به لم تنطلق سوى سنة 2009 بمبلغ وصل على التوالي إلى 2,76 و 1,46 مليون درهم. أما المهمة الموكولة إلى هذا المرصد، فقد تم إسنادها إلى قسم الإحصائيات و اليقظة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و البريد و الاتصالات الذي جرى إلحاقه بعد ذلك بمديرية الإحصائيات و اليقظة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بوزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة.

من خلال تحليل طريقة عمل المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال تم رصد أوجه القصور التالية:

- يعاني القسم المذكور آنفاً من نقص في عدد الموظفين، وهو ما لا يسمح له بإنجاز كافة المهام الموكولة إليه، حيث لا تتكون موارده البشرية سوى من رئيس قسم عيّن بتاريخ 2011/3/01، و رئيس مصلحة "الاستطلاعات" الذي تم تعيينه بتاريخ 2010/08/12 يساعدهما إطاران اثنان في القيام بمهامها.

- يقتصر دور المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال حالياً على جمع المؤشرات التي تشرف على قياسها هيئات أخرى (كالوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة، و وزارة التربية الوطنية، و وزارة تحديث القطاعات العامة وغيرها)، بعد توقيع اتفاقيات شراكة في هذا الشأن بتاريخ 2011/10/21. و يتولى المرصد نشر هذه المؤشرات عبر بوابته الإلكترونية¹⁶.

- لوحظ أيضاً الإنتاج غير المستمر لبعض المؤشرات المتعلقة بخرائطية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في القطاع العمومي.

- من جهة أخرى، تم الكشف عن ضعف في مصداقية البيانات و المعطيات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال. فحينما أنجز المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال استطلاعاً بشأن أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، وجد نفسه أمام معلومات جد مقتضبة عن المقاولات و الشركات العاملة في هذا القطاع. وبالتالي اضطرَّ المرصدُ إلى تحيين كافة البيانات المتعلقة بالمقاولات التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المغرب.

- وفيما يتعلق بمديرية الإحصائيات و اليقظة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، لوحظ عدم لجوئها إلى تقييم تنفيذ الإستراتيجية مع أن الهيكل التنظيمي للوزارة ينص على وجود قسم بهذه المديرية يسمى "قسم التوجيه والتقييم".

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

يتعين الإشارة إلى ما يلي:

- خلال شهر يوليوز 2013 لجأ قسم الإحصائيات و اليقظة في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى توظيف إطار سام آخر وتعيين رئيس مصلحة اليقظة في شهر غشت 2013، معززاً بذلك فريق العمل. و هذا الإجراء من شأنه أن يساعد على تدبير تطور المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

- أظهرت الدراسة رقم 2009/01 أن مجال الإحصائيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المغرب يعاني من نقص في عدد المؤشرات الوطنية، و من تعدد المتدخلين فيه، فضلاً عن تشتت المعطيات و التكرار في جمع و إنتاج البيانات والإحصائيات. و في أعقاب ذلك، اتخذت وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة قراراً مفاده أن المرصد المزمع إحدائه قصد الإشراف على جمع و إنتاج الإحصائيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات سوف يتولى، بالإضافة إلى قياس المؤشرات الوطنية المرتبطة بمجتمع المعلومات، العمل على ضمان توحيد الإحصائيات و نتائج الاستطلاعات الدورية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال المنجزة من قبل كافة الجهات المتدخلة في القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية في بلادنا. و بناء على ذلك، سوف يقوم المرصد بنشر الإحصائيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال اعتماداً على مصدرين: الأول عبر البيانات المتوصل بها من شركائه الذين وقعت معهم وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة اتفاقيات شراكة في هذا الشأن، والثاني من خلال نتائج الاستطلاعات التي سوف يجريها المرصد نفسه [..].

2.VIII القصور في تتبع المؤشرات المحددة ضمن الإستراتيجية

في أعقاب طلب المجلس الأعلى للحسابات مدهً بجداول تتعلق بتتبع المؤشرات المحددة ضمن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بغية تحديد مستوى تطورها و حصر الأهداف المنجزة، بعثت وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة، بواسطة مديرية الاقتصاد الرقمي، بياناً في شأن المؤشرات و الأهداف يثير الملاحظات التالية (انظر الجداول أدناه):

- بالنسبة لبعض المؤشرات، لا يتيح ضعف المصدقية في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إمكانية تتبع تطورها.

وينطبق هذا الأمر على المقاولات التي تحقق رقم معاملات يتجاوز مليار درهم، أو على تلك التي تلجأ إلى الخدمات الإلكترونية في معاملاتها التجارية.

- بعض المؤشرات تظل إما مؤقتة أو تحتاج إلى التحقق من صحتها (من قبيل رقم المعاملات المحقق في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعدد التراخيص الرقمية المسلمة، وعدد المستفيدين من برنامج "مساندة").

- عدم توفر أية معلومات عن بعض المؤشرات (من قبيل تلك التي تتعلق بالنتائج الداخلي الخام المباشر و غير المباشر المولد من قبل قطاع تكنولوجيا المعلومات، ومناصب الشغل المحدثة، وعدد الأشخاص الذين جرى تكوينهم، وعدد المقاولات الناشئة التي تم إحداثها. .).

3.VIII تطور المؤشرات المتعلقة بالإستراتيجية

تم تحديد مجموعة من مؤشرات الأداء المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية. وقد مكّنت دراسة تطورها خلال الفترة 2009-2013 من الوقوف على الملاحظات التالية:

أ. المحور الأول المتعلق بإنجاز المشاريع والخدمات المدرجة ضمن برنامج التحول الاجتماعي

يبين الجدول أدناه تطور مختلف المؤشرات المحددة في إطار هذا المحور.

الجدول رقم 12: المؤشرات المتعلقة بالمحور الأول

المؤشر	2008	2013	الهدف في أفق 2013
النسبة المئوية للمؤسسات التعليمية المجهزة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	20 %	التجهيز بالحقائب متعددة الوسائط: 71% التجهيز بالقاعات متعددة الوسائط: 24%.	100 %
النسبة المئوية للطلبة المهندسين والفئات المشابهة في المسالك العلمية ومسالك تكنولوجيا المعلومات الذين تم تجهيزهم بالحواسيب المحمولة وبمعدات الربط بشبكة الإنترنت.	-	90 %	100 %
الأسر التي تم ربط محلات سكنها بشبكة الإنترنت.	مسكن واحد من بين عشرة	39 % (سنة 2012)	مسكن واحد من بين ثلاثة
عدد المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات العمومية الإضافية.	-	74	400
عدد المواقع الإلكترونية الإدارية الموجودة على قائمة المواقع الأكثر زيارة بالمغرب.	13	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن.	50

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

يتضح من تطور المؤشرات التي تم تحديدها لتنفيذ المحور المتعلق بالتحول الاجتماعي أن:

- إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 مكنت من إحراز تقدم في مجال توصيل محلات سكن المواطنين بالإنترنت ودمقرطة النفاذ إلى هذه الشبكة، حيث انتقل معدل انتشارها من 14% سنة 2008 إلى 39% سنة 2012 متجاوزا بذلك الهدف التي تم تحديده في نسبة 33%. ومع ذلك، وجب التدقيق في النتائج المحرزة لإثارة التباينات الكبيرة الموجودة بين المناطق الحضرية والقروية، حيث بلغ معدل الانتشار في المجال الحضري 51% في مقابل 16% في العالم القروي.
- نسبة تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بالحقائب المتعددة بلغت 71%، في حين أن الهدف المرسوم كان يروم تجهيز هذه المؤسسات بالقاعات متعددة الوسائط التي لم تتجاوز نسبتها 24%.
- نسبة تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بلغت 90 %، وهو ما يعني الاقتراب من الهدف المرسوم الرامي إلى تعميم تجهيز طلبة التعليم العالي بمعدات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع ذلك، وجبت الإشارة إلى أن هذه العملية محدودة في الزمان ولم يستفيد منها الطلبة سوى خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى

2013.

- أن البرامج المتعلقة بإنجاز مراكز الولوج الجماعية العمومية قد سجلت تأخراً في التنفيذ، حيث يوجد 74 مركزاً فقط قيد الإنجاز، لم يشرع بعد في استغلالهم، من أصل 400 مركز جرى التخطيط لإنشائهم، وهو ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 18%.

أما بالنسبة للمواقع الإدارية المغربية الأكثر زيارة، فإن الوزارة المعنية لم تستطع تقديم أية بيانات في هذا الشأن.

ب- المحور الثاني المتعلق بإنجاز المشاريع والخدمات المدرجة ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية

يبين الجدول التالي إجمالي المؤشرات المحددة على مستوى هذا المحور.

الجدول رقم 13: المؤشرات المتعلقة بالمحور الثاني

المؤشر	2008	2013	الهدف في أفق 2013
مؤشر الأمم المتحدة المتعلق ببرنامج الحكومة الإلكترونية في المغرب	0,2	0,42 (سنة 2012)	0,8
عدد المشاريع والخدمات المدرجة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية	16	42	89
عدد المقاولات التي حققت رقم معاملات يفوق 20 مليار درهم والتي تلجأ إلى المعاملات التجارية الإلكترونية	أقل من 1%	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	100%
عدد المواقع الإدارية المغربية المصنفة ضمن المواقع المائة الأكثر زيارة	01	17	05

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

يستنتج من المؤشرات المحددة على مستوى هذا المحور ما يلي:

- من بين الأهداف المرسومة في الإطار هذا المحور الرفع من مؤشر الأمم المتحدة المتعلق بقياس خدمات الحكومة الإلكترونية إلى 0,8 عند متم سنة 2013. بيد أن هذا الهدف أبعد من أن يكون قد تحقق لأن المؤشر المستهدف لم يصل سوى إلى 0,42.

- بلغ العدد الإجمالي للخدمات والمشاريع المنجزة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية 42 من أصل 89 خدمة ومشروع تم التخطيط لإنشائهم، في حين أن مواقع الحكومة الإلكترونية التي تظهر ضمن قائمة المواقع المائة الأكثر تصفحاً بلغ 17 موقعا، وهو ما يفوق العدد المستهدف المحدد في 5 مواقع.

و بالنسبة للنسبة المئوية من إجمالي المقاولات التي تحقق رقم معاملات يفوق 20 مليون درهم، والتي تقدم خدماتها التجارية عبر الإنترنت، فإن الوزارة المعنية لا تتوفر على أية معلومات حول تطور إنتاجية هذه المقاولات.

ت-المحور الثالث المتعلق بالرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة

يسوق الجدول التالي معلومات عن إجمالي المؤشرات المحددة في إطار هذا المحور.

الجدول رقم 14: المؤشرات المتعلقة بالمحور الثالث

المؤشر	2008	2013	الهدف في أفق 2013
الناتج الداخلي الخام غير المباشر	-	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	20 مليار درهم
عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الرهانات العالية على مستوى الناتج الداخلي الخام التي تم تجهيزها بالحلول المهنية	-	295	3000
نفقات التجهيز بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال/ رقم المعاملات	0,5%	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن
عدد مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة الذين على الرخصة الرقمية	-	3040	10000

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

بلغ العدد الإجمالي للمقاولات التي استفادت من برنامج "مساندة- تكنولوجيا المعلومات" بغية تجهيز نفسها بنظم المعلومات والاتصال 295 من أصل 3000 مقاولة مستهدفة، أي بنسبة إنجاز بلغت 10%. و بالنسبة لبرنامج "انفتاح"، فقد حصل 3040 من مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على تراخيص رقمية، في حين كان الهدف المرسوم يروم الوصول إلى 10.000 مستفيد، وهو ما يعادل نسبة إنجاز وصلت إلى 30%.

ج-المحور الرابع المتعلق بتطوير صناعات تكنولوجيا المعلومات

يقدم الجدول التالي معلومات عن مختلف المؤشرات المحددة ضمن هذا المحور.

الجدول رقم 15: المؤشرات المتعلقة بالمحور الرابع

المؤشر	2008	2013	الهدف في أفق 2013
عدد مناصب الشغل التي تم إحداها	32000	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	58000
الناتج الداخلي الخام المباشر	-	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	7 مليار درهم
عدد المقاولات الناشئة التي تم إحداها	-	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	100 مقاولـة 25 منها تنشط في مجالات متميزة
عدد المقاولات التي تحقق رقم معاملات يفوق مليار درهم	-	لم يتم التوصل بأية بيانات في هذا الشأن	02
رقم معاملات ترحيل خدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال (بمليارات الدراهم)	0,8 مليار درهم	1,99 (رقم مؤقت)-سنة 2012	6 مليار درهم

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

من بين المؤشرات الخمسة المحددة ضمن هذا المحور، هنالك مؤشر واحد تم تتبعه، وهو ذلك الذي يتعلق برقم المعاملات المسجل في مجال ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي قفز من 0,76 مليار درهم سنة 2008 إلى ما يقرب من 2 مليار درهم سنة 2012، لكنه ظل بالرغم من ذلك بعيداً عن بلوغ الهدف الرامي إلى تحقيق رقم معاملات يعادل 6 مليار درهم.

د- تدابير المواكبة

فيما يتعلق بالتدبير الذي تم اعتماده لمواكبة تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة ضمن المحور المتعلق بتنمية "الرأسمال البشري"، فقد تم في هذا السياق تكوين 3.000 شخص يعملون في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر عملية تكوين نُظمت في عجاله، في حين لا توجد معلومات كافية كفيلا بتقييم التقدم المحرز في تكوين 30.000 شخص آخر عرّفته الإستراتيجية باعتباره ضرورياً لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وبالنسبة للإجراء الذي تم اعتماده لمواكبة إنجاز الخدمات والبرامج، وكذا المشاريع المدرجة ضمن المحور المتعلق بإرساء

"الثقة الرقمية"، يقدم الجدول التالي ملخصاً عن المؤشرات المتعلقة بذلك:

الجدول رقم 16: المؤشرات المتعلقة بإجراء بناء " الثقة الرقمية"

المؤشر	2008	2013	الهدف في أفق 2013
إصدار القوانين	-	03	03
إطلاق خدمات المركز المغربي لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية	-	%100	%100
الشواهد الإلكترونية المسلمة عبر الإنترنت إلى المرتفقين	-	4403	60000
تنظيم حملات ذات طابع تحسيسي وإعلامي	-	07	12
تكوين القضاة	-	%25	%100

المصدر: مديرية الاقتصاد الرقمي

و بخصوص تحقيق الأهداف التي تم رسمها ضمن هذا المحور الثاني المواكب لتنفيذ إستراتيجية "الثقة الرقمية"، يلاحظ إحداث المركز الوطني لتسيير ومعالجة حوادث الأمن المعلوماتية ، بيد أنه لا توجد هناك أية خدمة مقدمة من لدن هذا المركز(كما أنه لم يتم الحصول على أية معلومة عن الموقع الإلكتروني المتعلق بهذه الخدمات). وتجدر الإشارة هنا إلى أن مواقع مراكز الأمن المعلوماتي تشكل على الصعيد العالمي آلية أساسية بالنسبة لمستعملي شبكة الإنترنت.

من ناحية أخرى، بلغ العدد الإجمالي للرخص الإلكترونية المسلمة 4403 من أصل 60.000 رخصة أدرجت ضمن الهدف المرسوم، و هو ما يعادل نسبة إنجاز بلغت 7%. أما فيما يتعلق باللقاءات التواصلية المنظمة في إطار التوعية و التحسيس، فيلاحظ تنظيم 7 مؤتمرات و ندوات من مجموع 12 فعالية جرى التخطيط لها.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

[تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيا الحديثة لم تقدم عناصر الأجوبة بشأن الملاحظات المثارة بخصوص تتبع مؤشرات إستراتيجية المغرب 2013، بيد أنها قدمت المعلومات التالية]:

- يشرف المركز الوطني لتسيير ومعالجة حوادث الأمن المعلوماتية ، منذ انطلاقه في شهر نونبر 2011، على تأمين المواقع الالكترونية التابعة لعدد من الهيئات العمومية بصفتها مواقع تجريبية نموذجية (من قبيل موقع وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيا الحديثة، و موقع المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية، و موقع الخزينة العامة للمملكة وغيرها)، إضافة إلى إعداد تقارير حول عمليات تأمين نظم المعلومات الخاصة بهذه المواقع الإلكترونية. و حالياً، يعمل هذا المركز على تعميم خدماته على مختلف الهيئات العمومية (القطاعات الإدارية، و المؤسسات العمومية، إلخ).

- لم تتم الموافقة على اعتماد متعهد لخدمات المصادقة الإلكترونية (خدمة المصادقة الإلكترونية لبريد المغرب) سوى في أبريل 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بدء الخدمة الفعلي للمنصة اللازمة لتدبير/ تقديم الخدمات يتطلب قدراً معيناً من الوقت (إجراء تجارب، الخ .).

- يجري حالياً الإعداد لإطلاق طلب عروض بغية تنظيم حملة ذات طابع تحسيبي حول أمن نظم المعلومات موجهة على وجه الخصوص للجمهور العريض والمقاولات [. .].

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يود المجلس التأكيد على أن مديرية الاقتصاد الرقمي لم ترفق ردها بما يبرر الوجود الفعلي للتقارير المشار إليها آنفاً.

4.VIII تطور المؤشرات العالمية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

سوف يتم التركيز في الفقرات التالية على التطور الذي عرفته مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا ترتيب المغرب على المستوى العالمي، وذلك بغية تقييم الأثر المترتبة عن تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.

أ- قياس مجتمع المعلومات

تقدم الجداول أدناه ملخصاً عن مؤشر تطور استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعن التطور الذي شهده مؤشر سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستمد من تقارير الإتحاد الدولي للاتصالات حول قياس مجتمع المعلومات، وكذلك عن مؤشر الجاهزية الشبكية المستمد من التقرير الدولي للمنتدى الاقتصادي العالمي حول تكنولوجيا المعلومات.

تشير هذه الجداول إلى أن المغرب سجل خلال الفترة المتراوحة ما بين 2008 و 2011 تحسناً في المؤشر العام لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ انتقل هذا المؤشر من 2,68 إلى 3,46، وهو ما مكّنه من تسجيل تحسن طفيف في ترتيبه، و يعود الفضل فيه إلى تحسّن مؤشرات النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها. بيد أن المؤشر الفرعي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتعلق بالمهارات المرتبطة بالمنظومة التعليمية يبعث على القلق، حيث شهد هذا المؤشر تراجعاً وركوداً في الترتيب خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية.

الجدول رقم 17: تطور مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها خلال السنوات 2008 و 2010 و 2011 وفقاً لتقارير الإتحاد الدولي للاتصالات

2011		2010		2008		
المؤشر	الترتيب/155	المؤشر	الترتيب/152	المؤشر	الترتيب/159	
3.46	90	3.19	92	2.68	97	تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
4.49	76	04	78	3.33	85	مؤشر النفاذ
2.07	72	1.88	66	1.26	67	مؤشر الاستخدام
4.18	123	4.18	123	4.21	123	مؤشر المهارات

المصدر: تقارير الإتحاد الدولي للاتصالات حول قياس مجتمع المعلومات.

الجدول رقم 18: تطور مؤشر سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال السنوات 2008 و 2010 و 2011 وفقاً لإحصائيات الإتحاد الدولي للاتصالات:

2011		2010		2008		
المؤشر	الترتيب/161	المؤشر	الترتيب/165	المؤشر	الترتيب/150	
1.5	100	6.9	117	4.12	104	تطور مؤشر سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المصدر: تقارير الإتحاد الدولي للاتصالات حول قياس مجتمع المعلومات .

- وهذا الاستنتاج تؤكد أيضاً المؤشرات الفرعية لقياس الجاهزية الشبكية المتعلقة بالمنظومة التربوية واستخدام تكنولوجيا المعلومات التي سجلت تقلبات طفيفة تجلت تارة في إحراز بعض التقدم، وتارة أخرى تراجعاً في الترتيب، لكن من دون أن يشهد مؤشر الجاهزية الشبكية تحسناً ملموساً على العموم، إذ ظل في حالة ركود مسجلاً 3,6 ومتراجعاً بذلك بخمس مراتب، حيث نزل من المرتبة 86 التي احتلها سنة 2008 إلى المرتبة 91 سنة 2012.

الجدول رقم 19: تطور مؤشر الجاهزية الشبكية خلال الفترة 2008 - 2010 وفقاً لتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

2013		2012		2011-2010		2009-2008		مؤشر الجاهزية الشبكية
المؤشر	الترتيب/144	المؤشر	الترتيب/142	المؤشر	الترتيب/138	المؤشر	الترتيب/134	
3.6	89	3.6	91	3.6	83	3.59	86	
منظومة التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال								
3.1	105	3.3	93	3.1	104	2.98	100	جودة المنظومة التربوية
4.3	53	4.1	64	04	66	4.01	67	جودة تدريس الرياضيات والعلوم
3.5	95	3.8	87	3.6	83	3.35	70	النفوذ إلى شبكة الإنترنت بالمدارس
4.5	47	4.5	51	4.5	49	4.2	63	جودة تدبير المدارس
البنية التحتية								
99	51	98.4	68	98	66	لا ينطبق	لا ينطبق	التغطية بالشبكة المتنقلة حسب النسبة المئوية للسكان
4.5	96	4.6	93	4.5	95	4.44	82	النفوذ إلى المحتوى الرقمي

المصدر: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حول قياس مجتمع المعلومات

- تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الجاهزية الشبكية يستخدم لقياس درجة جاهزية بلد ما لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نحو فعال. و ما ركود المؤشر الخاص بالمغرب و تراجعته في الترتيب إلا دليل على أن نتائج الجهود التي تم بذلها لم تصل إلى مستوى التقدم الذي أحرزته بلدان أخرى في هذا المجال.

الجدول رقم 20: مؤشر الجاهزية الشبكية المسجل في بعض الدول خلال سنتي 2011 و 2012

2013		2012		2011-2010		2009-2008		مؤشر الجاهزية الشبكية
المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	
3.64	89	3.56	91	3.57	83	3.59	86	المغرب
4.2	47	4.17	47	04	50	4.09	44	الأردن
		4.12	50	4.35	35	4.22	39	تونس
3.78	80	3.77	79	3.76	74	3.67	70	مصر

المصدر: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حول قياس مجتمع المعلومات

- و علاوة على ذلك، يكشف قياس المؤشر الملاحظ في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط أن المغرب سجل تأخراً في مدى جاهزيته للاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يورد ذلك باختصار الجدول أدناه.
- يدل قياس مؤشرات التأثير على الاقتصاد والمجتمع من خلال النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يتبين ذلك من الجدول أدناه، على حصول تأثير متواضع على الاقتصاد المغربي، و من دون أن يسهم ذلك في تحسين ظروف

عيش المواطنين. فالتراجع المسجل في تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المجتمع من 3,4 إلى 3,1، وتراجع المغرب بحوالي ثلاث عشرة مرتبة، أمر لا يبعث على الارتياح.

الجدول رقم 21: المؤشرات المتعلقة بقياس تأثير الجاهزية الشبكية

2013		2012		
المؤشر	الترتيب/144	المؤشر	الترتيب/142	
3.1	105	3.4	92	التأثير الاجتماعي
2.6	122	2.5	127	التأثير على الاقتصاد

المصدر: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حول قياس مجتمع المعلومات.

- الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة:

تجدد الإشارة إلى أن:

[..] المغرب قد حقق مكاسب كبيرة على مستوى ترتيبه المتعلق بتخفيض تكاليف النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما مكّنه من الانتقال من المرتبة 77 التي احتلها سنة 2012 إلى المرتبة 30 سنة 2013.

-تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يسجل المجلس الجهود التي بذلها المغرب من أجل تخفيض تكاليف النفاذ إلى الجاهزية الشبكية. ومع ذلك، وكما يؤكد ذلك تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013¹⁷، فإن تدني مستوى النظام التعليمي (الذي احتل المرتبة 105 عالمياً)، وتدني مستوى المهارات الأساسية (المرتبة 114 عالمياً) ونسبة الأمية المرتفعة (المرتبة 130 عالمياً)، إضافة إلى التطور المحدود للبنية التحتية (المرتبة 95 عالمياً) قد حدت من اعتماد الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي من تأثير هذه التكنولوجيا على تطور الاقتصاد والمجتمع.

ب- مؤشرات الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية

سجل المغرب تطوراً واضحاً في مؤشر الحكومة الإلكترونية الذي يستخدم لقياس درجة استعمال الإدارات العمومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تحسين خدماتها، محققاً بذلك تقدماً من 0,29 سنة 2008 إلى 0,42 سنة 2012، وهو ما مكّنه من تحسين ترتيبه العالمي وكسب 20 نقطة.

¹⁷- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013 حول قياس مجتمع المعلومات، الصفحة 28.

بيد أن الفضل في هذا التطور يرجع بالدرجة الأولى إلى المؤشر الفرعي لقياس الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، الذي انتقل من 0,2 سنة 2008 إلى 0,54 سنة 2012. لكن موازاة مع ذلك، تم تسجيل تراجع في المؤشر الفرعي المتعلق بتنمية الرأسمال البشري، الذي انتقل من 0,54 إلى 0,44، وهو ما يعني تراجعاً بحوالي 48 مرتبة. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فقد سجل ركود في ترتيب المغرب، في حين تم كسب بعض النقاط في أداء المؤشر الفرعي.

الجدول رقم 22: مؤشرات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالجاهزية العالمية للحكومة الإلكترونية

2012		2010		2008		
الترتيب/190	المؤشر	الترتيب/183	المؤشر	الترتيب/182	المؤشر	
120	0,4209	126	0,3287	140	0,2944	مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية
56	0,5425	104	0,2381	لا ينطبق	0,2074	مؤشر قياس الشبكة العنكبوتية العالمية
92	0,2772	93	0,1769	لا ينطبق	0,1349	مؤشر تطوير البنية التحتية
177	0,443	153	0,5739	لا ينطبق	0,5437	مؤشر تنمية رأس المال البشري

المصدر: تقرير هيئة الأمم المتحدة حول الجاهزية العالمية للحكومة الإلكترونية.

الفصل الثالث

ملاحظات متعلقة ببعض المشاريع

IX. ملاحظات متعلقة ببعض المشاريع

بصرف النظر عن الجانب المرتبط بحصيلة الإنجازات الكلية للإستراتيجية، إنصبت مهمة المجلس الأعلى للحسابات على تقييم بعض المشاريع المدرجة ضمن المحورين الأول والثاني بالنظر إلى الميزانية المهمة التي خصصت لهما، و التي تفوق 80% من الميزانية الإجمالية، والقيمة المضافة التي يشكلها المحور الأول على المستوى الاجتماعي، و المحور الثاني من الناحية التنظيمية.

وقد اقتضت عملية تقييم مختلف البرامج و المشاريع على الجوانب الإستراتيجية و التخطيطية دون تمحيص الجوانب المتصلة بمدى احترام عمليات التدبير للنصوص التشريعية والتنظيمية.

1.IX المحور المرتبط بالتحول الاجتماعي

قبل التطرق إلى الملاحظات المرتبطة بهذا المحور، تجدر الإشارة إلى أن العديد من البرامج التي أدرجت ضمنه كانت قيد التنفيذ قبل إطلاق إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. لذا كان من الضروري إدراج المراحل السابقة لهذه البرامج ضمن مجال الرقابة بغية الوصول إلى فهم جيد لمضامينها و الكشف عن الصعوبات التي اعترضت سير تنفيذها.

1.1.IX برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي (المحور الأول-الإجراء الأول)

في إطار تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتعليم الذي تم وضعه سنة 1999، أشرف الوزير الأول خلال شهر شتنبر 2004 على تشكيل فريق عمل مكون من وزارة التربية الوطنية، و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بهدف إعداد إستراتيجية لتعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي. وفي هذا السياق جرى خلال سنة 2005 وضع أول مخطط عمل يتعلق بهذا البرنامج سمي "برنامج إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى المؤسسات التعليمية/ "جيني"، و استمر تطبيقه طيلة الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008. لكن في أعقاب إجراء دراسة تقييم للبرنامج المذكور خلال سنة 2008، تم إعداد خارطة طريق ثانية للفترة 2009-2013 تزامنت مع وضع المخطط الإستعجالي لإنقاذ التعليم (2009-2012) و إطلاق إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 (2009-2013).

تقوم عملينا إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم و استخدام هذه التقنيات في ابتكار طرق التعلم ("برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي") على أربعة محاور رئيسية تكمن في:

- إعداد البنية التحتية و تجهيز المؤسسات التعليمية؛

- تكوين المتدخلين (هيئة التدريس و التفتيش، الخ)؛

- تطوير المحتوى الرقمي؛

- تطوير و مواكبة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

يقدم الجدول المرفق مع الملحق 5 ملخصاً عن الأهداف المرسومة، وكذا الإنجازات المحققة في إطار البرنامج المذكور

أعلاه خلال الفترات 2006-2008 و 2009-2013 (إلى غاية شهر يونيو 2013).

من ناحية أخرى، يثير تقييم برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي مجموعة

من الملاحظات يمكن إيجازها في الفقرات التالية.

أ. إستراتيجية و تخطيط بأبعاد محدودة

على الرغم من الدور الهام الذي لعبه صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات في تمويل المحور الثاني المتعلق

بالتحول الاجتماعي بصفة عامة، و في تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات التعليمية

العمومية على وجه الخصوص، يبقى من الضروري في هذا الإطار إثارة الصعوبات المرتبطة بعملية تدبير النفقات التي

أدت إلى تأخر كبير في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج.

فخلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج المذكور (2006-2008)، تم تجهيز 2534 قاعة متعددة الوسائط بالحواسيب

عبر اقتناء هذه المعدات من متعهدي خدمات من القطاع الخاص غير الفاعلين المحليين في قطاع الاتصالات، في

حين تم التعاقد بشأن الاشتراك في توصيل هذه القاعات بشبكة الإنترنت مع مختلف الفاعلين المحليين في قطاع

الاتصالات ("اتصالات المغرب"، "ميدتيل"، "وانا"). لكن، بالنظر إلى المشاكل التي نجمت عن تزامن تنفيذ الخدمتين،

لجأت لجنة الخدمة الأساسية للمواصلات أثناء المرحلة الثانية من تنفيذ البرنامج المذكور آنفاً خلال سنة 2009 إلى

أسلوب جديد في التجهيز بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال يكمن في اقتناء حزمة خدمات تضم المعدات اللازمة

مقرونة بخدمة التوصيل بشبكة الإنترنت. وقد مكن هذا الأسلوب من تجهيز أزيد من 900 قاعة متعددة الوسائط.

بيد أن مشروع تجهيز الثانويات الإعدادية و التأهيلية بالقاعات متعددة الوسائط، الذي كانت المشاورات بشأنه قد

انطلقت خلال سنة 2011 قصد تنفيذه وفقاً لهذا الأسلوب الجديد في التجهيز، ظل عالقا بسبب الأسعار جد

المترفعة التي اقترحها الفاعلون في مجال الاتصالات. وإلى غاية متم شهر يونيو 2013 ظلت عملية تجهيز هذه المؤسسات بالقاعات متعددة الوسائط متوقفة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي لم يعمل على ضم المدارس الابتدائية الفرعية إلى نطاق عمله، حيث لم يتم تجهيز سوى المدارس المركزية (المراكز الرئيسية للمؤسسات التعليمية الابتدائية)، في حين أن عدد المدارس الفرعية يصل إلى 13451 مدرسة تضم حوالي مليون تلميذ، وهو ما يعادل 20% من إجمالي التلاميذ المسجلين في سلك التعليم الابتدائي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخلت العديد من التغييرات على برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي همت تعديل الأهداف المتعلقة بالتجهيز. فقد عمدت وزارة التربية الوطنية خلال سنة 2009 إلى إعادة النظر في الهدف المحدد سابقاً، والذي كان يتجلى في تجهيز مؤسسات التعليم بقاعات متعددة الوسائط، بعد قرارها القاضي بإيقاف تنفيذ هذا البرنامج نظراً لعدم تطابقه مع مفهوم التعليم في المدارس الابتدائية. ويعزى السبب في عدم التطابق، بحسب المسؤولين في الوزارة، إلى أن تلاميذ السلك الابتدائي لم يعتادوا على التنقل من قاعة إلى أخرى، ما ترتب عنه نسب استخدام متدنية للقاعات المجهزة لا تتجاوز 16% (انظر الفقرة المخصصة لاستخدام هذه التجهيزات). إلا أن هذا التعديل لم يتم العمل به إلا في وقت متأخر، حيث بلغ حينها عدد المدارس التي تم تجهيزها بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أزيد من 1053 مدرسة ابتدائية بتكلفة تزيد عن 199 مليون درهم. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن تجهيز قاعات المدارس الابتدائية بالوسائط المتعددة تم دون اللجوء إلى تجربة نموذجية كانت كفيلة بالمساعدة على تقييم تنفيذ البرنامج وقياس نسب استخدام المعدات، وبالتالي الكشف عن أوجه القصور التي يتضمنها النموذج المعتمد.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

ينبغي التأكيد على أن التنقل من قاعة إلى أخرى لا يشكل السبب الوحيد في عدم استخدام القاعات متعددة الوسائط في التعليم الابتدائي، إذ أن السبب الأساسي يتعلق بهيئة التدريس في هذا السلك التي لا تمتلك نفس المهارات اللازمة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل تلك المتوفرة لدى المدرسين في الثانويات الإعدادية والتأهيلية حيث يحس أساتذة المعلومات والعلوم واللغات براحة أكبر مع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس. لذا فإن خيار إدماج حقيبة متعددة الوسائط بدلاً من تجهيز قاعة متعددة الوسائط يمكن المعلم من تنمية مهارة واحدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال اللجوء إلى دعم حصته الدراسية

بالموارد الرقمية (أشرطة فيديو، صور...)، في حين يجد نفسه في القاعة المتعددة الوسائط أمام صعوبتين تتجليان في كيفية استخدام هذه التكنولوجيا وفي تكوين التلاميذ على استخدام أجهزة الحاسوب.

أمام هذه الإكراهات التي تطرحها صعوبة استعمال التجهيزات، لجأت لجنة توجيه برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي إلى إجراء تجربة تكمن في إدخال عربات متعددة الوسائط، أو في تجهيز قاعات التدريس بعدد محدود من الحواسيب في المدارس الابتدائية النموذجية. وخلال سنة 2010، وبالنظر إلى التأخر المتراكم، عمدت اللجنة إلى تعميم الحقائق متعددة الوسائط على كافة المؤسسات التعليمية قصد تمكينها من استغلال الموارد الرقمية في عملية التعلم. بيد أن هذه الحقائق، وعلى العكس من القاعات متعددة الوسائط، تعد من الوسائل التعليمية الموجهة إلى المدرس لا إلى التلاميذ.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

ينبغي التأكيد على ما يلي:

- خلال سنة 2005، أثناء الشروع في تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي، وقع الاختيار على تعميم القاعات متعددة الوسائط استجابة للتوجهات الإستراتيجية للجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي أوصت بتجهيز كافة مؤسسات التعليم العمومي بمختبر للحواسيب، وهو ما يعادل اليوم قاعة متعددة الوسائط، لأنها كانت آنذاك الوسيلة الأوسع انتشارا في عالم التربية والتعليم. وبعد ذلك، ومع التطور الذي شهده قطاع التكنولوجيا، ظهرت وسائل أخرى وتم دمجها في مجال التعليم من قبل وزارة التربية الوطنية بصفتها مشاريع تجريبية (مثل حواسيب القسم، والعربات متعددة الوسائط، والسبورات البيضاء التفاعلية، والأجهزة المتنقلة التفاعلية، وحواسيب المرافقة فائقة الحمولة من قبيل تلك المنتجة من لدن شركة إنتل، والألواح الإلكترونية والرقمية، وغيرها من الوسائل الحديثة المستعملة في التعلم).

- أجريت التجربة النموذجية المتعلقة بالعربات متعددة الوسائط في 93 ثانوية إعدادية. وهذه الطريقة في تجهيز المؤسسات تتيح قدرا أكبر من المرونة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما أنها لا تتطلب توفير قاعة خاصة مجهزة لهذا الغرض. بيد أنه لم يتم تعميم هذه التجربة النموذجية لأنه كان يتوجب بعد ذلك توفير عربة لكل طابق، على غرار الدول التي عممت مختلف وسائل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

- إتضح من التقييم الذي أجراه المفتشون التربويون في 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين خلال شهر ماي 2012 أن معدل استخدام الحقائق متعددة الوسائط يتجاوز 80%. لذلك تم اختيار هذا النوع من الوسائل التعليمية لتجهيز مؤسسات التعليم الابتدائي التي بدأ العمل على تجهيزها بهذه الحقائق (في إطار العملية المنجزة من قبل الجمعية المغربية لدعم التمدرس)، والتي سوف تستفيد خلال المرحلة الأخيرة من تعميم برنامج تكنولوجيا

المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي من حقيبة ثانية (محضر اللجنة التوجيهية للبرنامج المذكور بتاريخ 21 شتنبر 2012).

ب. ضعف نظام التزامن بين الإجراءات

يرجع السبب في محدودية التخطيط لبرنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات التعليمية العمومية أيضاً إلى ضعف نظام التزامن بين مختلف مكوناته، وهي التجهيز بالمعدات و التوصيل بشبكة الإنترنت، وتكوين الموارد البشرية وتوفير الموارد الرقمية. فخلال الفترة المتراوحة ما بين 2006 و 2008، استغرق تركيب معدات التجهيز ما يزيد عن سنة ونصف، من نونبر 2006¹⁸ إلى مارس 2008¹⁹، في حين تأخر توصيل القاعات المجهزة بشبكة الإنترنت، حيث انطلقت العملية في شهر نونبر 2008 و استمرت لمدة سنة.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

تؤكد وزارة التربية الوطنية أنه [.] لتنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي، كانت المشاورات مع الفاعلين في مجال الاتصالات في شأن التوصيل بشبكة الإنترنت قد انطلقت في وقت سابق، و أن العروض قد تم إيداعها خلال شهر ماي 2013 و أن طلبات العروض المتعلقة بالتجهيز سوف ستجري خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من 2013، و أنه سوف يتم إقامة تزامن دقيق بين الإجراءات و تجنب الفوارق الزمنية بين التجهيز بالمعدات و التوصيل بشبكة الإنترنت تفاديا لما حدث أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج المذكور.

من ناحية أخرى، لم يتم الشروع في عملية اقتناء الموارد الرقمية إلا خلال منتصف سنة 2009، و إلى غاية شهر يونيو 2013 لا تزال هذه العملية مستمرة. كما أن إستيلاء الدفعة الأولى من هذه الموارد لم يصبح فعليا إلا في شهر أكتوبر 2010، أي بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على الشروع في تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي.

و بالإضافة إلى ذلك، لم يتم توحيد و هيكلية برامج التكوين إلا في سنة 2009. أما بالنسبة لعملية تكوين الموارد البشرية و المنهجية المحددة لهذه الغاية، فلم يتم تقريرهما بصفة رسمية إلا في وقت متأخر بعد صدور مذكرة الكاتب العام للوزارة رقم 44 بتاريخ 2010/2/26، أي بعد مرور أزيد من أربع سنوات على إطلاق البرنامج المشار إليه آنفاً.

¹⁸- تاريخ توجيه أوامر الخدمة إلى شركتي "بول/Bull" و "وينكور نكسدورف".

¹⁹- تاريخ الانتهاء من إعداد المرافق المذكور في دراسة التقييم التي أعدها شركة استشارات تكنولوجيا المعلومات/ IT Consulting خلال شهر يونيو 2008

وإلى غاية متم شهر يونيو 2013، وعلى الرغم من أهميتهما، ما يزال تكوين كافة الموارد البشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج وكذا إعداد برامج التكوين المقررة لذلك بعيد المنال.

ت- عدم تحديد أولوية المؤسسات التعليمية في مجال التجهيز

لم تقم الإستراتيجية المعتمدة لتنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي بترتيب الأولويات عند تجهيز مختلف أنواع المؤسسات التعليمية (الابتدائية منها، والإعدادية، والتأهيلية). كما لم يتم توجيه هذه العملية لا نحو التعليم الابتدائي، من خلال اعتماد مقاربة تصاعدية، و لا نحو الثانويات، عبر اللجوء إلى مقاربة تنازلية. و يقدم الجدول التالي ملخصاً عن نسب التجهيز بالقاعات متعددة الوسائط و الحقائق متعددة الوسائط حسب نوع المؤسسة.

الجدول رقم 23: نسب تجهيز المؤسسات التعليمية العمومية بالقاعات متعددة الوسائط و الحقائق المتعددة الوسائط

المؤسسات الثانوية	المؤسسات الإعدادية	المؤسسات الابتدائية	
1027	1835	7643	العدد الإجمالي للمؤسسات
775	498	1062	العدد الإجمالي للمؤسسات المجهزة بالقاعات متعددة الوسائط
% 75,5	% 27,1	% 13,9	نسب التجهيز بالقاعات متعددة الوسائط
650	103	6457	العدد الإجمالي للمؤسسات المجهزة
% 63,3	% 5,6	% 84,5	نسب التجهيز بالحقائب متعددة الوسائط

المصدر: وزارة التربية الوطنية

و قد فاقم التأخير الحاصل في وضع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا المقاربة المتبعة، التفاوت الزمني الحاصل في التجهيز بين المؤسسات التعليمية، و بالتالي في اكتساب المعلومات والمعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال إن بين جهات الوطن أو بين فئات التلاميذ و المدرسين ذوي المستوى الدراسي الواحد، علاوة على انقطاع عملية تعلم التلاميذ من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل بين المستويات المختلفة للمؤسسات.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

ينبغي الإشارة إلى أن حلول التجهيز التي وقع عليها الاختيار كانت تهدف إلى خدمة الأسلاك التعليمية الثلاث تدريجياً، وذلك على الرغم من الصعوبات التي واجهتها الوزارة سنة 2011 خلال المشاورات مع الفاعلين المحليين في مجال الاتصالات. وفي ما يتعلق بالمرحلة الأخيرة من البرنامج، يتضح من الجدول أن نسبة تجهيز الابتدائي بالحل المناسب لهذا السلك (حقائب متعددة الوسائط) وصلت إلى 84%. أما بالنسبة للسلكين الإعدادي والثانوي، فقد بلغت نسب تجهيز القاعات متعددة الوسائط على التوالي 32% و 76%.

ث- قصور الرؤية في مجال اقتناء الموارد الرقمية

أنفقت وزارة التربية الوطنية حوالي 60 مليون درهم لاقتناء الموارد الرقمية. بيد أن ما يقرب من 90% من الموارد الرقمية جرى اقتنائها في إطار شراء رخصة استغلال مقرونة بترجمة المصدر حتى يتوافق مع البرنامج الدراسي المغربي. إضافة إلى ذلك، حدد سعر الاقتناء وفقاً لعدد المؤسسات التعليمية من دون أن يكون للإدارة الحق في الحصول على شفرات الموارد الرقمية في حال ما إذا أرادت إدخال التعديلات أو التحسينات المحتملة عليها.

ج- غياب شبكة معلوماتية موحدة خاصة بمنظومة التعليم

لم يتم ربط التجهيزات التي جرى اقتنائها وتثبيتها في إطار تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي (قاعات متعددة الوسائط، عربات متعددة الوسائط، حقائب متعددة الوسائط، حواسيب شخصية موجهة للاستعمال المدرسي، الخ) في إطار شبكة معلوماتية موحدة تربط مؤسسات التعليم العمومي بعضها ببعض. وقد ترتب عن غياب شبكة موحدة ومؤمنة تربط الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالنيابات التابعة لها وبمختلف المؤسسات التعليمية من جهة، وبالمصالح المركزية للوزارة من جهة أخرى، فوضى في استعمال معدات الاتصال. ويذكر في هذا السياق أنه، بالإضافة إلى وسائل الاتصال التي تم اقتنائها برسم تنفيذ البرنامج المذكور آنفاً، توجد معدات للاتصال الهاتفي في القاعات متعددة الوسائط أنشأتها سابقاً الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين²⁰. وعلاوة على ذلك، فقد تم وضع وسائل الاتصال عبر الهاتف ("وانا" و/ أو "ميديتل") رهن إشارة كافة مديري المؤسسات التعليمية في إطار منصة النظام المعلوماتي للإدارة المدرسية، كما جرى أيضاً تزويد المفتشين التربويين بوسائل الاتصال بالهاتف وشبكة الإنترنت. وقد نجم عن تعدد نقاط الاتصال بالإنترنت

²⁰- تقرير مراقبة تدبير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة (التقرير الخاص للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2011).

مصاريق إضافية يصعب تقدير مبالغها نظرا لتعدد الجهات المتدخلة و مصادر التمويل، ناهيك عن المشاكل المرتبطة بالتسيير و سلامة الأنظمة المعلوماتية و جودة خدمات التوصيل التي لا تبعث على الرضى.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

تجدد الإشارة إلى أن ربط القاعات متعددة الوسائط بشبكة الإنترنت موجه للاستعمال التربوي من قبل المدرسين والتلاميذ. وقد مكن مشروع وضع النظام المعلوماتي للإدارة التربوية²¹ من تجهيز مديري المؤسسات التعليمية بمفاتيح الاتصال من فئة الجيل الثالث (G3) لضمان سلاسة تدفق المعلومات بين مختلف مؤسسات التعليم والإدارات (المركزية، و الجهوية، و الإقليمية) من جهة، و من جهة أخرى عملت الأكاديميات الجهوية للتعليم والتكوين على تجهيز المفتشين التربويين لتمكينهم من تنفيذ مهام التأطير والتقييم.

من ناحية أخرى، وقع اختيار وزارة التربية الوطنية خلال المرحلة الأخيرة من تجهيز 6500 مدرسة ابتدائية (خلال شهر ماي 2013) على إحداث نقطة اتصال على مستوى إدارة المدرسة لخدمة المشاريع التعليمية (برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي) و الإدارية (منظومة التدبير المدرسي "مسار" . .) لأن الاختيار السابق القاضي بتجهيز المدارس الابتدائية بحقائب متعددة الوسائط يتيح إرساء هذه المنصة المعلوماتية.

- تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يسجل المجلس الاتجاه الجديد لتوصيل المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت. ومع ذلك، يبقى من الضروري إعادة النظر في مختلف نقاط التوصيل القائمة مسبقاً بغية تحسين الجودة و خفض التكاليف.

لقد كان من شأن إنشاء شبكات معلوماتية جهوية و شبكة موحدة أن يجعلها من الممكن اللجوء داخل المؤسسات التعليمية إلى استخدام الزبائن النخيفة²² كحواسيب.. فقد كان هذا التوجه الاستراتيجي في التنفيذ كفيلا بالاقتراب بشكل كبير في صرف الميزانيات اللازمة لتنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي، فضلاً عن التقليل من الجهود المبذولة في مجال إدارة و تدبير الحظيرة المعلوماتية. و من هذه الزاوية، ينبغي أن نشير إلى أن تكلفة التوفر (نفقات الاقتناء و الإدارة و الصيانة) على جهاز زبون نحيف ، تقل بحوالي 60% مقارنة بزبون ثقيل ذي ذاكرة مكثفة و برامج خاصة به تقدم وظائف معقدة و تعالج بطريق مستقلة، إضافة إلى حاجته إلى التحديث المستمر و الصيانة²³.

²¹ SIAS (Système d'Information de l'Administration Scolaire).

²² زبون نحيف: حاسوب ذو مواصفات دنيا تنفذ مهام العرض الوحيد و تدار قاعدة بياناتها انطلاقاً من جهاز خادم مركزي

²³ زبون ثقيل: حاسوب ذي ذاكرة مكثفة و برامج خاصة به تقدم وظائف معقدة و تعالج بطريق مستقلة، إضافة إلى حاجته إلى التحديث المستمر و الصيانة

ح - إدماج محدود للتطبيقات ذات المصادر المفتوحة

خلافًا لإجراءات التحفيز التي لجأت إليها بلدان أخرى، مثل فرنسا و سويسرا و كندا، للحث على استعمال البرمجيات الحرة و المنظومات ذات "المصدر المفتوح"، لا سيما تلك المستخدمة في مجال التربية و التعليم، ركّز برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي على عمليات اقتناء البرمجيات الاحتكارية ذات التكلفة المرتفعة. و قد بلغ إجمالي نفقات شراء خدمات البرمجيات الاحتكارية خلال المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج المذكور ما يناهز 43.7 مليون درهم²⁴، و هو ما يعادل 14% من الميزانية الإجمالية المرصودة لهذه المرحلة.

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

ينبغي التأكيد في هذا السياق على أنه أثناء تنفيذ المرحلة الأخيرة من برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي وقع الاختيار على تجهيز المؤسسات التعليمية بالحواسيب ذات التطبيقات المبسطة و الاقتصادية و الفعالة (و هو الاختيار الذي تقرر بالفعل خلال سنة 2011 بعد إلغاء المشاورات بشأن تنفيذ المرحلة الثالثة من هذا البرنامج مع الفاعلين المحليين في قطاع الاتصالات). و كان هذا الخيار قد صار ممكنا لأن الحاسوب ذو المتطلبات الدنيا كان قد تطور و أصبح قادرا على توفير أنظمة تشغيل مماثلة لوظائف القاعات متعددة الوسائط و مناسبة للمتطلبات التربوية(من قبيل التقاسم الآني للموارد الرقمية و توصيل ما بين 15 إلى 20 جهاز حاسوب بشبكة الإنترنت). و هذا التطور التقني و المادي كان كفيلا بالمساعدة على تنفيذ المرحلة الأخيرة من البرنامج المشار إليه بأسعار مخفضة، مع مراعاة المتطلبات التربوية.

من ناحية أخرى، لم تقدم طلبات العروض المتعلقة ببرنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات التعليمية أية توجيهات بخصوص اقتناء البرمجيات الاحتكارية، حيث أن طلبات العروض كانت مفتوحة أمام كافة أشكال البرمجيات.

كما أعدت الوزارة سياسة تروم إدماج البرمجيات الحرة؛ و في هذا السياق، يسهر المركز المغربي الكوري للتكوين في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال التربية و المختبر الوطني للموارد الرقمية على تنفيذ مشاريع تجريبية نموذجية و تشجيع استخدام البرمجيات من خلال عقد لقاءات في هذا الشأن أ يوم خميس من كل شهر. و بالإضافة إلى ذلك، فإن بوابة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التابعة لوزارة التربية الوطنية صممت بدورها على منصة مفتوحة المصدر ("دروبال"، وهو برنامج يتيح إمكانية نشر و إدارة و تنظيم تشكيلة عريضة من المحتويات على أي موقع متواجد على شبكة الإنترنت).

²⁴- صفحة التجهيز بمعدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المرصدة مع شركة "بول/Bull" تحت رقم 2006/9 ، و كذا الصفقة المرصدة تحت رقم 2006/ 10 مع شركة "وينكور نكسدورف"، و الملاحق التعديلية الخاصة بالصفقتين.

خ - المخاطر الصحية لتقنية الربط اللاسلكي بالإنترنت في المؤسسات التعليمية

إن تركيب الشبكة اللاسلكية في القاعات متعددة الوسائط لا يتوافق مع مبدأ الاحتياط الصادر عن منظمة الصحة العالمية بالنظر إلى الآثار الصحية المترتبة عن التعرض للحقول الكهرومغناطيسية المنبعثة من هذه الشبكة، لاسيما بالنسبة لتلاميذ السلك الابتدائي. فقد وجه تحذير رسمي في عدة دول، مثل إنجلترا و ألمانيا و النمسا، ينصح بعدم استعمال تقنية الشبكات المعلوماتية اللاسلكية. كما قررت المكتبة الوطنية في فرنسا بدورها تطبيق مبدأ الاحتياط واختارت كبديل عنه الربط السلكي بشبكة الإنترنت. و من هذه الزاوية، و وفقاً لنفس المبدأ، صادقت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي سنة 2011 على القرار 1815 الذي تقرر بموجبه اتخاذ عدة تدابير للحد من التعرض للحقول الكهرومغناطيسية. و قد تضمن هذا القرار فقرة خصصت لحماية الأطفال، حيث يؤكد على ضرورة إيلاء الأولوية في ولوج الأطفال بشكل عام، خاصة في المدارس وقاعات الدرس، إلى شبكة الإنترنت من خلال استعمال أنظمة الربط السلكية [. .] ."

- الرد الذي أدلت به كل من وزارة التربية الوطنية و الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات:

أفادت كل من وزارة التربية الوطنية و الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات في ردهما عن المخاطر الصحية لتقنية الربط اللاسلكي أن طلب العروض الخاص بتثبيت تقنية الربط بشبكة الإنترنت كان مفتوحاً، لذا كان يتضمن إمكانية وضع شبكة لاسلكية أو سلكية على حد سواء. من ناحية أخرى، لم يتم إرسال أية توصية في هذا الشأن من قبل السلطات الصحية إلى وزارة التربية الوطنية [. .] .

و علاوة على ذلك، و وفقاً للقرار الجاري به العمل، المتعلق بالأجهزة ذات الطاقة الضعيفة و المدى القصير، فإن قوة الإشارات المنبعثة من الشبكة اللاسلكية في الأماكن الداخلية، و وفقاً للطريقة التي اعتمدت في تثبيت هذه الشبكة في القاعات متعددة الوسائط لدى تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات التعليمية، لا تتعدى 100 مليواط. وبالتالي فإن هذه القوة تتوافق مع المستويات المرجعية المحددة من لدن اللجنة الدولية للوقاية الإشعاعية في شأن تأثيرات الإشعاعات غير المؤينة المنبعثة من أجهزة البث اللاسلكي، على النحو المحدد في دورية وزارة الصحة رقم 21 الصادرة بتاريخ 22 ماي 2003 [. .] .

-تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

يؤكد المجلس أن الدورية المذكورة الصادرة في 2003 غير كافية لتبديد هذه المخاوف، لا سيما وأنها أشارت إلى ضرورة سن قوانين تتعلق بالتوافق الكهرومغناطيسي عند التعرض لهذه الإشارات اللاسلكية.

د - تدير محدود لبرنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي

لوحظ تعدد في الهيئات المتدخلة في عملية تكوين و إدخال الموارد الرقمية، علاوة على وجود تداخل في مهامها. فإلى جانب المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب²⁵، يوجد أيضاً المختبر الوطني للموارد الرقمية، و المركز المغربي الكوري للتكوين في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مجال التربية، و المرصد الوطني لتتبع تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم، و كلها هيئات غير مذكورة في الهيكل التنظيمي لوزارة التربية الوطنية، كما أنها لا تتوفر على اختصاصات واضحة و تنعدم لديها سبل التنسيق فيما بينها.

، و قد ظل استغلال المختبر الوطني للموارد الرقمية، منذ إحداثه في شتنبر 2009 دون المستوى المطلوب، حيث لم يتمكن لا من تطوير موارد رقمية خاصة به، و لا من المشاركة في الحصول عليها، بالرغم من لجوءه إلى توظيف انتقائي لعشرات الأطر و استفادته من عملية تجهيز تطلبت ميزانية تزيد عن 3,2 مليون درهم²⁶.

و في هذا السياق لوحظ عقب الزيارة التي نظمت يوم 30 ماي 2013 إلى المركز المذكور أن 43% من المعدات التي تم اقتنائها لا تزال في المخزن ولم يتم استعمالها بتاتاً.

من جهة أخرى، لم يتمكن المركز المغربي الكوري للتكوين في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مجال التربية الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية شراكة موقعة بين وزارة التربية الوطنية و الوكالة الكورية للتعاون الدولي و دعم مالي قدره 30 مليون درهم، من تكوين سوى 1023 مدرس خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، و هي نسبة اشتغال ضعيفة مقارنة بقدراته²⁷ و بالتجهيزات المتوفرة لديه.

²⁵- يعتبر المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب مديرية مركزية تابعة لوزارة التربية الوطنية.

²⁶- صفقة تحت رقم 2010/8 مبرمة مع شركة "لاني/LANNET" بمبلغ قدره 1755600,00 درهم، و صفقة رقم 2010/7 مبرمة مع شركة "ميكمانت/MICMAINTE" بمبلغ قدره 1 517 760,00 درهم.

²⁷- دورية الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية الصادرة بتاريخ 26 غشت في شأن تتبع تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات التعليمية العمومية(المجال 1، المشروع P10-E1، إدماج تقنيات الإعلام و التواصل وكذا التجديد في التعلّمات) التي تنص على قدرة المركز استقبال 100 مستفيد من التكوين أسبوعياً.

ذ- قصور في تدبير حظيرة الآليات المعلوماتية

تثير عمليات تدبير الحظيرة المعلوماتية (صيانة أجهزة الحاسوب وتصفيتها من الفيروسات والبريد العشوائي) المتعلقة بتنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي، والمتكونة من ما يزيد عن أربعين ألف (40000) جهاز حاسوب الملاحظات التالية:

- تعدد طرق عمليات الإبلاغ عن تعطل أجهزة الحاسوب، واعتمادها على متعهدي خدمات الإصلاح والصيانة خلال المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي؛

- تعدد منصات التصفية (برامج الحلول الأمنية والتصفية من الفيروسات ورسائل التصيد، من قبيل "ويب سنس"، و"ماكافي"، و"ويب واشر"²⁸، وغيرها من برامج الإدارة الآمنة لأجهزة الحاسوب)، واعتمادها على الفاعلين المحليين في قطاع الاتصالات، واختلاف سياسات التصفية من البرامج والملفات الضارة، علاوة على غياب التكوين في هذا المجال، ما ترتب عنه تدني ومحدودية استغلال هذه المنصات، علماً بأن النفقات السنوية المتعلقة بخدمات تصفية هذه الحظيرة (من الفيروسات ورسائل المزعجة والبرامج الضارة. .) بلغت 4,2 مليون درهم؛

- الافتقار إلى نظام تتبع موحد لتقييم عمليات التصفية، ومراقبة فعاليتها، وقياس معدلات استخدام شبكة الإنترنت والتجهيزات التي تم وضعها؛

- قصور في الأسلوب المتبع في الربط بشبكة الإنترنت وفي حلول تصفية أجهزة الحاسوب. فقد إستخلص من تصريحات موظفي مصلحة التصفية أنهم لا حظوا خلال تفقدهم للحظيرة المعلوماتية في المؤسسات التعليمية أن النفاذ إلى شبكة الإنترنت كان يتم أحيانا من دون استخدام جهاز التوجيه المثبت، ومن ثم من دون المرور عبر منصة التصفية.²⁹ التي تم تجاهلها من قبل العديد من المؤسسات³⁰.

²⁸ WebSense, McAfee, Webwasher-

²⁹ تم تثبيت منصة حلول الاتصالات الآمنة (Solutions Communicantes Sécurisées) سنة 2011، خلال المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي، وهي موجهة لتتبع الخدمة وضمان استمراريتها.

³⁰ تقرير مراقبة تدبير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة (التقرير الخاص للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2011).

- الرد الذي أدلت به وزارة التربية الوطنية:

تجدر الإشارة إلى أنه منذ انطلاق عملية تجهيز المؤسسات التعليمية، وضعت وزارة التربية الوطنية داخل إدارة منظومة المعلومات خطأً ساخناً خاصاً بالإبلاغ عن حالات عطل أجهزة الحاسوب (حيث تم تلقي أزيد من 2300 إبلاغ) ووافقت الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين بإجراءات الإبلاغ و التتبع (يتم تحريره حسب النموذج التالي: "محور البنية التحتية: مكتب المساعدة: الإجراء . . . المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي").

و أثناء تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المذكور، تم تحسين خدمات الخط الساخن عبر إدخال تطبيق خاص (حلول الاتصالات الآمنة) يتيح تقديم البلاغات عن حالات تعطل أجهزة الحواسيب و الربط بشبكة الإنترنت (يتم تحريره حسب النموذج التالي: "محور البنية التحتية: مكتب المساعدة: الإجراء . . . المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات التعليمية العمومية") [. . .].

- تدني نسب استعمال الوسائل المعلوماتية

يكمن الهدف الأولي من تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي في استعمال التلاميذ للوسائل المعلوماتية، و ذلك حسب معدل الاستعمال الأسبوعي التالي: ساعة واحدة بالنسبة لتلاميذ السلك الابتدائي، و ساعتان اثنتان لتلاميذ السلك الثانوي الإعدادي، و ثلاث ساعات في الثانوي التأهيلي.

و من أجل تقييم استعمال الوسائل المعلوماتية التي جهزت بها المؤسسات التعليمية خلال المرحلة الأولى من برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي، أبرمت اللجنة التوجيهية بتاريخ 2007/12/27 الصفقة رقم 2007/32 مع شركة الاستشارات لتكنولوجيا المعلومات بمبلغ 780.000 درهم. و قد أجريت الدراسة الخاصة بهذا المشروع خلال الفترة المتراوحة ما بين شهري مارس و أبريل 2008.

و تلخص أهم نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- وجود مدة زمنية تتراوح ما بين 6 أشهر و 12 شهراً تفصل تاريخ تجهيز القاعة عن موعد الشروع في استغلالها:

- 25% من القاعات المجهزة مغلقة بالكامل؛

- القاعات المشغلة (75% من العدد الإجمالي للقاعات المجهزة) مفتوحة 3,2 أيام في الأسبوع؛

- لا يتجاوز الاستخدام الفعلي للقاعات متعددة الوسائط نسبة 18%؛

- لا يستفيد من هذه القاعات سوى 29 % من العدد الإجمالي لتلاميذ المؤسسات العمومية؛

- بلغ معدل مدة الاستخدام بالنسبة لكل تلميذ (من دون احتساب تلاميذ المؤسسات التي توجد قاعات المعلومات بها مغلقة بالكامل) 18 دقيقة في الأسبوع فقط في السلك الابتدائي و 19 دقيقة في السلك الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. وهذه النسب أدنى بكثير مقارنة مع الأهداف المرسومة، وهي على التوالي ساعة واحدة، وساعتان اثنتان وثلاث ساعات بالنسبة للأسلاك الثلاثة.

ووفقاً لنفس الدراسة، يُعزى السبب في الاستعمال المتدني لهذه التجهيزات على وجه الخصوص إلى عدم وجود عدد كاف من الموظفين في المؤسسات التعليمية، وإلى عدم إشراك هؤلاء في السهر على التجهيزات الموجودة بالمؤسسات، فضلاً عن النقص في التكوين على استخدام معدات التكنولوجيا والاتصال المتوافرة، حيث خلصت الدراسة إلى حصول تأخر في التكوين مقارنة بتعميم هذه التجهيزات على مؤسسات التعليم.

كما أظهرت دراسة أخرى أجرتها مديرية برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي في مارس 2012 أن نسبة استخدام الحقائق متعددة الوسائط التي جهزت بها المؤسسات التعليمية خلال سنة 2011 جد مرتفعة في بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، حيث تفوق 80%، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير (82%)، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس-تافيلالت (94%). لكن نسب استخدام القاعات متعددة الوسائط تظل متدنية حيث لا تتعدى 20% (21% في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، و 16% في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس - تافيلالت).

وفي نفس السياق، وفي إطار مهمة رقابة التدبير التي أجازها المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2011 على صعيد الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة، لوحظ أن غالبية القاعات التي تمت معاينتها، والتي جرى تجهيزها في إطار تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي (21 مؤسسة)³¹، كانت لا تستعمل في أغلب الأحيان وتوجد في حالة يرثى لها بسبب تدني النظافة والصيانة والتتبع.

³¹ باستثناء القاعات متعددة الوسائط الموجودة بثانويتي فاطمة الفهريّة (آسفي) وجابر بن حيان (اليوسفية) التي كانت تستعمل أثناء حصص مادة المعلومات.

وعلاوة على ذلك، فقد أكد تقرير أعدته نيابة وزارة التربية الوطنية بالجديدة في شهر نونبر 2011 نفس الملاحظات. فمن بين 39 مؤسسة تعليمية تم تفقدها، كانت معظم القاعات في مؤسسات السلك الابتدائي، المجهزة في إطار تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم العمومي، غير مستغلة، في حين أن قاعات السلكين الثانوي الإعدادي و الثانوي التأهيلي لم تكن تستغل سوى أثناء حصص مادة المعلومات. و من جهة أخرى، يشير التقرير أيضاً إلى أن القاعات المجهزة في ثلاث مؤسسات تعليمية طالتها عمليات السرقة³².

ومن ناحية أخرى، يستفاد من مخرجات منصة التصفية لشركة إتصالات المغرب لدى مصلحة التصفية بوزارة التربية الوطنية، أن المدة الإجمالية للاتصال عبر شبكة الإنترنت خلال الفترة المتراوحة من 29 أبريل إلى 26 ماي 2013 بلغت 50342 ساعة ربط أنجزت عبر 3855 عنوان IP و انطلاقاً من 1351 قاعة متعددة الوسائط. مما يعني أن الفترة الزمنية لاستعمال القاعة متعددة الوسائط الواحدة خلال أربعة أسابيع لا تتجاوز 37,3 ساعة (50342 ساعة / 1351)، أي بنسبة استعمال يومي قدرها 1,69 ساعة لكل قاعة متعددة الوسائط (37,3 ساعة / 4 أسابيع / 5,5 أيام).

2.1.IX برنامج "نافذة" (المحور الأول- الإجراء الثالث)

يندرج برنامج "نافذة"، الذي كان قد تقرر تنفيذه في أعقاب الاجتماع الخامس للجنة الخدمة الأساسية للمواصلات المنعقد بتاريخ 26 ديسمبر 2007، في إطار الشطر الثالث من برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي، وذلك بموجب القرار الذي اتخذته اللجنة المذكورة في اجتماعها الأول، والقاضي بـ"توسيع الشبكة فائقة السعة النطاقية". ويكمن الهدف منه في تمكين المدرسين من استعمال شبكة الإنترنت خارج المؤسسات التعليمية. أما عملية تمويله فيتحمّلها ثلاثة متدخلين، وهم صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، ومؤسسة محمد السادس للهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، و وزارة التربية الوطنية (راجع الملحق 6)، حيث رصدت لذلك ميزانية بمبلغ 424 مليون درهم. و بموجب القرار الذي تم اتخاذه في هذا الشأن، يتحمل صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات دعم اشتراكات المدرسين في الربط بشبكة الإنترنت بمبلغ 25 درهما شهرياً لكل مشترك على مدى ثلاث سنوات. إلا أن قرار اللجنة المذكور لم يحدد لا ميزانية الدعم، و لا الحد الأقصى لعدد المستفيدين،

³²- وهذه المؤسسات هي على التوالي "السعادة"، و "الحويرة" و "سيدي إمام محمد موسى"

و لا حتى المعايير المعتمدة للاستفادة من هذا الدعم. ولم يتم التمكن من معرفة العدد الإجمالي للمستفيدين من برنامج "نافذة" إلا خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 26 مارس 2009، حيث أوضح حينها مدير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن البرنامج يشمل خدمة 100 000 منخرط بمؤسسة محمد السادس للهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين.

وعقب ذلك، وبطلب من المؤسسة المذكورة، تمت الموافقة من قبل رئيس لجنة الخدمة الأساسية على الزيادة في قيمة الدعم و الرفع من عدد المستفيدين من البرنامج، حيث انتقل مبلغ الدعم إلى 40 درهماً شهرياً لكل منخرط، فيما أصبح عدد المستفيدين 150.000 مدرس بدلاً من 100.000³³.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار السالف الذكر لرئيس اللجنة، الذي تمت الموافقة عليه بموجب القرار رقم 1/2009/10 الذي اتخذته لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، لم يكن متماشياً مع النظام الداخلي لها و الذي اعتمده بتاريخ 5 سبتمبر 2005.

- الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:

تجدر الإشارة إلى أن قرار الزيادة في عدد المستفيدين من عملية الاشتراك في الربط بشبكة الإنترنت من خلال برنامج "نافذة" من 100.000 إلى 150.000، و الدعم المالي من 25 إلى 40 درهماً، قد إتخذ من قبل الوزير الأول بصفته رئيس لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات [..].

من جهة أخرى، بلغ عدد المستفيدين من هذه العملية 149.596 منخرط. ولو كان زيد في سقفها، لكانت قد عرفت نجاحاً أكبر، الا أنه من خلال تحليل العدد الإجمالي للمستفيدين يتضح أن نسبة المنخرطين الجدد للإنترنت في إطار هذا البرنامج لا تتجاوز 48%³⁴.

³³- يبلغ عدد موظفي وزارة التربية الوطنية المستفيدين من هذا البرنامج أزيد من 230 000 منخرط في مؤسسة محمد السادس للهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين.

³⁴- تقديم وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي، (تطور تكنولوجيا المعلومات في المغرب"، فعالية يوروميد2، عمان، الأردن، 4 نونبر 2008.

3.1.IX برنامج "إنجاز": (المحور الأول- الإجراء الرابع)

بناء على طلب موجه من لدن وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة اتخذت لجنة تدبير الخدمات الأساسية للاتصالات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 مارس 2009 قراراً تحت رقم / 1/2009/12 يقضي بتخصيص ميزانية قدرها 246 مليون درهم لمشروع "جهاز الحاسوب الشخصي للطالب" خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 بغية تجهيز ما يناهز 80 000 طالب.

وتتألف معدات التجهيز (الحزمة الأساسية لخدمة الطالب) من جهاز حاسوب محمول وخدمة اشتراك بشبكة الإنترنت ذات الصبيب العالي. وتبلغ القيمة القصوى للدعم المقدم من لدن صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات 3100 درهم لكل طالب محددة في 75% من قيمة الاشتراك السنوي و / أو 75% من المبلغ الإجمالي من ثمن اقتناء جهاز حاسوب محمول و اشتراك لمدة سنة.

وقد تم الرفع من قيمة المبلغ المقدم برسم برنامج "الحاسوب الشخصي للطالب"، الذي تحولت تسميته إلى برنامج "إنجاز"، و ذلك بقرار من رئيس اللجنة المذكورة آنفاً، كما يشير إلى ذلك محضر اجتماع لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات المؤرخ في 24 يونيو 2010، حيث انتقل مبلغ الدعم من 3100 إلى 3600 درهم، أي بزيادة نسبة قدرها 16%. و الحالة هذه، فإنها لا أن المادة الرابعة مكررة من القانون الداخلي للجنة التدبير المذكورة، كما جرى تعديله بتاريخ 26 مارس 2009، لا تمنح لرئيسها صلاحية الرفع من قيمة الدعم سوى بنسبة 10% كحد أقصى و في ظروف جد محدودة.

و خلال نفس الاجتماع المشار إليه آنفاً، قررت لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، بناء على اقتراح وزارة التعليم العالي، تمديد الاستفادة من برنامج "إنجاز" إلى طلبة سلك الدكتوراه البالغ عددهم 4700 طالب. كما اتخذت اللجنة ذاتها خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 يوليو 2011، بناء على اقتراح وزارتي التربية و التعليم والصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة، القرار رقم 10 / 2011/1 القاضي بتعميم برنامج "إنجاز" على كافة تلاميذ السلك الثاني الجامعي البالغ عددهم 117.700 طالب خلال السنوات الثلاث المتبقية من مدة دراستهم، و من ثمة الزيادة في الميزانية المرصودة لهذا البرنامج من قبل صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات من 246 مليون درهم إلى 416 مليون درهم.

ويقدم الجدول المرفق ضمن الملحق 7 ملخصاً عن الميزانية، وعن العدد المتوقع للطلبة، و كذا الطلبة المستفيدين خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

ومن الجدير بالذكر، أن التغييرات المتتالية المذكورة أعلاه، والمتعلقة بالعدد الإجمالي للأشخاص المستفيدين و مبلغ الدعم، تدل عن قصور في التخطيط الأولي للبرنامج.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه في أعقاب التحقق من العروض المقدمة من لدن شركتي "إتصالات المغرب" و"ميديتل" في شأن تنفيذ النسخة الرابعة من برنامج "إنجاز"، لوحظ أن الفاعلين في قطاع الاتصالات لم يبذلوا ما يكفي من الجهود قصد تخفيض الأسعار³⁵. فبالنسبة للإعلان عن ، كما اقتضت المنافسة المتعلقة باقتناء أجهزة الحاسوب على مشاركة الفاعلين المحليين في قطاع الاتصالات فقط بدلاً من تعميمها على جميع الشركات العاملة في قطاع بيع أجهزة الحاسوب. وقد ترتب عن ذلك عملية تنافس محدودة لم تسمح بتخفيض فعلي للأسعار بالنظر إلى وجود أعداد هائلة من الطلبة المعنيين بعروض برنامج "إنجاز". فخلافاً لعمليات مماثلة نظمتها كبريات الشركات المصنعة لأجهزة الحاسوب على المستوى الدولي (من قبيل "إنتل"، و"ديل"، و"هيولت باكار"، و"سيسكو"، وغيرها)، لتشجيع الطلاب والتلاميذ على استخدام واقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عبر تخفيضات يمكن أن تصل عند اقتناء معدات عالية الجودة إلى 50%، وإلى ما بين 20 و 35% عند شراء معدات ذات جودة متوسطة، مقرونة في الحالتين بمدة ضمان تصل إلى 3 سنوات، لم يسع برنامج "إنجاز" إلى إقامة شركات مربحة ومفيدة مثل تلك التي أقدمت عليها هذه الشركات العالمية.

وفيما يتعلق بجودة الخدمة، ينبغي الإشارة إلى المشكل الناجم عن تعدد نقاط الربط بالإنترنت ومستعملي الشبكة في بعض الأماكن، ما ترتب عنه حالة تشبع لنقاط التوصيل بالشبكة العنكبوتية، وبالتالي حصول تدهور في جودة هذه الاتصالات، حيث أبان استطلاع أجراه قطاع التعليم العالي على عينة من 2500 طالب أن 92% منهم عبروا عن عدم رضاهم عن جودة الربط بشبكة الإنترنت.

³⁵ عرضت شركة الاتصالات "ميديتل" تخفيضاً نسبته 8%، حيث أصبح سعر الاشتراك الشهري بالنسبة لعموم الجمهور 120 درهماً، و 110 درهماً بالنسبة للطلبة.

- الرد الذي أدلت به الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات:

ينبغي التأكيد على ما يلي:

- [. .] وفقاً للمرسوم رقم 2-97-1026، كما تم تعديله و تتميمه، وكذا المراسيم المتعلقة بالمصادقة على دفاتر التحملات الخاصة لإنجاز مهام الخدمة الأساسية للمواصلات، لا يمكن أن يشارك في تنفيذ برنامج "إنجاز" سوى الفاعلون المحليون في قطاع الاتصالات. وعلى هذا الأساس، لا يمكن فتح المشاورات بشكل مباشر مع الشركات العاملة في مجال بيع المعدات المعلوماتية لأنها غير مكلفة بإنجاز مهام الخدمة الأساسية للمواصلات، كما أنها لا تساهم مالياً في مهام و تحملات هذه الخدمة.

- حتى يتسنى للطلبة الذين اكتتبوا اشتراكات برسم برنامج "إنجاز" الاستفادة من صبيب انترنت يستجيب لإنتظاراتهم، وسعيًا منها إلى تحسين جودة الربط بشبكة الإنترنت، قررت لجنة تدبير برنامج الخدمة الأساسية للمواصلات تنفيذ برنامج "الشبكة العنكبوتية الجامعية" الذي يكمن في تجهيز 108 مؤسسة جامعية (من دون احتساب مقرات رئاسة الجامعات) و 25 حي جامعي، بشبكة أنترنت لاسلكية في الهواء الطلق لمدة ثلاث سنوات، من خلال دعم مالي بقيمة 125 مليون درهم يقدمه صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات.

- الرد الذي أدلت به وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر:

تقرر حينها تحديد موعد لعقد لقاء مع مختلف الفاعلين في قطاع الاتصالات لتحسيسهم بأهمية خلق شراكات مع الشركات المصنعة لأجهزة الحاسوب و معدات الربط بشبكة الإنترنت بغية تخفيض أسعار حزم الخدمات التي تقترحها، بالنظر إلى أن الآلية المعتمدة في تدبير صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات لا تسمح، وفقاً للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، عبر الاتصال مباشرة بالشركات المصنعة.

-تعقيب المجلس الأعلى للحسابات:

فيما يتعلق بالخدمة الأساسية للمواصلات، يؤكد المجلس على أن المادة 13 المكررة مرتين من القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد و المواصلات، كما تم تغييره و تتميمه بالقانون 55-01، تنص على أنه "يمكن منح تراخيص خاصة، بعد إعلان عن المنافسة طبقاً للمادة 11، لإنجاز مهام الخدمة الأساسية المشار إليها في البندين 2 و 3 من المادة 13 المكررة أعلاه". كما تنص المادة نفسها على أنه يتم تحديد كفاءات المشاركة و إنجاز مهام الخدمة الأساسية للمواصلات وفق نص تنظيمي.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة الأولى من المادة 10.3 من المرسوم رقم 2-97-1026 الصادر في 25 فبراير 1998 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العامة للمواصلات، كما تم تغييره و تتميمه بالمرسوم رقم 2-05-771 الصادر في 13 يوليوز 2005 تنص على أنه "تمنح تراخيص خاصة لإنجاز مهام الخدمة الأساسية المشار إليها في الفقرتين 2 و 3 من المادة 13 المكررة من القانون المذكور (96-24 بعد إعلان عن المنافسة مفتوح أمام متعهدي الشبكات العامة للمواصلات المرخص لهم و كذا لمتعهدين جدد".

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي تمت توسعة مجال التنافس في مجال تجهيز القاعات متعددة الوسائط ليشمل شركات بيع المعدات الإلكترونية ("وينكور" و "بول") التي أنجزت بالفعل الخدمة المذكورة. ويستنتج مما سبق أن تنفيذ مهام الخدمة الأساسية لا يقتصر على مشاركة الفاعلين في قطاع الاتصالات لوحدهم.

4.1.IX البرنامج المتعلق بإحداث "مراكز النفاذ المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات" (المحور الأول - الإجراء السابع)

تشكل مراكز النفاذ المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات المحور الثاني من برنامج تطوير الخدمة الأساسية للمواصلات الذي يكمن في إحداث مراكز مجتمعية لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من قبل المواطنين. كما أنه يندرج في إطار تنفيذ البرنامج الثاني المتعلق ب"إحداث المراكز المجتمعية للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال" الذي كان موضوع القرار رقم 03/05/01 الذي اتخذته لجنة تدير الخدمة الأساسية للمواصلات خلال الاجتماع الأول المنعقد بتاريخ 5 شتنبر 2005.

فأثناء الاجتماع الذي عقدته لجنة تدير الخدمة الأساسية للمواصلات بتاريخ 26 مارس 2009، موازاة مع الشروع في تنفيذ استراتيجيه المغرب الرقمي 2013، ذكّر المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بأن اللجنة سبق لها أن وافقت بالفعل على إحداث 750 مركزاً مجتمعياً للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات أتاح نشرها تقريباً خدمات المواصلات من المواطن. بيد أنه لم يتم تقديم قائمة بأسماء المراكز المجتمعية التي أنشئت قبل إطلاق الإستراتيجية المشار إليها آنفاً.

و بتاريخ 26 مارس 2009، اتخذت لجنة تدير الخدمة الأساسية للمواصلات القرار رقم 11/2009/1 قصد إحداث 400 مركز نفاذ مجتمعي، وذلك في إطار تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، بميزانية قدرها 80 مليون درهم. وقد تم تعزيز إجراءات تنفيذ هذا القرار عبر توقيع اتفاقية إطار بتاريخ 9 أكتوبر 2009 بين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، و وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة ووزارة الشباب و الرياضة تهدف إلى إدارة المحلات التي تأوي مراكز النفاذ المجتمعية.

وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى التأخير الحاصل في بدء تنفيذ المشاريع، إذ لم يتم إطلاق سوى 100 من بين 400 مشروع كان قد تقرر تنفيذها. علاوة على ذلك، فمن بين 100 مركز مجتمعي تم الشروع في تنفيذه، لم يتم إنجاز سوى 74 مركز ليست قيد التشغيل.

ووفقاً للمتدخلين في المشاريع المرتبطة بإحداث هذه المراكز، يعزى السبب في تأخر الفاعلين في قطاع الاتصالات في إنجاز الخدمات المسندة إليهم إلى صعوبة إيجاد المحلات التي تضم هذه المراكز. بيد أن هذه الملاحظة لا يمكن أن تفسر لوحدها الفرق الحاصل بين الأهداف والإنجازات، والذي يرجع على وجه الخصوص إلى عدم اهتمام كبار الفاعلين في قطاع الاتصالات بهذه المشاريع، وفي عدم الشروع في تنفيذ 75% من المراكز المجتمعية التي جرى التخطيط لإحداثها. وقد جاء القرار الذي اتخذته لجنة التدبير بتاريخ 14 مايو 2013، والقاضي بوقف تنفيذ هذا الإجراء واستعراض شروط أخرى مع شركائها لتنفيذه، في وقت متأخر البرنامج الذي سطر من قبل، ناهيك عن أن هذا القرار يشكل دليلاً على القصور الحاصل في التنسيق بين الشركاء الثلاثة، وهم وزارة الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة، ووزارة الشباب والرياضة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

2.IX برنامج "الحكومة الإلكترونية" (المحور الثاني)

يعد برنامج الحكومة الإلكترونية من بين المحاور الرئيسية التي تضمنتها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، حيث رصدت له ميزانية قدرها 2186 مليون درهم، أي بنسبة 42% من الميزانية الإجمالية المخصصة للإستراتيجية. ويكمن الهدف من إعداد هذا البرنامج في الاستجابة إلى احتياجات المرتفقين في مجال الخدمات المقدمة في إطار بوابة خدمات الحكومة الإلكترونية.

وقد اتسمت الإستراتيجية المعتمدة لتنفيذ هذا المحور بسعيها الطموح إلى إنجاز 42 مشروعاً ذا طابع تقابلي ومتكامل بحلول سنة 2013، في حين أن هذه الفئة من الخدمات تتطلب مستوى عالياً من التعاون لإعداد واعتماد المعايير اللازمة لتحقيقها هذا. وفي هذا الصدد، يتعين الإشارة إلى أنه إلى غاية متم شهر يونيو 2013، أي على بعد ستة أشهر من حلول أجل نهاية تنفيذ الإستراتيجية، لم يكن قد تمت الموافقة على مشروع الإطار العام للتشغيل البيئي وكذا على الميثاق المتعلق بشروط شغلية المواقع الإلكترونية الإدارية.

1.2.IX مشروع "بوابة الحكومة الإلكترونية"

يهدف هذا المشروع إلى تمكين المرتفق (مواطن أو مقاول)، الذي غالباً ما يكون مجبراً على الطواف على العديد من الإدارات لتكوين الملف الذي يرغب في الحصول عليه، من التوجه إلى إدارة واحدة لهذه الغاية، و التواصل معها سواء بسلك الطريقة العادية أو إلكترونية. و تتكلف الإدارة المعنية عندئذ بالاتصال بالإدارات الأخرى، التي تشترك معها عبر جهاز آمن لتبادل الرسائل، بغية طلب المعلومات اللازمة لإنجاز الخدمة المطلوبة.

إلا أن هذا المشروع شهد تأخراً ملحوظاً، حيث كان من المقرر تنفيذه في إطار الإستراتيجية السابقة "المغرب الإلكتروني 2010". وبالرغم من الأهمية التي يشكها بالنسبة للمواطن، فإنه لم يُعرض على لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات إلا خلال الإجتماع الذي عقده بتاريخ 28 مارس 2011، أي بعد مرور ثلاث سنوات على الشروع في تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. و بعد عرضه مقروناً بخارطة الطريق الخاصة به، صودق عليه خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 11 أكتوبر 2011. و قد تقرر إطلاقه في أبريل 2011 ليكتمل في دجنبر 2013 بميزانية قدرها 14 مليون درهم، إلا أن طلب العروض رقم 2012/10 المتعلق بتنفيذه لم يعلن عنه من قبل وزارة الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة في شهر يونيو 2013، و إلى غاية تاريخه، كانت الصفقة المتعلقة بهذا المشروع ما تزال قيد الإنجاز.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة (مديرية قيادة برنامج الحكومة الإلكترونية):

أشارت مديرية الاقتصاد الرقمي، ضمن الرد الذي أدلت به، إلى أن المشروع عرف تأخراً في التنفيذ بسبب طلب العروض الأول الذي لم يكمل بالنجاح.

2.2.IX مشروع الشبكات الإلكترونية الخاص بالحالة المدنية

يهدف مشروع الحالة المدنية إلى حوسبة إجراءات مكاتب الحالة المدنية، وإنشاء سجل وطني إلكتروني خاص بالحالة المدنية بميزانية قوامها 600 مليون درهم. كما يكمن هذا المشروع أيضاً في مسك 45 مليون رسم ازدياد، وتجديد مكاتب الحالة المدنية المتكونة من 2172 مكتب، علاوة على إحداث مركز خاص بالمعطيات و تكوين 12000 عون. ورغم أهميته، لم يتجاوز تنفيذ المشروع المركز التجريبي النموذجي لمدينة الدار البيضاء حيث تمت رقمته 4,5 مليون رسم ولادة. و قد يكون التعثر الذي شهده تنفيذه مرتبطاً بالمصادقة على المعلومات التي تمت معالجتها إلكترونياً.

و موازاة مع مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية، تم إطلاق مشروع آخر يتعلق بالوثائق الإدارية سمي "وثيقة/wathiqa. ma" يقوم مقام الشباك الوحيد لتقديم طلب الحصول على رسم الولادة عبر الإنترنت. إلا أن تعميم هذه المنظومة لم يتم ، وقد تم الشروع في تجربتها عبر الموقع الإلكتروني للمركز التجريبي لمدينة الرباط بتاريخ 31 يناير 2013. ويثير هذا المشروع الملاحظات التالية:

- اقتصار الخدمة المقدمة حالياً على نزع الصبغة المادية عن مسطرة "طلب" رسم الولادة من دون نزع الصبغة المادية عن العملية برمتها؛

- إخضاع الطلب المقدم عبر الإنترنت لشرط الاستلام بالبريد المسجل في مقابل أداء تعرفه قدرها 20 درهما يبدو مكلفاً لأن هذه الخدمة قد لا تكون في متناول سوى أقلية من المواطنين. فوفقاً لاستطلاع أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة 2012 حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المغرب، هناك نصف مرتفقي الإدارة فقط هم الذين لهم استعداد لدفع ثمن خدمات الحكومة الإلكترونية، 56% منهم عبروا عن استعدادهم لدفع مبلغ يتراوح ما بين 2 و 5 دراهم، و 27% ما بين 5 و 10، و 2% فقط هم الذين صرحوا بإمكانية أدائهم عشرين درهماً مقابل تقديم هذه الخدمة الإدارية .

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

ينبغي الإشارة إلى أنه جرى إطلاق مشروع "وثيقة"/" watiqa. ma" سنة 2012 بمدينة الرباط باعتباره مشروعاً نموذجياً تجريبياً. لكن اعتباراً من سنة 2013 تم اللجوء إلى تعميم هذه التجربة على 105 جماعة في كل من أقاليم تطوان، ووجدة، وكلميم، وبركان، وتزنيت وتارودانت، فضلاً عن أقاليم أخرى (أنظر موقع www.watiqa.ma). كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الخدمات الإدارية ما زالت لا تقدم في المدينة التي يقيم فيها صاحب الطلب، وهو ما يترتب عنه مصاريف إضافية يدفعها المواطنون الذين يجدون أنفسهم مجبرين على التنقل من مدينة إلى أخرى، من دون أن تتوفر لديهم ضمانات الحصول على الخدمة المطلوبة [...] و الحالة هذه، فإن تقديم هذا النوع من الخدمات إلى المواطنين عبر الإنترنت يتيح للدولة فرصة التقليل من النفقات (تحمل مصاريف الوقود عند التنقل بواسطة المركبات، و الحد من معدلات التغيب عن العمل، الخ)، كما يعمل على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين الذين يقدمون طلبات الحصول على الوثائق الإدارية عبر الإنترنت. وبالتالي يفضل المواطنون دفع 20 درهماً عوض تحمل تكاليف السفر إلى مدينة أخرى ودفع مصاريف الإقامة بها، و غير ذلك من النفقات الإضافية. و علاوة على ذلك، فإن تحمل كافة التكاليف التي تتطلبها هذه الخدمة، لا سيما المصاريف المترتبة عن رسوم الإرسال عبر البريد المسجل، لا يسمح لنا باعتماد رسوم تقلّ عن 20 درهماً. وختاماً، فإن هذه الخدمة لقيت استحساناً و ترحيباً من لدن المواطنين المقيمين بالمغرب و بالخارج على حد سواء إلى درجة أنهم طلبوا تعميمها على طلبات الحصول على كافة الوثائق الإدارية عبر الإنترنت في مقابل أداء تعريفة مماثلة.

3.2.IX مشروع إعادة تصميم موقع بوابة الخدمات العمومية بالمغرب³⁶

تشرف على إدارة موقع بوابة الخدمات العمومية بالمغرب، والذي تمت إعادة تطويره برسم تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، وزارة تحديث الخدمات العامة. و يطمح هذا الموقع أن يكون نقطة مرجعية قصد الولوج إلى عدة إجراءات إدارية على شبكة الإنترنت، وإلى المواقع الإدارية التي تتيح إمكانية تحميل نماذج المطبوعات اللازمة، وقد تبين من خلال تفحص هذه البوابة أنها تقدم في أربع لغات معلومات تتعلق بالإجراءات الإدارية، لكن من دون تقديم الروابط الإلكترونية الموصلة إلى ذلك. كما توفر روابط تمكّن من الاستفادة من 177 خدمة مقدمة عبر الإنترنت، مصنفة وفقاً للقطاعات الوزارية، منها 62 خدمة ذات طابع إخباري مقدمة عن بعد (35%)، و 77 خدمة تفاعلية مقدمة عن بعد (43,5%) و 38 خدمة فقط ذات طابع تبادلي مندمج (21%). غير أن هذه البوابة تثير الملاحظات التالية:

- هناك 24 خدمة مقدمة عن بعد اتضح أنها ليست قيد التشغيل؛

- بعض الروابط إما غير متوافرة أو لم يتم تحيينها؛

- العديد من الخدمات المقدمة عن بعد مكررة، من قبيل تلك المتعلقة بتتبع الملفات المودعة لدى الوكالات الحضرية (7 روابط)، و دعم تأسيس المقاولات (7 روابط)، وتتبع الملفات المعروضة على المحاكم (13 رابط)، والتسجيل المسبق عبر الإنترنت (4 روابط).

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

ينبغي الإشارة إلى أن إعادة تصميم بوابة موقع الخدمات العمومية بالمغرب تجلى في إحداث مكتب خلفي يسمح بولوج كافة الإدارات إليه حتى يتسنى لكل إدارة على حدة الدخول إلى الموقع لدمج و تحديث الإجراءات الإدارية الخاصة بها، وهو ما تم تنفيذه وفقاً للأجال المحددة. وهذا هو الشق المتعلق بالمشروع الذي تتبعته مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية. أما الشق المتعلق بتحيين المعلومات المقدمة على الموقع، فإنه يقع على عاتق وزارة تحديث الخدمات العامة.

4.2.IX مشروع نزع الصبغة المادية عن مساطر الصفقات العمومية

كان هذا المشروع يعد ، بحلول شهر دجنبر 2011، بالحد من تكلفة مساطر إبرام الصفقات العمومية، من خلال إتاحة إمكانية التعرف على طلبات العروض وتقديمها عبر الإنترنت، وكذا عبر نزع الصبغة المادية عن حزم الملفات الإدارية و التقنية من صفتها المادية، وبالفعل، فقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع، وهي تلك التي تتعلق بمساطر مراقبة النفقات العمومية وتفويض الإعتمادات بين الأمرين بالصرف ومنتدبهم. بيد أن الأهداف المرسومة لتقديم العروض عبر الإنترنت ونزع الصبغة المادية عن الملفات الإدارية لم يتم بلوغها بعد.

- الرد الذي أدلت به وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة:

تجدر الإشارة إلى أن المشروع أنجز سنة 2011، بيد أن تقديم العروض والملفات الإدارية و التقنية عبر الإنترنت يعتمد على الشروع في تنفيذ المرسوم الجديد المنظم لمسطرة إبرام الصفقات العمومية، الذي من المزمع أن يبدأ العمل به انطلاقاً من الأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2014، وهذا ما يبرر التأخير الحاصل في تنفيذ مشروع نزع الصبغة المادية عن مساطر الصفقات العمومية.

التوصيات:

يوصي المجلس الأعلى للحسابات السلطة الحكومية المسؤولة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (وزارة الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي)، التي أنيطت بها مهام إعداد و تقييم الاستراتيجيات الرقمية الوطنية، بالسهر على ما يلي:

- مرحلة تحضير و إعداد الاستراتيجيات الرقمية:

- إضفاء الطابع الرسمي على الآليات و الإجراءات الضرورية لمرحلة إعداد الاستراتيجيات الرقمية و اعتمادها بغية تحقيق تعبئة كافة الجهات المشاركة، و ضمان التزامها خلال مراحل التنفيذ؛
- الإنصات إلى كافة مستعملي تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (الإدارة، و المقاولات، و المواطنين) بغية التعرف بشكل جيد على احتياجاتهم؛
- مراعاة درجة جاهزية البنيات على الصعيد الجهوي و المحلي لإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قصد تأمين إدماجها في الاستراتيجيات الرقمية الوطنية؛
- السهر عند وضع أية إستراتيجية رقمية على تحديد نتائج الأهداف المرسومة و كذا وقعها، مع إدراج المؤشرات المناسبة التي تتيح تتبّع تحقيق الأهداف؛
- السهر على تخطيط جيد للميزانية المخصصة لتنفيذ الإستراتيجية، من خلال التعرف على مختلف مصادر الموارد اللازمة للتمويل؛
- الحرص على ترتيب الأولويات و إعداد الأفضية اللازمة لنجاح الإستراتيجية الرقمية وذلك عبر تحديث الخدمات الإدارية و تنظيمها؛
- السهر على أن تكون المحاور الرئيسية الالتي للإستراتيجية أن تكون معززة بمخططات توجيهية مفصلة و كذا بمخططات تنفيذ تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مشروع؛

-مرحلة حكامه و قيادة الإستراتيجية الرقمية:

- إعادة النظر في نمط حكامه الاستراتيجيات الرقمية لمزيد من الفعالية و النجاعة؛
- إعادة النظر في تشكيله لجنه الحكومه الإللكترونية المشتركة بين الوزارات و طريقة اشتغالها بغية توجيه فعال وناجع لبرنامج الحكومه الإللكترونية؛
- تحديد هيئة تتوفر على الصلاحيات اللازمة للنسيق مختلف الإجراءات و العمليات، خاصة المشاريع الأفقية؛
- إشراك القطاعات المسؤولة عن تحديث الإدارة في إعداد و تنفيذ برنامج الحكومه الإللكترونية، نظرا لدورها المحوري في إنجاح الخدمات الإدارية المقدمة عبر الإنترنت؛

- إضفاء الطابع الرسمي على المستندات الخاصة بإطلاق المشاريع، و على المراسلات المتبادلة بين مختلف الهيئات خلال مراحل التنفيذ بهدف إعلام الهيئة المسؤولة عن التوجيه العام للإستراتيجية؛
- إشراك ذوي الكفاءات العالية المنتمين إلى القطاعات الإدارية في تسيير المشاريع، و السهر على نقل الخبرات ذات الصلة بقيادة برامج و مشاريع الإستراتيجية؛
- التأكد من توفر الوزارات و الهيئات على المهارات الضرورية لإدارة المشاريع، و برمجة دورات تكوينية في هذا المجال؛
- السهر على تدبير محكم للمشاريع، عبر و وضع قواعد للتسيير، و مركزة المعلومات الخاصة بكل مشروع، فضلاً عن استعمال الآليات المعلوماتية الملائمة؛
- السهر على تتبع دقيق للعمليات و المشاريع، عبر تتبع تقدم إنجازها، و تقييم تحقيق الأهداف المرسومة، بغية المزيد من الوضوح حول تنفيذها.
- كما يوصي المجلس الأعلى للحسابات و وزارة التربية الوطنية، باعتبارها السلطة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برنامج إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى مؤسسات التعليم العمومي، بما يلي:
- الإلمام بالمحيط ، و التخطيط الفعال الذي يراعي ترتيب أولوية الإجراءات المقررة، و التزامن في تنفيذها؛
- توضيح مهام مختلف الهياكل المشاركة في برنامج إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى مؤسسات التعليم العمومي و تقييدها ، و كذا الاستغلال الأمثل للتجهيزات المقتناة من قبل المختبر الوطني للموارد الرقمية و المركز الوطني للتجديد التربوي و التجريب؛
- وضع إطار موحد لإدارة و تدبير الحظيرة المعلوماتية (الصيانة، تحديث البرامج ، قياس نسب الاستعمال، الأمن والسلامة ، إلخ)؛
- تحسين استغلال المعدات المعلوماتية المقتناة في إطار تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مؤسسات التعليم العمومي، و إرساء الآليات الضرورية لذلك (الموارد البشرية، التكوين، ...) ؛
- اعتماد مبدأ الاحتياط من المخاطر الصحية المترتبة عن استعمال شبكة الإنترنت اللاسلكية في المؤسسات التعليمية.
- كما يوصي المجلس الأعلى للحسابات أيضاً وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بالإسراع في تنفيذ الإستراتيجية التي وضعتها لإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى المؤسسات الجامعية.
- وفيما يتعلق بتدبير صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، يوصي المجلس المسؤولين عن الصندوق المذكور بعدم حصر المنافسة لتنفيذ مهام الخدمة الأساسية للمواصلات في مشاركة الفاعلين المرخص لهم وفتح مجالها أمام متعهدي خدمات جدد.

الملاحق

الملحق رقم 1: المبادرات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

المبادرات	الإجراءات
المحور الأول: التحول الاجتماعي	
1. تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وتجهيز الفاعلين في قطاع التعليم بمعداتنا	1. تجهيز المؤسسات التعليمية بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت و بالموارد متعددة الوسائط
	2. تجهيز مؤسسات التعليم العالي بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت و بالموارد متعددة الوسائط
	3. دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت
	4. دعم تجهيز الطلبة المهندسين و الفئات المشابهة بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت
المحور الثاني: الخدمات الموجهة إلى المرتفقين	
1. تعبئة الفاعلين من القطاعين العام و الخاص بغية تقديم عروض مغرية تتيح لكافة الفئات الاجتماعية و المهنية إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات	5. اعتماد سياسات مركزة تروم تطوير الصبيب العالي وفقاً لفئة المنطقة و مستوى الدخل
	6. تشجيع عروض التجهيز بأسعار منخفضة
	7. تسهيل النفاذ إلى شبكة الإنترنت و استخدام تكنولوجيا المعلومات خارج محلات السكنى من خلال استعمال المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات
	8. دعم تطوير المحتوى الرقمي المعلوماتي
	9. دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي
	10. دعم تطوير المحتوى التربوي
	11. إحداث هيئات التوجيه المخصصة لبرنامج الحكومة الإلكترونية - لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات (التوجيه العام) - مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية (التتبع و التنفيذ العام) - هيئة توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية، ممثلة بأعضاء من كل وزارة أو هيئة مشاركة في التوجيه (التنفيذ)
2. تطوير المحتوى الرقمي الوطني	12. تنفيذ 15 مشروعاً رائداً مهم ما يلي: - الخدمات التي تتيح الرفع من النجاعة و التخفيض من تكاليف الإدارة - الخدمات التي تتيح تبسيط الإجراءات الإدارية بالنسبة للمقاولات - الخدمات التي تجعل الإدارة في خدمة المواطنين
	13. تنفيذ 89 خدمة و مشروعاً في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية، منها أزيد من 40 خدمة تكتسي طابع المعاملات
المحور الثالث: إنتاجية المقاولات الصغرى و المتوسطة	
1. حوسبة المقاولات الصغرى و المتوسطة العاملة في القطاعات ذات الرهانات العالية على الاسهام في الناتج الداخلي الخام	14. تحديد الحلول المهنية جاهزة الاستعمال الموجهة لفائدة المسالك الأكثر إسهماً في الرفع من الناتج الداخلي الخام
	15. دعم استثمار المقاولات الصغرى و المتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات
	16. تنظيم لقاءات تواصلية حول العروض المقدمة من لدن بعض القطاعات
	17. مواكبة المقاولات الصغرى و المتوسطة الموردة لكبرى المؤسسات المشاركة في مشاريع كبرى تهدف إلى نزع الصبغة المادية عن

العمليات التجارية	
18. تعبئة كبريات المؤسسات لحثهم على تجهيز المقاولات الصغيرة جداً بتكنولوجيا المعلومات	2. تعبئة أصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات
19. تعبئة الجمعيات المهنية لحثها على فرض اعتماد تكنولوجيا المعلومات على المقاولات الصغرى والمتوسطة	
20. تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات، وكذا الخبراء المحاسبين	3. تحسيس المقاولات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات، و تكوينها في هذا المجال
21. تنظيم التكوين لفائدة مسيري المقاولات الصغرى والكبرى على استخدام تكنولوجيا المعلومات يتوج بحصولهم على الرخصة الرقمية	
22. تطوير الإطار القانوني لتشجيع استخدام الخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت	
المحور الرابع: صناعة تكنولوجيا المعلومات	
23. اعتماد حكاما وطنية في مجال الابتكار	
24. اعتماد حلول تمويلية موجهة لفائدة الفاعلين في قطاع تكنولوجيا المعلومات	1. تسهيل تطوير الفاعلين المحليين في قطاع تكنولوجيا المعلومات
25. إحداث بنيات استقبال تكنولوجية جهوية	
26. تحسين الإطار القانوني و ملائمته مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات	
27. تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار	
28. تطوير خدمات الدعم المقدم للمقاولات العاملة في مجال في تكنولوجيا المعلومات	
29. إحداث مجتمعات تكنولوجيا المعلومات	2. تطوير مراكز التميز
30. توفير تمويل موجه لدعم الأنشطة المزاولة في مجتمعات تكنولوجيا المعلومات.	
31. تنفيذ القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين إزاء المعطيات ذات الطابع الشخصي	3. تكثيف العروض في مجال ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات
32. الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات	
33. توفير بنيات تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة	
34. الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة	
35. تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات	
36. إجراء رصد تكنولوجي	
تدبير المواكبة : رأس المال البشري	
37. وضع آلية لتوجيهه وتتبع وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات	1. إرساء حكاما موجهة لتنمية رأس المال البشري/ إعداد المبادرات و الإجراءات
38. وضع مخطط عمل للتكوين الأولي	2. إعداد مخططات تكوين تستجيب لحاميات قطاع تكنولوجيا المعلومات
39. إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	
40. تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص	3. السعي إلى تطوير عروض البرامج لتحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي مسالك تكنولوجيا المعلومات
41. تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم	
تدبير المواكبة : الثقة الرقمية	

42. حماية الأشخاص الذاتيين بخصوص المعطيات ذات الطابع الشخصي	1. تطوير الإطار القانوني وتعزيزه
43. دعم تطور التجارة الإلكترونية	
44. تشجيع نزاع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية	
45. إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات	2. إحداث البنيات التنظيمية المناسبة
46. إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب	
47. انتقاء جهة تُعنى بالسهر على إرساء الثقة الرقمية	
48. إحداث اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي	
49. إنشاء مواقع إلكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة	3. تشجيع مشاركة الفاعلين الاجتماعيين وتحسيسهم بأهمية سلامة النظم المعلوماتية
50. تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس إلى سلامة النظم المعلوماتية و التواصل بشأن ذلك	
51. تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين	
52. تنظيم دورات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات و سلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية	
53. وضع ميثاق لأخلاقيات عمل المواقع التجارية الإلكترونية	

الملحق رقم 2: التقدم المحرز في تنفيذ المحور الأول المتعلق بـ"التحول الاجتماعي"

المبادرة	الإجراء	التوصيف	حامول المشروع	المستفيدون	حالة المشروع	الإنجازات إلى غاية شهر ماي 2013
المبادرة الأولى: تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات و تجهيز الفاعلين في قطاع التعليم بمعدات	1. تجهيز المؤسسات التعليمية بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت وبالموارد متعددة الوسائط	- مواصلة تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات في التعليم العمومي، و تجهيز المؤسسات التعليمية خلال الفترة 2009-2013 بالموارد متعددة الوسائط المتصلة بالإنترنت بنسبة 100% (9260 مؤسسة). - موازاة مع التجهيز بمعدات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، يهدف البرنامج إلى تكوين أزيد من 200.000 مدرس في مجال تكنولوجيا المعلومات. - تطوير محتوى تعليمي رقمي يتناسب مع التعلم	وزارة التربية الوطنية و الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	-المؤسسات التعليمية، -المدرسون؛ -الطلبة.	متأخر	-القاعات متعددة الوسائط : 2480، 24%؛ - الحقائب متعددة الوسائط: 7274، 70%؛ - عربات متعددة الوسائط: 93؛ - أجهزة الحاسوب المستعملة بقاعات الدرس: 101؛ - توفير التكوين و التطوير المهني في مجال إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التدريس لفائدة 140000 مدرس؛ - الموارد الرقمية: الابتدائي (9/4)، الإعدادي (4/66/11)، الثانوي (3/33/13)؛ القاعدة : 10231؛ المؤسسات: 230000؛ المتدخلون
تكنولوجيا المعلومات و تجهيز الفاعلين في قطاع التعليم بمعدات	2. تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت وبالموارد متعددة الوسائط	- مواصلة تنفيذ برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات في التعليم . - نشر بيئات العمل الرقمية في مؤسسات التعليم العالي.	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر	-الجامعات، -المدرسون؛ -الطلبة	لم ينطلق بعد	- برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العالي: لم يتم إنطلاقه بعد؛ - البرنامج التجريبي النموذجي لربط المؤسسات الجامعية بشبكة الإنترنت: يجري إطلاق البرنامج
دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت	3. دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت	مواصلة تنفيذ برنامج "نافذة" الذي يتجلى في دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الحواسيب و معدات الربط بشبكة ، حيث أن الهدف النهائي يكمن في تمكين المدرسين من استعمال الموارد متعددة الوسائط في التدريس والتعلم.	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات و مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية و للتربية و التكوين	المدرسون	إكتمل	596.149 مدرس
دعم تجهيز الطلبة المهندسين و الفئات المشابهة بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت	4. دعم تجهيز الطلبة المهندسين و الفئات المشابهة بأجهزة الحاسوب و بمعدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت	تقديم عروض تنبئ للطلبة المهندسين و الفئات المشابهة في مسالك العلوم و تكنولوجيا المعلومات من اقتناء أجهزة الحاسوب المحمول و معدات النفاذ إلى شبكة الإنترنت المدعومة؛ - خلال الفترة 2009-2013، سوف يستفيد من هذه العملية ما يقرب من 80 000 من الطلبة المهندسين و الفئات المشابهة .	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر	الطلبة	قيد الإنجاز	73900 تلميذ

المبادرة	الإجراء	التوصيف	حامل المشروع	المستفيدون	حالة المشروع	الإنجازات إلى غاية شهر ماي 2013
المبادرة الثانية:	5. اعتمــاد سياسات مركزة تهدف إلى تطوير الصبيب العالي وفقاً لفئة المنطقة ومستوى الدخل	-وضع الخطوط العريضة لتطوير صبيب الإنترنت العالي وفقاً لفئة المناطق (الاقتصادية و السكنية و السياحية، و مناطق ترحيل الخدمات، الخ)؛ - ترشيد الاستثمارات، لا سيما من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام و الخاص و / أو تقاسم البنية التحتية لإتاحة النفاذ إلى شبكة الإنترنت في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو المتوسطة	الوكالة الوطنية لتقنيــن المواصلات	-التــراب الوطني؛ -السكانــة؛ -المناطق غير المشمولة بتغطية شبكة الإنترنت	قيد الإنجاز	
تعبئة الفاعلين من القطاعين العام و الخاص بغية تقديم عروض مغرية تتيح لكافة الفئات الاجتماعية و المهنية إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات	6. تشجيع تقديم عروض التجهيز بأسعار منخفضة	إتاحة الفرص لتقديم عروض جذابة، من قبيل جهاز حاسوب + أنترنت، تتناسب مع مختلف شرائح الساكنة (الموظفين، و المتقاعدين . .) من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام و الخاص			تم التخلي عنه	
الفئات الاجتماعية و المهنية إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات	7. تسهيل النفاذ إلى شبكة الإنترنت و استعمال تكنولوجيا المعلومات خارج محلات السكنى من خلال استعمال المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات	-إحداث 400 مركز من المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات الممتدة من 2009 إلى 2013؛ -سوف يتم تجهيز كل مركز بأجهزة الحاسوب، و الربط بشبكة الإنترنت، و أجهزة الهاتف. . -سوف يتم الاعتماد في نشر هذه المراكز على البني التحتية العمومية بغية تمكين الفاعلين في القطاع الخاص من تقديم خدمات متعددة الوسائط بأسعار في متناول المواطنين (دور الشباب، دور إقامة الفتيات، مراكز البريد. .)	الوكالة الوطنية لتقنيــن المواصلات؛ وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة	-السكانــة؛ - الساكنة في المناطق المعزولة	متأخر	المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات: 74
المبادرة الثالثة:	8. دعم تطوير المحتوى الرقمي المعلوماتي	- تطوير محتويات ذات بعد جهوي/محلي؛ -إعتماد سياسة تلقائية تروم ترجمة المواقع الإلكترونية إلى اللغة العربية؛ -دعم وسائل الإعلام المغربية على تحيين الأخبار في الوقت الفعلي و بطريقة تفاعلية عبر إقامة شراكات بين القطاعين العام و الخاص.			متأخر	
تطوير محتوى رقمي وطني	9. دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي	-تعبئة الفاعلين في القطاع الخاص (القنوات التلفزية و الإذاعية) لحثهم على تقديم محتويات جذابة على شبكة الإنترنت، من قبيل خدمة شريط الفيديو حسب الطلب، و وضع التدوين الصوتي ("بودكاست") رهن إشارة زوار الموقع. .			متأخر	
	10. دعم تطوير المحتوى التربوي	- عرض مميزات التراث الثقافي المغربي على الإنترنت (المتاحف، و المكتبات العمومية. .) في إطار حملة تعبئة للشركاء المحليين و الدوليين؛ -إنشاء منصات ذات محتوى تعليمي.			قيد الإنجاز	

الملحق رقم 3: حصيلة إنجاز المحور الثاني - الخدمات العمومية الموجهة لخدمة المرتفقين

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الانترنت
1	"بدر"	وزارة الاقتصاد و المالية	ضروري	متعلق بالمعاملات	قيد التشغيل	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			http://badr.douane.gov.ma/Acceuil.ml
2	موقع لتتبع التعويضات	الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	ضروري	متكامل	قيد التشغيل	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			www.cnops.org.ma
3	التصريح الاجتماعي الخاصة بالمستخدمين	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	ضروري	متكامل	قيد التشغيل	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			www.damancom.ma
4	بوابة القنصلية الإلكترونية	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون	ضروري	متعلق بالمعاملات	قيد التشغيل	متأخر/ تعترضه مشاكل	5 مليون درهم	فبراير 2008	فبراير 2012	www.consulat.ma
5	إنشاء منصة لمتعهد خدمات التصديق الإلكتروني	البريد	ضروري	البنية التحتية	قيد التشغيل	قيد التشغيل /اكتمل	12 مليون درهم	نوفمبر 2009	ماي 2010	www.baridesign.ma
6	التدبير المدمج لنفقات الجماعات المحلية	وزارة الاقتصاد و المالية	ضروري	البنية التحتية	قيد التشغيل	متأخر/ تعترضه مشاكل	73 مليون درهم	يناير 2005	دجنبر 2011	www.gid.gov.ma
7	الشبكات الميند الوحد (المنظومة الإلكترونية للموائ)	الوكالة الوطنية للموائ	ضروري	متعلق بالمعاملات	قيد التشغيل/مذ تشر جزئياً	قيد الإنجاز	40 مليون درهم	مارس 2009	شتنبر 2011	www.portnet.ma
8	الإطار العام للتشغيل البيئي	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة	ضروري	البنية التحتية	قيد التشغيل/مذ تشر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	5.3 مليون درهم	مارس 2010	دجنبر 2013	
9	تسييط إجراءات دفع الضريبة المستحقة على الشركات	وزارة الاقتصاد و المالية/ المديرية العامة للضرائب	ضروري	متكامل	قيد التشغيل/مذ تشر جزئياً	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	2.9 مليون درهم			portail.tax.gov.ma
10	الضريبة القيمة المضافة	وزارة الاقتصاد و المالية/ المديرية العامة للضرائب	ضروري	متكامل	قيد التشغيل/مذ تشر جزئياً	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	2.2 مليون درهم			portail.tax.gov.ma

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
11	تبسيط إجراءات دفع الضريبة على الدخل	وزارة الاقتصاد والمالية/ المديرية العامة للضرائب	ضروري	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل/مذ تشر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	12 مليون درهم	فبراير 2010	دجنبر 2011	portail. tax. gov. ma
12	نزع الصبغة المادية عمن الطلبات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	ضروري	متكامل	قيّد التشغيل/مذ تشر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	7 مليون درهم	يناير 2006	يناير 2013	www. marchésp ubli cs. gov. ma
13	تأسيس المقاولات	المديرية العامة للضرائب	ضروري	متكامل	قيد الإنجاز	متأخر/ تعترضه مشاكل	10 مليون درهم	يناير 2010	دجنبر 2013	
14	منصة التشغيل البيني (بوابة الحكومة الإلكترونية)	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا ت الحديثة	ضروري	البنية التحتية	قيد الإنجاز	متأخر/ تعترضه مشاكل	14 مليون درهم	أبريل 2011	دجنبر 2013	
15	المنظومة المعلوماتية للتربية (عوض بمنظومة التدبير المدرسي)	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	ضروري	تفاعلي	قيد الإنجاز	متأخر/ تعترضه مشاكل	122 مليون درهم	شتنبر 2009	دجنبر 2012	
16	الحالة المدنية	وزارة الداخلية/المد يرة العامة للجماعات المحلية	ضروري	متكامل	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	600 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2013	
17	المعرف الموحد للمقولة	وزارة الشؤون العامة و الحكامة	ضروري	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	22 مليون درهم	مارس 2010	دجنبر 2012	
18	المنظومة المعلوماتية للجماعات المحلية	المديرية العامة للجماعات المحلية	ضروري	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	3 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2009	
19	الوساطة الإلكترونية في سوق الشغل	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	أخرى	تفاعلي	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/ اكتمل	2 مليون درهم	مارس 2010	دجنبر 2010	www. anapec. org
20	نظام المعلومات و حجز المنتجات السياحية بالمغرب	المكتب الوطني المغربي للسياحة	أخرى	متكامل	قيد التشغيل	قيّد التشغيل/ اكتمل	2.5 مليون درهم	فبراير 2010	أكتوبر 2010	www. visitmorocco. com
	البوابة السياحية للمغرب			تفاعلي				يناير 2008	يناير 2010	www. visitmorocco. com
21	البوابة الموحدة للبيانات المغربية المفتوحة		أخرى	إخباري	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/ اكتمل	5.0 مليون درهم			

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولوية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
22	تدبير المعاشات العامة والخاصة	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***	يونيو 2003	دجنبر 2008	www.rcar.ma www.cimr.ma www.cmr.gov.ma
23	التأشيرة المؤمنة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/إك تمل	2 مليون درهم	أبريل 2008	دجنبر 2010	
24	نظام الأداء	وزارة الاقتصاد والمالية	أخرى	متكامل	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			www.tgr.gov.ma
25	أداء الضرائب عبر الإنترنت	وزارة الاقتصاد والمالية	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/إك تمل	***	شتنبر 2008	مارس 2010	www.tgr.gov.ma/wps/portal/erecouvrement
26	الجواز البيومتري	وزارة الداخلية	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/إك تمل	380 مليون درهم	مارس 2008	دجنبر 2010	www.passeport.ma
27	إعادة تصميم بوابة الخدمات العمومية بالمغرب	وزارة تحديث الخدمات العمومية	أخرى	تفاعلي	قيّد التشغيل	قيّد التشغيل/إك تمل	9.1 مليون درهم	يوليوز 2009	نونبر 2010	www.servicepublic.ma
28	أخذ المواعيد بالمستشفيات عبر الإنترنت		أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل/منتشر جزئياً	متأخر/تعرضه مشاكل				www.rendezvousante.ma
29	طلب الوثائق الإدارية عبر الإنترنت		أخرى	متعلق بالمعاملات	قيّد التشغيل/منتشر جزئياً	متأخر/تعرضه مشاكل	7 مليون درهم	يونيو 2011	مارس 2012	www.watiqa.ma
30	تقديم شكاوى عبر الإنترنت		أخرى	تفاعلي	قيّد التشغيل/منتشر جزئياً	قيّد الإنجاز				

الرقم	العنوان	حامول المشروع	الأولوية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
31	بوابة الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	أخرى	متكامل	قيـــد التشغيل/منت شر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	7 مليون درهم	يونيو 2009	سنتبر 2010	http://www.men.gov.ma/GRH/default.aspx
32	طلب نسخة من السجل العدلي	وزارة العدل	أخرى	تفاعلي	قيـــد التشغيل/منت شر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	14 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2011	http://casierjudiciaire.justice.gov.ma
33	بوابة المستهلك	بدون	أخرى	إخباري	قيـــد التشغيل/منت شر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	5.0 مليون درهم	يونيو 2011	يونيو 2012	www.khidmatalmostahlik.ma
34	السجل التجاري عبر الإنترنت	المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية	أخرى	متكامل	قيـــد التشغيل/منت شر جزئياً	متأخر/ تعترضه مشاكل	5.11 مليون درهم	يناير 2004	يونيو 2011	www.erc.ma
35	الخدمة المرتبطة بالملكية الصناعية	المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية	أخرى	متكامل	قيـــد التشغيل/منت شر جزئياً	قيـــد التشغيل/كتمل	6.12 مليون درهم	يناير 2006	دجنبر 2011	http://www.directinfo.ma/
36	منح الرخص، والمأذونيات	وزارة التجهيز و النقل	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيد الإنجاز	متأخر/ تعترضه مشاكل	2 مليون درهم	يناير 2010	دجنبر 2011	
37	رخصة السياقة و البطاقة الرمادية	وزارة التجهيز و النقل	أخرى	متعلق بالمعاملات	قيد الإنجاز	متأخر/ تعترضه مشاكل	10 مليون درهم	يناير 2011	دجنبر 2011	
38	بوابة الخدمات العمومية		أخرى	إخباري	قيد الإنجاز	قيـــد التشغيل/كتمل	5.0 مليون درهم			
39	رخصة البناء	بدون	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	***	يناير 2012	دجنبر 2013	
40	بوابة المدن	بدون	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	60 مليون درهم	يناير 2012	دجنبر 2013	
41	جمع و نشر المعطيات الإحصائية حول المغرب بصفة عامة	المنسوبية السامية للتخطيط	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيـــد التشغيل/كتمل	5.0 مليون درهم	يناير 2011	دجنبر 2013	www.hcp.ma
42	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مؤسسات التعليم العمومي	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيـــد التشغيل/كتمل	***	فبراير 2009	دجنبر 2013	www.portailtice.ma

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولوية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ المشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
43	التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	4.5 مليون درهم	يونيو 2009	سبتمبر 2010	
44	النظام المعلوماتي للإدارة المدرسية	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	6.15 مليون درهم	أبريل 2009	دجنبر 2012	
45	المسح العقاري - ولوج إلى شهادات الملكية من طرف الموثقين	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطية	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	180 مليون درهم	يونيو 2009	يونيو 2011	www.ancfcc.gov.ma
	المسح العقاري - خدمات أخرى	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطية		تفاعلي						http://www.ancfcc.gov.ma
46	منصة التعليم الإلكتروني و التكوين المستمر للمدرسين	وزارة التربية الوطنية، قطاع التعليم المدرسي	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	2 مليون درهم	دجنبر 2008	دجنبر 2010	
47	البوابة الإلكترونية لولايات الجهة	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			
48	بوابة الاستثمار في المغرب	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	2 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2010	www.e-invest.ma
49	البوابة الموحدة للخدمات الموجهة لفائدة المقاولات	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة	أخرى	متكامل	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	3 مليون درهم	يونيو 2009	يونيو 2010	
50	تكوين الموظفين على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	2 مليون درهم	دجنبر 2008	دجنبر 2011	
51	المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال	وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	3.8 مليون درهم	ماي 2009	ماي 2010	
52	محتوى التراث المغربي (أرشيف، متاحف...)	وزارة الثقافة	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	متأخر/تعرضه مشاكل	10 مليون درهم	دجنبر 2008	دجنبر 2011	
53	المكتبات العمومية و الأكاديمية عبر الإنترنت	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	10 مليون درهم	يناير 2011	دجنبر 2013	www.bnm.ma
54	البوابة الخدمات الإلكترونية للمحاكم	وزارة العدل	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية				http://adala.justice.gov.ma/AR/home.aspx
55	تتبع مآل القضايا و الملفات بالمحاكم	وزارة العدل	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل/اكتمل	6.1 مليون درهم	مارس 2010	سبتمبر 2010	

الرقم	العنوان	حامس المشروع	الأولية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
56	طلب شهادة (الزواج، الجنسية. .)	وزارة العدل	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	تم التخلي عنه	2 مليون درهم	يونيو 2010	يونيو 2011	
57	نزع الصبغة المادية عن العلاقات مع أعوان وزارة العدل	وزارة العدل	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	14 مليون درهم	يناير 2010	دجنبر 2011	
58	الخدمات الإلكترونية لوزارة الصحة	وزارة الصحة	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	0.5 مليون درهم	مارس 2005	يونيو 2010	www.sante.gov.ma
	الشبكة الصحية	وزارة الصحة						تفاعلي	مارس 2005	يونيو 2010
59	الإطار المرجعي للمهن والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر الإنترنت	قطاع التكوين المهني	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيود التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			www.dfp.gov.ma www.mmsp.gov.ma
60	بوابة مصلحة استقبال الأجانب	وزارة الشغل	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيود التشغيل/ إكمال	0.5 مليون درهم	يناير 2010	دجنبر 2010	www.emploi.gov.ma
61	الخدمة الإلكترونية الخاصة بالمنح الدراسية	وزارة التعليم العالي	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيود التشغيل/ إكمال	0.82 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2010	www.enssup.gov.ma
62	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمؤسسات التعليم العالي	وزارة التعليم العالي	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	120 مليون درهم	مارس 2010	يونيو 2012	
63	التسجيل عبر الإنترنت بمؤسسات التعليم العالي	وزارة التعليم العالي	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	1 مليون درهم	يناير 2009	دجنبر 2010	
64	البوابة العلمية لمشاريع البحث	وزارة التعليم العالي	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	0.5 مليون درهم	دجنبر 2008	دجنبر 2010	
65	حالة الطرق و حركة السير	وزارة التجهيز والنقل	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه		0.4 مليون درهم	مارس 2010	دجنبر 2011	
66	بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية	وزارة الداخلية	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	قيود التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***	دجنبر 2007	دجنبر 2011	

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولوية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة	الميزانية الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
67	إنشاء بنية تحتية للمعطيات المؤمنة	وزارة الداخلية	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	35 مليون درهم	دجنبر 2010	دجنبر 2011	
68	بوابات الجماعات المحلية	وزارة الداخلية/ مديرية الجماعات المحلية	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل / اكتمل				www.pncl.gov.ma
69	بوابات التنمية الاجتماعية، والأسرة و التضامن	وزارة الشؤون الاجتماعية	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل / اكتمل	0.66 مليون درهم			www.social.gov.ma
70	نزع الصبغة المادية عن الوثائق الرسمية لحقوق التنزير	المديرية العامة للضرائب	أخرى	متكامل	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	5 مليون درهم	يناير 2012	يونيو 2013	
71	الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات	بدون	أخرى	متكامل	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	10 مليون درهم	يناير 2012	يونيو 2013	
72	البوابات الموحدة للخدمات المالية الإلكترونية	وزارة الاقتصاد و المالية	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل / اكتمل				http://www.finances.gov.ma/portal/page?_pageid=53,17814599&_dad=portal&_schema=PORTAL
73	تبسيط مسطرة التسجيل	وزارة الاقتصاد و المالية/المديرية العامة للضرائب	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	10 مليون درهم	يونيو 2011	دجنبر 2013	
74	التصريح و الأداء عبر الإنترنت لضريبة الإنعاش السياحي	وزارة السياحة	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	5 مليون درهم	ماي 2009	دجنبر 2010	
75	التعيين و الإدماج بالوظيفة العمومية عبر الإنترنت	بدون	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	متأخر/ تعترضه مشاكل	1 مليون درهم	يناير 2012	دجنبر 2012	www.emploipublic.gov.ma
76	تدبير الموارد	وزارة الاقتصاد و المالية	أخرى	متكامل	لم يتم تتبعه	قيد التشغيل قبل إطلاق الإستراتيجية	***			www.tgr.gov.ma

الرقم	العنوان	حامل المشروع	الأولوية	مستوى الصعوبة	الحالة وفقاً لمديرية الاقتصاد الرقمي	الحالة الإجمالية	تاريخ الشروع في التنفيذ	تاريخ الانتهاء من التنفيذ	الموقع على شبكة الإنترنت
77	إعادة تصميم/تطوير البوابات الإلكترونية الوطنية	وزارة الصناعة والتجارة و التكنولوجيا الحديثة	أخرى	إخباري	لم يتم تتبعه	قيـــد التشغيل/ اكتمل	فبراير 2010	يوليو 2011	
78	الوكالات الإدارية للقرب (الشبـاك الوحيد)	بدون	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	يناير 2012	دجنبر 2013	
79	تغيير العنوان	بدون	أخرى	متعلق بالمعاملات	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	يناير 2011	دجنبر 2012	
80	المعرف الموحد الاجتماعي	وزارة الداخلية/ مديرية الجماعات المحلية	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	يونيو 2011	يونيو 2012	
	يناير 2011						دجنبر 2012		
81	نقاط النفاذ المجاني إلى شبكة الإنترنت في البنايات العمومية	بدون	أخرى	البنية التحتية	لم يتم تتبعه	لم يتم إطلاقه	يناير 2012	دجنبر 2013	
82	برنامج التكوين القطاعي عبر الإنترنت	بدون	أخرى	تفاعلي	لم يتم تتبعه	لم يتم تتبعه	يناير 2012	دجنبر 2013	

الملحق رقم 4 : المتدخلون من خارج الإدارة في مهام قيادة إستراتيجية المغرب الرقمي 2013

نوع الخدمة	المرجع	متعهد الخدمة	المبلغ بالدرهم	الفترة المشمولة بالخدمة
المساعدة	عقد	6 متعاقدين	6 848 890,47	من 2010/02/01 إلى 2010/09/19
				من 2011/09/12 إلى 2013/02/22
				من 2010/02/01 إلى 2012/08/01
				من 2010/10/01 إلى 2012/11/15
				2011/01/24
				2011/05/09
توجيه إجراءات التنفيذ (المحور 1 و 3 و 4) وإعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ برامج المحور الثالث	صفحة رقم 2011/6	شركة "فاليانس" للإستشارات	6 252 000,00	من 2011/09/01 إلى 2013/04/30
المساعدة في التنفيذ و توجيه إجراءات تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية	صفحة بالتفاوض رقم 2010/01	شركة "أطيكسو"	9 240 000,00	من 2010/04/30 إلى 2011/04/30
	صفحة رقم 2011/4 مقرونة بملحق تعديلي		10 701 850,80	من 2011/08/01 إلى 2013/01/31
	صفحة رقم 2012/05		9 168 000,00	من 2013/01/15 إلى 2014/01/14
المجموع			42 210 741,27	

الملحق رقم 5 : برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العمومي – الأهداف والإنجازات

المرحلة	الأهداف	الإنجازات	نسب الإنجاز/ التغطية/ الاستخدام	النفقات
2006 - 2008	تجهيز 8604 مؤسسة بالقاعات متعددة الوسائط	2063 مؤسسة (1053 مدرسة ابتدائية، و521 ثانوية إعدادية، و395 ثانوية تأهيلية)	القاعات متعددة الوسائط 24 %	الخدمة الأساسية للمواصلات: 389. 8 مليون درهم
	تكوين 230.000 مدرس	50.000 مدرس (تكوين عام في المعلومات)	21 %	
	الاستخدام الأسبوعي بالنسبة للتلميذ: - الابتدائي: ساعة واحدة؛ - الإعدادي: ساعتان؛ - الثانوي: 3 ساعات	راجع الفقرات المخصصة ضمن التقرير للاستخدام المتدني للقاعات متعددة الوسائط	نسب الاستخدام الأسبوعي بالنسبة للتلميذ (من دون احتساب القاعات غير المستغلة، حيث أن 25 % من القاعات متعددة الوسائط مغلقة بالكامل): المدارس الابتدائية: 19 دقيقة الثانويات الإعدادية: 19 دقيقة الثانويات التأهيلية: 22 دقيقة	
2009 - 2013	- تجهيز الثانويات التأهيلية و الإعدادية بالقاعات متعددة الوسائط؛ - تجهيز المؤسسات التعليمية بالحقائب متعددة الوسائط.	- القاعات متعددة الوسائط: 502 مؤسسة (93 ثانوية إعدادية، و 360 ثانوية تأهيلية، و 49 مركز تكوين)؛ - الحقائب متعددة الوسائط: 7412 (6500 مدرسة ابتدائية، و 93 ثانوية إعدادية، و 819 ثانوية تأهيلية).	نسب تغطية المؤسسات التعليمية: - القاعات متعددة الوسائط: 24 % - الحقائب متعددة الوسائط: 71 %	المجموع: 458 مليون درهم - الخدمة الأساسية للمواصلات: 257. 7 مليون درهم؛ - وزارة التربية الوطنية: 117 مليون درهم؛ - الجمعية المغربية لدعم التمدريس: 84 مليون درهم
	- تنظيم دورات تكوين (المستوى 3) لفائدة 1000؛ المستهدف: خبير، الموضوع: حصاص متقدمة؛ - تنظيم دورات تكوين (المستوى 2) لفائدة 4000؛ المستهدف: المدرسون والمفتشون التربويون؛ الموضوع: تكنولوجيا المعلومات والاتصال – الحياة المدرسية، و السبورة الرقمية التفاعلية، - تنظيم دورات تكوين (المستوى 1) لفائدة 230.000؛ المستهدف: المدرسون، ومديرو المؤسسات التعليمية، والمفتشون التربويون؛ الموضوع: برنامج التطوير المهني و تطوير واستعمال الموارد الرقمية	- المستوى 3: لم يتم التوصل بأية معلومات في هذا الشأن؛ - المستوى 2: 1333؛ - المستوى 1: 97277	- المستوى 3: غير محدد؛ - المستوى 2: 5.2 % - المستوى 1: 3.42 %	
	الاستخدام الأسبوعي بالنسبة للتلميذ: - الابتدائي: ساعة واحدة؛ - الإعدادي: ساعتان؛ - الثانوي: 3 ساعات	غير محدد	غير محدد	

الملحق رقم 6 : المستفيدون من برنامج "نافذة"

المنخرطون وفقاً للفاعلين المحليين في قطاع الإتصالات و النفقات المتعلقة بالربط بشبكة الإنترنت – برنامج " نافذة"

النسبة المئوية لمساهمات الفاعلين في قطاع الإتصالات	المبلغ الإجمالي للدعم	2011	2010	2009	2008	عدد المنخرطين	
% 74,7	137 733 914,00	27 960 589,00	45 972 992,00	45 905 551,00	17 894 782,00	105 393	"إتصالات المغرب"
% 15,9	29 215 005,41	3 384 036,34	11 031 140,31	11 811 891,43	2 987 937,33	13 292	"وانا"
% 09,4	17 336 454,00	4 417 578,00	6 026 635,00	5 612 441,00	1 279 800,00	30 911	ميديتيل"
	184 285 337,41	35 764 214,34	63 032 777,31	63 331 892,43	22 164 527,33	149 596	نفقات صندوق الخدمة الأساسية للمواصفات (40) درهم شهريا عن كل منخرط)
	92 142 686,71	17 882 107,17	31 516 388,66	31 665 946,22	11 082 263,67		الدعم المقدم من لندن مؤسسة محمد السادس (20 درهم شهريا عن كل منخرط)

الملحق رقم 7 : الطلبة المستفيدين من برنامج "إنجاز"

المبلغ الإجمالي للتنفقات (مليون درهم)	نفقات صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات (مليون درهم)			عدد أجهزة الحاسوب المحمول التي تم بيعها	عدد نقاط التوصيل بالإنترنت التي تم بيعها	العدد الإجمالي للمستفيدين	عدد الطلبة المستفيدين وفقاً للفاعلين في قطاع الاتصالات (الربط بالإنترنت + جهاز حاسوب)			الدعم المقرر بملايين الدرهم	العدد المقرر للمستفيدين	السنة	النسخة
	وأنا	مدينتيل	إتصالات المغرب				وأنا	مدينتيل	إتصالات المغرب				
52 814 785,9	2 422 408,5	35 487 499,0	14 904 878,4	13119	14989	14926	677	10103	4146	86,2	17000	-2009 2010	إنجاز 1
39 174 770,8	5 257 067,5	6 980 317,8	26 937 385,5	10887	11048	11058	1478	2068	7512	48,6	13500	-2010 2011	إنجاز 2
134 561 073,3 0	0,00	50 933 976,0	83 627 097,3			37463	0	14167	23269	156	43400	-2011 2012	إنجاز 3
0,00	م غ	م غ	م غ	م غ		0	م غ	م غ	م غ	77	م غ	-2012 2013	إنجاز 4
0,00	-	-	-	-		0	-	-	-	88	م غ	-2013 2014	إنجاز 5
226 550 630	7 679 476	93 401 793	125 469 361	24006	26037	63420	2155	26338	34927	456	73900		المجموع